حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

محاكم دبي
DUBAI COURTS

التقرير السنوي

ANNUAL REPORT

الريادة في عمل المحاكم
PIONEERING IN COURTS WORK

www.dc.gov.ae

2010

التقرير السنوي

ANNUAL REPORT

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الشيخ

محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة- رئيس مجلس الوزراء -حاكم دبي حفظه الله

سـمو الشـيخ

حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم

ولي عهد دبي - رئيس المجلس التنفيذي

سمو الشيخ

ملكوم بن محمد بن راشد آل ملكوم

نائب حاكم دبي - نائب رئيس المجلس التنفيذي - رئيس المجلس القضائي

02 | تقديم

03 | كلـمة المديـر العـام

12 | الباب الأول:

04 | الفصل الأول: التنظيم القضائي والإداري

06 | ١- هيكل التنظيم القضائي والإداري (إضاءات على الهيكل التنظيمي)

07 | ٢- المجلس القضائي لإمارة دبي

09 | ٣- مجلس التنسيق القضائي الاتحادي

10 | ٤- فريق القيادة بمحاكم دبي

11 | ٥- فريق التحول الاستراتيجي في القطاع القضائي بمحاكم دبي

18 | الفصل الثاني: التخطيط الاستراتيجي في محاكم دبي

14 | ١- الخطة الاستراتيجية (٢٠٠٩ – ٢٠١١)

15 | ٢- المشاريع والمبادرات المنجزة في سبيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية

15 | أولاً: المبادرات والبرامج المنجزة لتعزيز ثقة المتعاملين والمعنيين بالنظام القضائي

22 | ثانياً: المبادرات والبرامج المنجزة لتعزيز فعالية وكفاءة الأداء الداخلي

24 | ثالثاً: المبادرات والبرامج المنجزة لاستقطاب وتنمية موارد بشرية محفزة ذات كفاءة عالية.

28 | الفصل الثالث: التطورات والتحولات في المحاكم سنة ٢٠١٠

30 | ١- الإدارة العليا (توقيع مذكرات – استقبالات)

46 | ٢- الجوائز التي حصلت عليها المحاكم

52 | ٣- جوائز محاكم دبي للتميز ٢٠١٠ - الدورة الخامسة

63 | ٤- مشاركات محاكم دبي (مؤتمرات ومنتديات)

68 | الباب الثاني:

68 | الفصل الأول: مؤشرات الأداء الخاصة بالأعمال القضائية

70 | ١- نتائج مؤشرات الأداء العامة للمحاكم الثلاث

73 | ٢- نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بالمحاكم الابتدائية

119 | ٣- نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بمحكمة الاستئناف

122 | ٤- نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بمحكمة التمييز

125 | ٥- نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بالتنفيذ المدني

128 | ٦- نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بالقضايا الجزائية

132 | ٧- نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بمعاملات الكاتب العدل

134 | ٨- نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بمعاملات الأحوال الشخصية

138 | الفصل الثاني: مؤشرات الأداء الخاصة بالأعمال الإدارية

140 | ١- نتائج مؤشرات الأداء الخاصة برأي المتعاملين

142 | ٢- نتائج مؤشرات الأداء الخاصة برأي الموارد البشرية

145 | ٣- نتائج مؤشرات الأداء المالية

147 | الاتجاهات المستقبلية

تَقْـدِيمْ

ونحن نستقبل مرحلة زمنية جديدة مليئة بالتحديات ، علينا جميعاً الاستعداد للمساهمة في مسيرة كتابة صفحات هذه المرحلة بالمزيد من الإنجازات المتميزة والعطاءات النابضة عبر جهودنا الجماعية. إن نجاح محاكم دبي وتحقيقها للعديد من الأهداف والإنجازات خلال العام المنصرم لم يكن ليتحقق لولا وضوح الرؤية وسلامة القصد ووحدة الغايات والتي تتمثل في الشعار الذي تبناه كل موظف لدنيا وعمل بمقتضاه وهو «إحداث نقلة نوعية في الأداء والخدمات المقدمة للمتعاملين من خلال جهود جماعية للتطوير وزيادة الكفاءة، والتحلي بروح التميز والإبداع والجودة، والاستفادة من أفضل الممارسات، ومثابرة الجميع على القيام بالواجبات والمهام الموكلة إليهم على الوجه الأكمل.

وبمستويات عالية من الجودة والكفاءة والاحتراف». لذلك فإننا لا نملك سوى أن نجدد شكرنا وتقديرنا للوحدات القضائية والإدارية والموارد البشرية المتميزة.

تلك الحصيلة التي ستراها عزيزي القارئ مكنونة في التقرير السنوي الخامس ليعكس مدى المهارة والاحتراف والثبات المنهجي الذي قدمته محاكم دبي عبر مواردها البشرية الكفؤة في إنجاز الأعمال وبلوغ الغايات والتي هي نتاج جهود مؤسسية وفردية مضنية ومكلفة من التعلم والتدريب والممارسة.

وفي الختام يجب أن نشير إلى أننا مقبلون على مرحلة جديدة يكتنفها الكثير من التحديات الخارجية والعقبات الداخلية التي تحتاج منا الكثير من الجد والمثابرة كما تحتاج منا الإبداع وروح المغامرة ..
وفق الله الجميع لما فيه الخير والصلاح ورفعة شأن دولة الإمارات العربية المتحدة.

فريق إعداد التقرير السنوي:

١- د. يوسف علي السويدي	رئيساً
٢- الآنسة/ مريم عبدالله بن لاحج	نائباً
٣- السيد/ خليفة محمد المحـــرزي	عضواً
٤- السيدة/ فاطمة ســالم كـنيد	عضواً
٥- السيدة/ مريـم حسن المـري	عضواً
٦- السيد/ حمد ثانـي مطر	عضواً
٧-الآنسة/ علياء احمد إبراهيم	عضواً
٨- الآنسة/ فاطمة حمد العـــامري	عضواً
٩- السيدة/ سهيلة ثانـي المهيري	عضواً ومقرراً

د. أحمد سعيد بن هزيم السويدي
مدير عام محاكم دبي

بخطى تكتنفها الجرأة، والثبات وللعام الخامس على التوالي، يصدر التقرير الإحصائي السنوي لمحاكم دبي عن عام ٢٠١٠. هذا التقرير الذي يضع في متناول جميع المهتمين بالشأن القضائي على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي تجربة تمثل في محيطها سبقاً وتحدياً ومظهراً متميزاً للريادة في عمل المحاكم. لم نزل نتمسك في هذا التقرير بمبدأ الشفافية وتأكيد العزم على مواصلة جهود الارتقاء بنتائج الأداء في مختلف القطاعات القضائية والادارية بمحاكم دبي، وبغض النظر عن الظروف والتحديات التي نواجهها. بلا شك، وعلى ضوء ما تظهره البيانات والنتائج المتميزة التي يتضمنها هذا التقرير نجد أننا مدينون بالفضل لقيادتنا الرشيدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي مقدمتهم سيدي صاحب السمو الشيخ/ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، وسيدي صاحب السمو الشيخ/ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، حفظهم الله تعالى ورعاهم. كما لا ننسى ونحن نستهل عرض نتائج الأداء عن عام ٢٠١٠ أن نرفع أسمى آيات التقدير لسمو الشيخ/ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي، رئيس المجلس القضائي بدبي، لما يوليه من اهتمام وما يقدمه من دعم للأجهزة القضائية في إمارة دبي.

التقرير السنوي عن عام ٢٠١٠م بما تضمنه من بيانات وأرقام حول أداء المحاكم والوحدات الإدارية والعمليات الرئيسية والفرعية المختلفة رسم صورة واضحة، وجسد واقعاً دقيقاً عما يدور في أروقة محاكم دبي طوال عام. هذه النتائج تعكس أيضاً الجهود الاستثنائية التي بذلت خلال العام الماضي بصورة فردية وجماعية، وذلك لمواجهة التحديات وتداعيات الكثير من المتغيرات التي شهدتها إمارة دبي ودولة الامارات خلال تلك الفترة. فالتقرير يستعرض بدقة سجل الأحداث التي شهدتها محاكم دبي خلال عام ٢٠١٠، لا سيما تلك التي تتعلق ببناء الشراكات وتبادل أفضل الممارسات عبر استقبال العديد من الوفود المحلية والدولية، إلى جانب الفعاليات الرئيسية التي نفذت بهدف تحفيز الموارد البشرية وفي مقدمتها نتائج برنامج جوائز محاكم دبي للتميز. كما أن التقرير يخصص مساحة واسعة لاستعراض وتحليل النمو الذي شهدته المحاكم والوحدات الإدارية في عدد القضايا والمعاملات المقدمة ومستوى الأداء في التعامل مع هذا النمو على أساس كمي ونوعي. ولا يزال التقرير يتضمن قسماً خاصاً باللغة الانجليزية يهدف إلى تعزيز السمعة والقدرة التنافسية لإمارة دبي على المستوى الدولي.

التقرير السنوي عن عام ٢٠١٠م يكرر النجاح الذي تحقق في هذا المجال في الأعوام السابقة، والذي نتمنى أن يتكرر دائماً في السنوات القادمة، وذلك بفضل الجهود المتضافرة من جميع العاملين في محاكم دبي بمختلف مستوياتهم ومواقعهم الوظيفية، ويتخصص في ذلك العاملين في إدارة الاستراتيجية والأداء المؤسسي بجهودهم الإبداعية والمتميزة.

وفي الختام نشكر جميع من ساهم في إعداد هذا التقرير، ونأمل أن يحقق هذا التقرير الأهداف التي وضع من أجلها ...

والله ولي التوفيق ...

الباب الأول

الفصل الأول

التنظيم القضائي والإداري في محاكم دبي:

١- هيكل التنظيم القضائي والإداري.
٢- المجلس القضائي لإمارة دبي.
٣- مجلس التنسيق القضائي الاتحادي.
٤- فريق القيادة بمحاكم دبي.
٥- فريق التحول الاستراتيجي في القطاع القضائي بمحاكم دبي.

الفصـل الأول: التنظيم القضائي والإداري في محاكم دبي:

١- هيكل التنظيم القضائي والإداري (إضاءات على الهيكل التنظيمي):

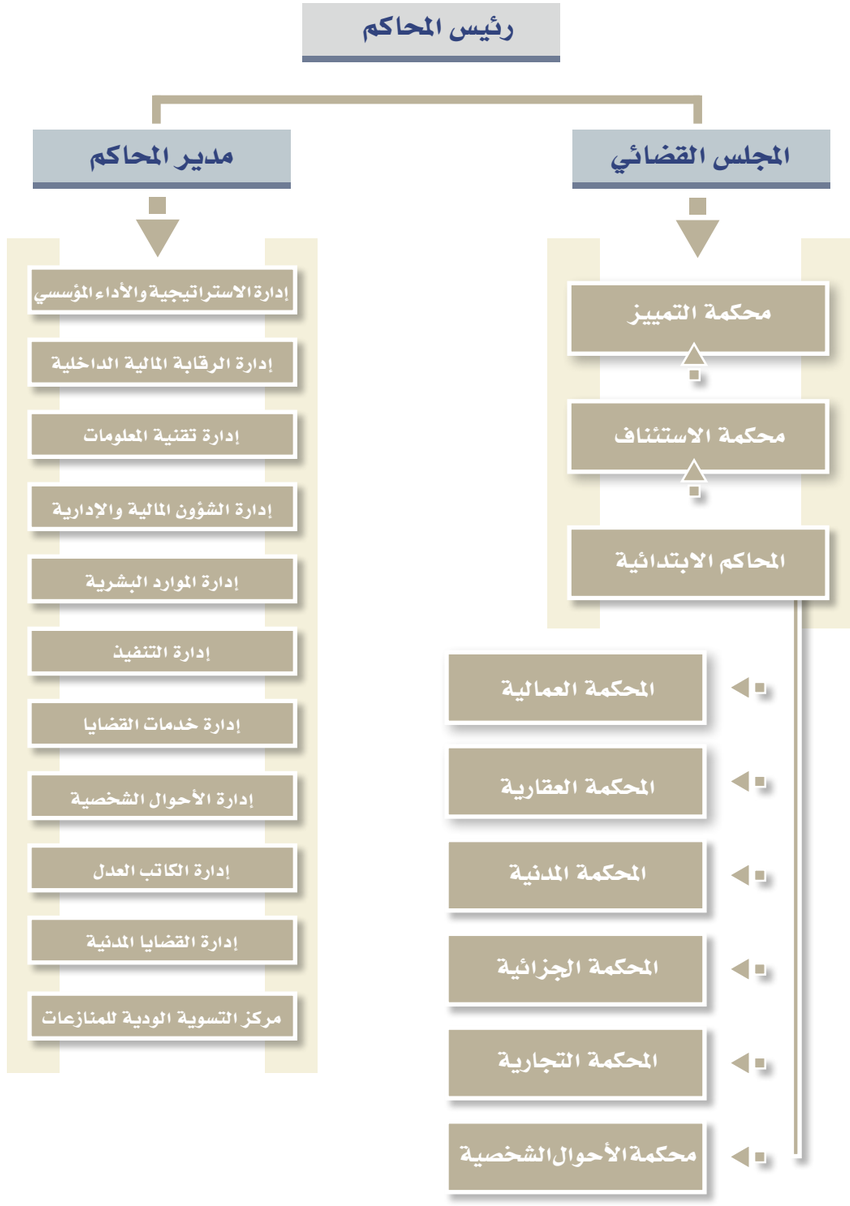

إضاءات على الهيكل التنظيمي:

شهدت محاكم دبي العديد من الفعاليات أهمها تفعيل دور القيادة الاستراتيجية، متمثلة في المجلس القضائي الأعلى بدبي، وفريق القيادة بالمحاكم، وفريق التحول الاستراتيجي في القطاع القضائي، حيث لعبت تلك الفرق القيادية دوراً محورياً في إحداث المتغيرات بالمحاكم طبقاً لخطة عمل استراتيجية واضحة.

وتميز الهيكل التنظيمي لمحاكم دبي بالتعامل مع كافة المعطيات والتحديات، لاسيما المتغيرات الاقتصادية العالمية التي مرت بها المنطقة خلال تلك السنة بالتحديد، كما شكل عام ٢٠١٠ منعطفاً مهماً لمسيرة النهضة والنمو الاقتصادي في إمارة دبي نتيجة لآثار الأزمة التي مرت بها جميع دول العالم بلا استثناء، فقد انعكست تلك التأثيرات بشكل مباشر على الإمارة كونها تعد من أحد أبرز الوجهات الاقتصادية، هذا ما جعل من التحديات المعاصرة مهمات لا يمكن مواجهتها بحلول فردية أو بطرق انعزالية، وإنما بحلول جماعية، استطاعت التعاطي مع تلك الأزمة وتجاوز تلك المرحلة بكل نجاح، وذلك من خلال إحصاءات عدد القضايا المسجلة والمتداولة أمام القضاء في محاكم دبي، والتي ساهم هيكلها القضائي والإداري المرن أن تتعامل مع تداعيات هذه الأزمة وتحقيق نتائج ملموسة انعكست على النجاح الذي حققته الإمارة بشكل عام والمحاكم بشكل خاص.

أ) يتألف الجهاز القضائي من ثلاث محاكم رئيسية هي:

(المحكمة الابتدائية - محكمة الاستئناف - محكمة التمييز):

وقد شهد العام ٢٠٠٨م تشكيل (٦) محاكم ابتدائية متخصصة بناء على أوامر صادرة من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، لاتزال تواصل نجاحاتها خلال تلك الفترة وتتضمن هذه المحاكم: المحكمة المدنية الابتدائية، والمحكمة التجارية الابتدائية، والمحكمة العمالية الابتدائية، والمحكمة العقارية الابتدائية، ومحكمة الأحوال الشخصية الابتدائية، والمحكمة الجزائية الابتدائية.

ب) الهيـكل التنظيمي والإداري:

شهدت محاكم دبي عدداً من التوسعات على مستوى العمل الإداري والتنظيمي، وذلك بهدف مواكبة تسارع وتيرة العمل القضائي ومواصلة تقديم أفضل الخدمات المتعلقة بالقضايا والتي من شأنها تيسير عملية التقاضي في الإمارة وتسهيل الإجراءات المتبعة، حيث استحدثت خلال عام ٢٠١٠م مجموعة من الأقسام والشعب، وتم إنشاء إدارة جديدة بمسمى (مركز التسوية الودية للمنازعات) بناء على القانون رقم (١٦) لسنة ٢٠١٠م الصادر من سمو حاكم دبي، وبناء عليه أصبح الهيكل الإداري بناء على التعديل يتكون من (١١) إدارة تتألف من (٦) إدارات ذات طبيعة فنية و(٥) إدارات ذات طبيعة مساندة.

٢- المجلس القضائي لإمارة دبي:

إن القيادات الرشيدة في دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله ورعاه، وأخوه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، تسعى وبشكل حثيث لتعزيز احترام وسيادة القانون، وإعلاء الشرعية، وحماية الحقوق

www.dc.gov.ae

والحريات في هذا الوطن، حيث يولون اهتماماً منقطع النظير في العملية القضائية وتطوير وتأهيل الكوادر التي من شأنها تحقيق العدالة في مدينة عالمية تعد المركز الأول للأعمال على مستوى الشرق الأوسط والعالم.

ومن هذا المنطلق تم إنشاء المجلس القضائي (الهيئة القضائية العليا) الذي يمثل السلطة القضائية في إمارة دبي ليشكل الضمانة الأساسية لاستقلال القضاء، وذلك للإشراف الإداري على الجهاز القضائي، وقد أنشئ المجلس القضائي في دبي بالقانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٢م، الذي صدر في ٣٠-٥-١٩٩٢م من ثماني مواد حددت تشكيله وصلاحية رئيسه بالإشراف الإداري على المحاكم بما في ذلك تعيين الموظفين من غير القضاة، وكذلك الحال في حالة غياب رئيس المجلس أو أحد الأعضاء، وتنظيم الاجتماعات وضوابط مداولات واختصاصات المجلس.

محمد ابراهيم الشيباني نائب رئيس المجلس القضائي مدير ديوان سمو حاكم دبي في أحد اجتماعات المجلس القضائي

كما يتمتع المجلس القضائي بكافة الوسائل القانونية المتاحة للمساعدة بالنهوض بالجهاز القضائي وحمايته من تدخل أي من السلطات، وذلك بتفعيل الرقابة الذاتية وتطوير القدرات والمعايير للتعيين في الوظيفة القضائية وإبداء الرأي في تشريعاته، كما يعنى المجلس بتطوير الجهاز القضائي، وتقديم الاقتراحات التشريعية المتعلقة بالقضاء والنيابة العامة وإجراءات التقاضي لتسترشد بها الحكومة لدى إعدادها مشاريع القوانين والأنظمة المختلفة.

ويتشكل المجلس القضائي لإمارة دبي من سمو الشيخ مكتوم بن محمد آل مكتوم نائب حاكم دبي رئيساً للمجلس، ومحمد ابراهيم الشيباني نائب رئيس المجلس القضائي مدير ديوان سمو حاكم دبي، وعصام عيسى الحميدان النائب العام بدبي عضواً، والدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي عضواً، والقاضي الدكتور علي إبراهيم الإمام رئيس محكمة التمييز عضواً، والقاضي عيسى محمد شريف رئيس محكمة

الاستئناف عضواً، والقاضي جاسم محمد باقر رئيس المحكمة الابتدائية عضواً، بالإضافة إلى حمدي عبد المجيد المستشار القانوني لديوان سمو الحاكم عضواً.

وعقد فريق المجلس القضائي في سنة ٢٠١٠م (٤) اجتماعات، وقام بدراسة عدد من المشاريع لعل أبرزها تعيين القضاه المواطنين الجدد، وإصدار قانون التفتيش القضائي.

٣- مجلس التنسيق القضائي الاتحادي:

تم إنشاء هذا المجلس بقرار من مجلس الوزراء رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧ إثر زيارة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم إمارة دبي أثناء زيارته الكريمة لمقر عقد الملتقى القضائي الأول ١٥-٣-٢٠٠٧، برئاسة معالي الدكتور/هادف بن جوعان الظاهري وزير العدل، تم ترشيح سعادة الدكتور/ أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي - نائب رئيس المجلس، وبتاريخ ٧-١٠-٢٠٠٨ أعيد تشكيل المجلس بإضافة النائب العام في إمارة رأس الخيمة، كما تم زيادة مدة المجلس لتكون ثلاث سنوات، يرفع المجلس تقارير ربع سنوية إلى مجلس الوزراء عن إنجازاته في مجال التطوير والتنسيق متضمنة المقترحات اللازمة لتحقيق مهامه.

أعضاء مجلس التنسيق القضائي:

- معالي الدكتور/ هادف بن جوعان الظاهري - وزير العدل - رئيس مجلس التنسيق القضائي.
- سعادة الدكتور/ أحمد سعيد بن هزيم - مدير عام محاكم دبي - نائب رئيس المجلس.
- سعادة المستشار/ سلطان بن سعيد البادي - وكيل دائرة القضاء بإمارة أبوظبي.
- سعادة المستشار/ أحمد محمد الخاطـري - رئيس دائرة المحاكم بإمارة رأس الخيمة.
- سعادة المستشار الدكتور/عبدالوهاب عبدول - رئيس المحكمة الاتحادية العليا.
- سعادة المستشار/يوسف سعيد العبري - القائم بأعمال النائب العام بإمارة أبوظبي.
- سعادة المستشار/ عصام الحميدان - النائب العام بإمارة دبي.
- سعادة المستشار/ أحمد صالح أحمد - النائب العام بإمارة رأس الخيمة.
- سعادة/سلطان علي بوليله - مدير محاكم رأس الخيمة.
- سعادة المستشار/ سالم كبيش - النائب العام الاتحادي.
- سعادة المستشار الدكتور/محمد الكمالي - مدير عام معهد التدريب والدراسات القضائية الاتحادي.
- سعادة المستشار الدكتور/جمال السميطي - مدير المعهد العالي للعلوم القانونية والقضائية.
- سعادة المستشار/عبدالرحمن مراد البلوشي - مدير إدارة التعاون الدولي - أمين المجلس.

أهداف مجلس التنسيق القضائي:

١. تفعيل التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات بين القضاء الاتحادي والمحلي.
٢. دراسة المشكلات والتحديات المشتركة في القضاءين واقتراح الحلول المناسبة لها.
٣. التشاور في كافة الأمور المتعلقة بالإجراءات والنظم الإدارية المطبقة في القضاءين.

٤. تسهيل الإجراءات الخاصة بالتقاضي.
٥. آلية إعداد القضاة وتأهيلهم وتدريبهم.
٦. العمل على رفع مستوى الأداء للقضاة والإداريين في القضاءين بما يتواكب مع المعايير العالمية.
٧. العمل على توحيد المبادئ القانونية والأحكام التي تصدر في القضايا المماثلة أمام القضاءين.

المواضيع التي تمت مناقشتها في اجتماعات مجلس التنسيق القضائي:

- توصيات الملتقى القضائي الأول ٢٠٠٧، والعمل على تفعيلها، ومنها:

تشكيل لجنة تنسيق على المستوى الاتحادي للتنسيق من أجل الوصول إلى مبادئ قانونية غير متناقضة (المدنية – الجزائية) وقرار تشكيل لجنتي توحيد الرسوم القضائية ورصد المبادئ المتعارضة والمتناقضة ومناقشة انتهاء المهلة المحددة للمحامين الوافدين للترافع أمام محاكم الاستئناف.

- كما تم مناقشة توصيات الملتقى القضائي الثاني ٢٠٠٨، ومنها:

إنشاء المحاكم المتخصصة وقرار ضم العنصر النسائي إلى السلك القضائي والاطلاع على توصيات المؤتمر العالمي لرؤساء محاكم العالم – أبوظبي والتنسيق بشأن الحالات المحكومة بالإبعاد والمنع من السفر ودراسة بشأن قرارات المحاكم الاتحادية بعدم الاختصاص والإحالة إلى جهات أخرى.

- كما تطرق المجلس إلى مناقشة توصيات الملتقى القضائي الثالث ٢٠٠٩ (قضايا النزاعات العقارية وقضايا الفساد المالي. التجارب والتحديات).

إضافة مادة لقانون خاص بمكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية وتقرير محاكم دبي حول منتدى الكاتب العدل.

٤- فريق القيادة بمحاكم دبي:

يعد فريق القيادة في محاكم دبي الجهة الرئيسية المعنية بإنتاج معطيات ومحددات ومخرجات أداء وإنجازات المحاكم على اختلاف درجاتها القضائية، بتشكيلة تتألف من المدير العام رئيساً، ويضم في عضويته نائب المدير ورؤساء المحاكم الثلاث (الابتدائية والاستئناف والتمييز) إضافة إلى مدراء الإدارات.

فريق القيادة يدار وفق مفهوم المؤسسة القائمة بحد ذاتها، وذلك من خلال نهج محكم ونظامي في أساليب التحضير لجداول الأعمال، وكذلك إدارة الاجتماعات وتوثيقها ومتابعة ما يصدر عنه من قرارات وتوجيهات، حتى أصبح نموذجاً مثالياً للأنظمة القيادية الداعمة بما يوفره الفريق لأعضائه من متطلبات صارت هي عناصر وعوامل الأداء الإداري الناجح، وذلك بتوفير المعرفة وما يعرف بالعصف الذهني والتغذية الراجعة، بالإضافة عما توفره اجتماعات الفريق من شورى وتبادل الأفكار والتجارب وأفضل الممارسات، حيث عقد الفريق (١٤) اجتماعاً خلال عام ٢٠١٠، وناقش عدداً من المواضيع بلغت نحو (٨٦) موضوعاً نتج عنها إصدار قرارات وتكليفات تنفيذية مجموعها (٨١) تكليفاً تدور حول مشاريع فريق القيادة من أبرزها:

١. تقديم ملاحظات ومقترحات على الخطة الاستراتيجية للهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة بشأن إعداد استراتيجية الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة ٢٠١١ – ٢٠١٣.
٢. رفع كفاءة وفاعلية تنفيذ الموازنة المالية للدائرة لعام ٢٠١٠.
٣. برنامج مدراء الغد المجدمي (تنفيذ مبادرة تمهد لتكليف رؤساء الأقسام من مختلف الوحدات بالقيام

بأعمال مدراء الإدارات).
٤. نظام قياس التحول الإلكتروني GESS.
٥. تشكيل فريق عمل إدارة المخاطر.
٦. إعادة هندسة إجراءات الإغلاق في النظام المالي في المحاكم.
٧. مشروع توحيد الهوية المؤسساتية.
٨. اعتماد برنامج تساهيل... مبادرة لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن.
٩. اعتماد منهجية إدارة المعرفة.
١٠. مبادرة مجالس الرأي.
١١. تشكيل فريق عمل تحسين إجراء تنفيذ القرارات المتعلقة بالتنفيذ.
١٢. مبادرة تطوير مجموعة الأحكام والمبادئ القانونية.
١٣. لجنة عليا لتنظيم إجراءات العمل بإدارة التسوية الودية للمنازعات.

٥- فريق التحول الاستراتيجي في القطاع القضائي بمحاكم دبي:

إن العمل المؤسسي في المحاكم مقرر له في سنة ٢٠١٠ أن يعم كافة الإدارات والوحدات القضائية، ليسترشد به القادة القضائيون والإداريون ومعهم نخبة من العاملين ضمن تشكيل فرق داخلية تتحدد لها مرجعيات ومنهجيات وأساليب وخطط عمل، فمن أجل الحرص على تطوير العمل المؤسسي الذي يعد أحد أهم الاتجاهات المستقبلية، وتحديد الاستراتجيات المتعلقة بالعمل القضائي وتحقيق كفاءة في الأداء الداخلي ودراسة كافة السبل التي تؤدي إلى الارتقاء بظروف العمل القضائي في المحاكم، شكلت الإدارة العليا فريقاً من القادة الاختصاصيين في المجال القضائي، أطلق عليه اسم (فريق التحول الاستراتيجي في القطاع القضائي)، برئاسة مدير عام المحاكم، ويضم في عضويته نائب المدير ورؤساء المحاكم الثلاث (التمييز- الاستئناف-الابتدائية) ومعهم رؤساء فروع المحاكم الابتدائية المتخصصة.

وقد عقد الفريق عدداً من الاجتماعات بلغت (١٧) اجتماعاً استعرض خلالها عدداً من المواضيع ذات الصلة وصلت إلى ما يقرب (٩٧)، وأصدر عدداً من التكليفات وصل عددها إلى (٧١) تكليفاً كان من أبرزها ما يلي:

١- متابعة قرارات المجلس القضائي.
٢- دراسة تشكيل دوائر متخصصة ضمن المحاكم الابتدائية المتخصصة تكون ذات اختصاص فني واحد ولكن غير حصري.
٣- تجديد عقود القضاة المعارين من الدول العربية.
٤- صرف مكافآت مالية لأعضاء اللجان.
٥- مشروع قانون الكاتب العدل لإمارة دبي.
٦- تدارس احتياجات المحاكم من السادة القضاة.
٧- الإحراز في المخازن.
٨- توصيات لجنة الأمن والعدل.

الفصل الثاني

التخطيط الاستراتيجي في محاكم دبي :

١- الخطة الاستراتيجية (٢٠٠٩ – ٢٠١١).
٢- المشاريع والمبادرات المنجزة في سبيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

أولاً: المبادرات والبرامج المنجزة لتعزيز ثقة المتعاملين والمعنيين بالنظام القضائي.
ثانياً: المبادرات والبرامج المنجزة لتعزيز فعالية وكفاءة الأداء الداخلي.
ثالثاً: المبادرات والبرامج المنجزة لاستقطاب وتنمية موارد بشرية محفزة ذات كفاءة عالية.

١- الخطة الاستراتيجية لمحاكم دبي (٢٠٠٩ - ٢٠١١):

إن نجاح أي مؤسسة قضائية أو إدارية مقترن بالدرجة الأولى بالاستراتيجيات المعتمدة ومدى تطبيقها، وهذا ما قامت به محاكم دبي في وضع خطة استراتيجية مستقاة من خطط حكومة دبي وتوجهاتها نحو المستقبل، مما مكنها من تحقيق النجاح التام في السير على ما خططت له، وأوجدت نظاماً للإدارة يستند إلى خطط استراتيجية تنهض على رؤى واضحة لضمان الجودة والدقة في إنجاز الأهداف.

إضافة إلى أن فريق القيادة بالدائرة أولى أهمية قصوى لتقديم وتوفير المعطيات اللازمة نحو السعي لبيئة تشغيلية ونظام قضائي متكامل يواجه كافة التحديات التي من الممكن أن تؤثر على مسيرة التقدم والازدهار، لتكون دبي دائماً مصدراً للإشعاع الثقافي والمعرفي.

يعد عام ٢٠١٠ العام الثاني من عمر الخطة الاستراتيجية الحالية التي تسير عليها المحاكم، والتي تأتي لترسخ ممارسات العمل المؤسسي المتميز ولتؤكد مدى الركيزة التي تستند عليها في السير نحو التفوق المستمر.

عناصر الخطة الاستراتيجية (٢٠٠٩ - ٢٠١١):

رؤيتنا

الريادة في عمل المحاكم.

رسالتنا:

تحقيق العدالة من خلال الدقة والسرعة في التسوية والفصل في الدعاوي وتنفيذ الأحكام وتوثيق المحررات بالاعتماد على كوادر وطنية مؤهلة ونظم وإجراءات وتقنيات متطورة.

قيمنا:

في مسيرتنا نحو رؤيتنا الاستراتيجية ولتحقيق رسالتنا على المستويات كافة، فإننا نحتكم إلى منظومة قيمنا المشتركة التي ستبقى دوماً مرجعيتنا الأولى والأساسية:

العدل - الاستقلالية - المساواة - الإبداع والتميز - العمل بروح الفريق.

الغايات الاستراتيجية والأهداف:

الغاية الأولى: تعزيز ثقة المتعاملين والمعنيين بالنظام القضائي:

وقد تم تحديد ٧ أهداف لتحقيق هذه الغاية وهي:

١- تيسير التقاضي.
٢- تفعيل الحصول على طرق سريعة وفعّالة لحل المنازعات ودياً.
٣- ضمان دقة ووضوح الأحكام الصادرة من المحاكم.
٤- سرعة التقاضي.
٥- سرعة تنفيذ الأحكام والقرارات.

٦- تيسير وسرعة ودقة الخدمات.
٧- تفعيل الشراكات.

الغاية الثانية: تعزيز فعالية وكفاءة الأداء الداخلي:

وقد تم تحديد ٦ أهداف لتحقيق هذه الغاية وهي:

١- زيادة كفاءة نظام إدارة الدعاوى في المحاكم.
٢- زيادة كفاءة العمليات المشتركة مع الخبراء والمحامين ومن في حكمهم.
٣- تعزيز التحول الإلكتروني للخدمات.
٤- الاستغلال الأمثل للموارد.
٥- التميز في تقديم الخدمات.
٦- تعزيز إدارة المعرفة.

الغاية الثالثة: استقطاب واستثمار وتنمية موارد بشرية محفزة ذات كفاءة عالية:

وقد تم تحديد ٥ أهداف لتحقيق هذه الغاية وهي:

١- التوطين.
٢- تطوير وتمكين الموارد البشرية.
٣- المحافظة على الموارد البشرية ذات الكفاءة.
٤- تعزيز البيئة الداخلية المحفزة على الإبداع والتميز.
٥- تعزيز استقلالية واستقرار الهيئة القضائية.

٢- المشاريع والمبادرات المنجزة في سبيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية:

لقد أنجزت محاكم دبي العديد من المبادرات والبرامج وذلك في إطار سعيها لتعزيز ثقة جميع المعنيين بالنظام القضائي وتعزيز فعالية وكفاءة الأداء الداخلي وتطوير مواردها البشرية.. من خلال تقييم الأداء الاستراتيجي والتي تعكسها النتائج المحققة الآتية بياناتها تفصيلياً تحت عناوين لاحقة في هذا التقرير، لتؤكد نجاح تطبيق الخطة الاستراتيجية وتحقيق الغايات الثلاث وهي كالتالي.

أولا: المبادرات والبرامج المنجزة لتعزيز ثقة المتعاملين والمعنيين بالنظام القضائي:

تضمنت الخطة الاستراتيجية (٧) أهداف لتحقيق هذه الغاية، وتركز (٣٨ ٪) من إجمالي المبادرات التي أدرجت في الخطة التشغيلية للدائرة لعام ٢٠١٠ على تحقيق تلك الأهداف، حيث بلغ إجمالي المبادرات الموجهة لتحقيق أهداف هذا المحور (٦٤) مبادرة، من إجمالي مبادرات الخطة التشغيلية العامة والبالغة(١٧٠) مبادرة، وبلغ عدد المبادرات المنجزة في عام ٢٠١٠ لتحقيق هذه الغاية (٣٤) مبادرة، ولعل من أبرز المبادرات والبرامج التي تم تنفيذها خلال تلك الفترة ما يلي:

مكتوم بن محمد آل مكتوم يفتتح صالة (نايف) الإلكترونية في محاكم دبي:

افتتح سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي، صالة (نايف) الإلكترونية في المبنى الرئيسي لمحاكم دبي برفقة معالي وزير العدل هادف بن جوعان الظاهري، ومدير عام محاكم دبي الدكتور أحمد سعيد بن هزيم وحضور عدد من قناصل الدول ومديري الدوائر والمؤسسات المختلفة التابعة لإمارة دبي، بالإضافة إلى فريق القيادة في المحاكم وكافة القضاة من مختلف درجات التقاضي والمحاكم.

مكتوم بن محمد أثناء لقائه مع رؤساء المحاكم

وتمثل صالة نايف نقلة نوعية في عالم الإجراءات المتبعة في المحاكم على مستوى عالمي، حيث تقدم القاعة كافة خدماتها إلكترونياً لجميع المتعاملين من محامين وخبراء ومستشارين وأطراف النزاع بما يجعلها صاحبة الريادة في هذا المجال، بالإضافة إلى وجود المشاريع الإلكترونية الحديثة التي تم تدشينها في الصالة على هامش المعرض الدولي جايتكس، والتي شكلت نقلة كبيرة على الصعيد العالمي في هذا المجال بشهادة العديد من الخبراء والضيوف الزوار الذين اطلعوا على المشاريع منذ تدشينها.

مكتوم بن محمد يتفقد اللوحة الالكترونية التي تنقل بصورة مباشرة بيانات الجلسات

إن هذه الصالة وما فيها من خدمات على مستوى عال تنافس فيها أكبر الدول على مستوى العالم وأكثرها تقدماً في المجال التقني المرتبط بأعمال التقاضي لا يمثل سوى جزء يسير من رد الدين إلى إمارة دبي وحاكمها الذي يقود مسيرة التقدم والرخاء، مؤكداً أن إدارة المحاكم عقدت العزم على أن يكون افتتاح هذه الصالة بالتزامن مع ذكرى تولي سموه مقاليد الحكم في إمارة دبي.

مكتوم بن محمد أثناء لقائه بالمحامين

الملتقى القضائي الرابع لرؤساء المحاكم والنيابة العامة في الدولة:

تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، افتتح معالي هادف بن جوعان الظاهري وزير العدل،الملتقى القضائي الرابع لرؤساء المحاكم والنيابة العامة بدولة الإمارات العربية المتحدة، والذي تنظمه محاكم دبي تحت عنوان «العمل القضائي في ظل الأزمة المالية العالمية: التحديات وأفضل الممارسات».

وزير العدل يفتتح الملتقى القضائي الرابع لرؤساء المحاكم والنيابة العامة بالدولة

وحضر الافتتاح الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي، والمستشار عصام عيسى الحميدان النائب العام لإمارة دبي، ورؤساء دور القضاء المحلية والاتحادية بالدولة، والمستشار عادل عبد الحميد رئيس مجلس القضاء الأعلى بجمهورية مصر العربية، والقاضي شارلي سمبسون القاضي بمقاطعة كنتاكي بالولايات المتحدة الأمريكية، وبمشاركة رؤساء المحاكم والنيابات بالدولة ومجموعة من قضاة الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا وجمهورية مصر العربية، بالإضافة إلى رئيس محاكم مركز دبي المالي العالمي.

إحدى جلسات المناقشة خلال الملتقى القضائي الرابع

حمل الملتقى الرابع شعار أفضل الممارسات القضائية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية وضم محورين رئيسين هما الأعمال القضائية في دولة الإمارات في ظل الأزمة المالية العالمية (التحديات)، وأفضل الممارسات والأعمال القضائية في ظل الأزمة المالية العالمية.. التجارب العالمية... وتضمنت عرضاً لأفضل التجارب حول المحاكم المتخصصة، النيابات المتخصصة واللجان القضائية الخاصة ومدى قدرتها على إدارة تداعيات الأزمة أم أنها حلول مؤقتة وإدارة حجم الأعمال القضائية والطرق البديلة لتسوية المنازعات وتحديات تنفيذ الأحكام والتعاون الدولي بين الأجهزة القضائية وأثره في مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية وقدمت أوراقاً من كل من جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى عرض التجارب المحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

مدير عام محاكم دبي مع مجموعة من المحاضرين المشاركين في الملتقى القضائي الرابع

اللقاء الاستراتيجي الأول مع المحامين:

نظمت محاكم دبي اللقاء الاستراتيجي الأول مع المحامين في إطار سعيها للتواصل الدائم والمباشر مع شركائها الاستراتيجيين، حيث افتتح مدير عام محاكم دبي اللقاء بالإشارة إلى أهمية تنسيق الواجبات والتعاون المستمر وبذل الجهد المشترك بين محاكم دبي وشركائها المحامين من أجل التواصل الدائم وتنظيم العمل بين الطرفين، مؤكداً على ضرورة أن يكون للمحامين صوت وأثر في الأعمال القضائية بما له من مردود إيجابي في المستقبل.

وبدورهم أكد المحامون خلال اللقاء على ضرورة التواصل المستمر مع القيادة في المحاكم للأهمية والنتائج المثمرة للطرفين، واستعرض الطرفان ملامح نتائج الأداء القضائي في المحاكم لعام ٢٠٠٩، والتي أوضحت للشركاء رؤيتها ورسالتها في تحقيق العدالة في المجتمع من خلال الدقة والسرعة في التسوية والفصل في الدعاوى، وتنفيذ الأحكام والقرارات والأوامر القضائية وتوثيق العقود والمحررات بالاعتماد على الكوادر الوطنية المؤهلة ونظم وإجراءات وتقنيات حديثة ومتطورة.

قيادات محاكم دبي أثناء لقائها بالمحامين.

كما تم استعراض الخدمات المقدمة للمحامين والتي تسعى محاكم دبي لأن تكون على أعلى مستوى من التطور حيث تشمل الخدمات الإلكترونية مثل وضعية القضايا وسيرها والطلبات المقدمة ومواعيد الجلسات، بالإضافة إلى الخدمات العامة من مكاتب ومخازن وإمكانية الاستفادة من مكتبة المحكمة القانونية، وتمت الإشارة إلى المشاريع مثل خدمة تسجيل القضايا عن بعد «السالفة» وتوفير قواعد بيانات معرفية للمحامين.

إطلاق المرحلة الثانية من مشروع «السالفة» في محاكم دبي:

أطلقت المحاكم المرحلة الثانية من المشروع التقني الحديث الذي يمثل نقلة نوعية في أسلوب تسجيل القضايا بمختلف فئاتها حيث يعتمد على التسجيل عن بعد عبر القنوات الإلكترونية المتاحة والذي أطلق عليه مسمى «السالفة» نسبة إلى مسمى تراثي قديم، حيث يهدف المشروع في المقام الأول إلى تسهيل عملية تسجيل القضايا واختصار الزمن والجهد عبر تقنيات حديثة متطورة تتيح للمتعاملين تسجيل القضايا عن بعد ولا يتطلب سوى الحضور للتوقيع على ملصق موعد الجلسة، وهذا يعد بمثابة النقلة الحقيقية في عالم التقاضي.

وتقرر بدء المرحلة الثانية من المشروع عبر خطوات بحيث كانت الخطوة الأولى للدوائر الحكومية العاملة في مجال تسجيل القضايا مع المحاكم، أما الخطوة الثانية فهي للمحامين والتي ستتضمن تقييم المشروع وتطويره ودراسة طرق تحسينه بعد أن يتم جمع الملاحظات منهم، وبموجب تطبيق النظام الجديد سيكون أمر إدخال بيانات القضية والمرفقات من خلال النظام «السالفة» أمراً أكثر سهولة، وسيوفر الكثير من الوقت والجهد في إتمام العمليات التي كانت تستغرق وقتاً طويلاً، وتتلخص عملية التسجيل بعد تطبيق هذا النظام بخطوتين: الأولى التدقيق، حيث يقوم الموظف بالتدقيق فقط على بيانات القضية والرسوم والتعديل من قبل المحامي في حال كان هناك خطأ وذلك في شعبة المراجعة، أما الخطوة التالية في عملية التسجيل، ويقوم موظف الخدمة الشاملة بتسجيل القضية بحضور المحامي لذكر رقم القضية واستلام اللائحة والبيانات المطلوبة، وذلك بسبب اشتراط التوقيع على ملصق موعد الجلسة من قبل المحامي.

تدشين مشروع «سهيل» في خدمة عملاء محاكم دبي:

أطلقت محاكم دبي البرنامج التطوعي الجديد «سهيل» والذي يهدف إلى إرشاد وتوجيه المراجعين في المحاكم للوصول إلى الجهة المطلوبة لإنجاز معاملاتهم وذلك من خلال توفير المرشدين المتطوعين من ذوي الكفاءة للتعامل مع جميع الجنسيات لارشادهم ومعرفة متطلباتهم، والذي بدوره يوفر الجهد والوقت على المتعاملين في جميع أروقة المحاكم مثل الصالة المركزية وصالة الأحوال الشخصية إضافة إلى الأقسام المنتشرة في أرجاء المحاكم المختلفة والمخصصة لخدمة العملاء.

إطلاق «سهيل» لإرشاد عملاء المحاكم

وقد لاقت فكرة البرنامج استحسان وقبول كافة العاملين من موظفين ورؤساء أقسام ومديري إدارات، ويمثل هذا البرنامج عدد من المتطوعين من مختلف الإدارات ومن مختلف المستويات الوظيفية يتم توزيعهم حسب جدول زمني تم إعداده مسبقاً بناء على طلبات الموظفين أنفسهم.

زيادة الخدمات بصالة نايف الإلكترونية:

تقدم صالة الخدمات المركزية (نايف) بالمحاكم (٢٣) خدمة للمتعاملين، وذلك في إطار حرصها على تقديم الخدمات في مكان واحد وتسهيلها على المتعاملين، ومن أبرز المتحولات التي تمت بالصالة، نقل أكثر من٣ خدمات من إدارة القضايا المدنية وإدارة التنفيذ، بالإضافة إلى إدارة خدمات القضايا متمثلة بقسم شؤون المحامين والخبراء والمترجمين وقسم الإعلان، كما تم إضافة خدمة اعتماد الوثائق المفقودة وإصدار شهادات لهيئة الطرق بعدم وجود حجز على المركبة وإضافة المحامين كأطراف في القضايا المتداولة.

كما استحدثت الصالة العديد من التغييرات في آلية العمل وإعادة هندسة العمليات التي أسهمت وبشكل واضح في تسهيل الحصول على الخدمات، والتي أسهمت بشكل كبير في تسريع تسجيل هذه القضايا وبدقة عالية وتقليل نسبة الأخطاء بعد أن كانت تتم بعد تسجيل الملفات، حيث كان يتطلب جهداً كبيراً لمراجعتها، كما تم توفير شاشات إلكترونية داخل مقر الشعبة بحيث يقوم موظفو توجيه المتقاضين بالمساعدة على تقديم الطلبات إلكترونياً مما يسهم في تحقيق أعلى نسبة من الإنجاز في فترة زمنية قصيرة وتفعيل وزيادة الاعتماد على الخدمات الالكترونية، حيث تدير خدمات القضايا عدد (١٧) عملية رئيسية، و(٧٥) عملية مساندة من خلال (٦) أقسام و(١٨) شعبة تنفيذية.

ويبلغ عدد نوافذ الخدمات التي تشرف عليها إدارة خدمات القضايا التي تعنى وبشكل رئيسي بقيد وتسجيل جميع أنواع الدعاوى والطلبات الخاصة بالتنفيذ، بالإضافة إلى تنفيذ القرارات الأولية بدعاوى الأمور الوقتية والمستعجلة والرد على الاستفسارات العامة للمتعاملين، وطباعة أحكام المحاكم بدرجاتها الثلاث وإصدار الصيغة التنفيذية وقيد وتجديد ونقل وإلغاء المحامين والخبراء، وتنظيم أعمال الترجمة الشفوية والكتابية، بالإضافة إلى الإشراف الإداري على أعمال مكاتب رؤساء المحاكم الابتدائية.

ثانياً: المبادرات المنجزة لتعزيز فعالية وكفاءة الأداء الداخلي:

تعزيز فعالية وكفاءة الأداء الداخلي هي الغاية الثانية التي تسعى محاكم دبي لتحقيقها، عن طريق زيادة كفاءة نظام إدارة الدعاوى في المحاكم وزيادة كفاءة العمليات المشتركة مع الخبراء والمحامين ومن في حكمهم، إضافة إلى تعزيز التحول الإلكتروني للخدمات والاستغلال الأمثل للموارد والتميز في تقديم الخدمات وأخيراً تعزيز إدارة المعرفة.

وتركز (٣٤٪) من إجمالي المبادرات التي أدرجت في الخطة التشغيلية لعام ٢٠١٠ لتحقيق هذه الأهداف، حيث بلغ إجمالي المبادرات الموجهة لتحقيق أهداف هذا المحور(٥٨) مبادرة من إجمالي مبادرات الخطة التشغيلية العامة والبالغة (١٧٠) مبادرة، وبلغ عدد المبادرات المنجزة في عام ٢٠١٠ لتحقيق هذه الغاية (٢٩) مبادرة، ومن أبرز المبادرات والبرامج المنفذة في سبيل تحقيق هذه الغاية خلال عام ٢٠١٠، ما يلي:

محاكم دبي تعتمد منهجية «إدارة المعرفة»:

اعتمدت محاكم دبي منهجية «إدارة المعرفة» والتي يشرف عليها قسم إدارة المعرفة، والتي تشكل مرجعاً للتخطيط لإدارة المعرفة وآلية تطبيق المبادرات المتعلقة بها، وتقييم نتائج التطبيق للمعارف بنوعيها الضمنية والمعلنة، وتطبيق المنهجية على كافة الوحدات القضائية والإدارية في المحاكم، وشملت وثيقة المنهجية الارتباطات العمودية والأفقية، بالإضافة إلى تحديد مسؤوليات تطبيق المنهجية من قبل مديري الإدارات من حيث التخطيط ووضع الأنشطة والبرامج التي تدعم تطبيق مبادرات إدارة المعرفة وفق الخطة الاستراتيجية والتوعية، والتعريف بأهمية المعرفة وتفعيل دور فريق تطوير العمل المؤسسي في مجال إدارة المعرفة واعتماد آليات التنسيق مع قسم إدارة المعرفة.

وتسعى المحاكم من خلال هذه الوثيقة إلى ضمان التخطيط الصحيح لإدارة المعرفة بهدف تحسين استخدامها

في التطوير وتحسين الأداء المؤسسي والفردي في جميع الوحدات القضائية والإدارية في المحاكم، ويقوم قسم إدارة المعرفة بإعداد خطة عمل تفصيلية والتنسيق لتطبيق المبادرات المتعلقة بإدارة المعرفة وفق الخطة الاستراتيجية للدائرة وإعداد قاعدة بيانات بأنواع المعارف الضمنية والمعلنة في الدائرة والتوعية والتعريف بمفهوم إدارة المعرفة، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ خطة واستراتيجية القسم بالتنسيق مع المعنيين وإعداد التقارير الدورية بذلك وأخيراً مراجعة منهجية إدارة المعرفة بعد أن يتم قياس أثر المنهجية في تطوير الأداء المؤسسي وقياس الأداء المعرفي حسب التقارير التي سيتم إعدادها.

تواصل لقاءات «مجالس الرأي» في محاكم دبي:

تواصلت في محاكم دبي فعاليات مبادرة «مجالس الرأي» التي أطلقها مكتب المدير العام والتي تجمع بشكل دوري القيادات القضائية والإدارية والمختصين من المحاكم أو من خارج المنظومة القضائية، وتهدف هذه المبادرة إلى تشجيع الحوارات المهنية البناءة والمناقشات التطويرية في أجواء تسودها حرية التعبير وجمع أكبر قدر من الآراء والمقترحات المدروسة، والمساهمة بجهود فكرية تدعم مسيرة التحسين والتطوير المستمر على مستوى المحاكم والمستوى الوطني، وتعزيز المشاركة وبناء روح الفريق بين مختلف فئات العاملين في محاكم دبي والشركاء من مختلف الجهات.

مدير عام محاكم دبي في لقاء مع القضاة ومديري الإدارات في أحد (مجالس الرأي)

وتتلخص المبادرة بدعوة المدير العام لعدد من المعنيين والالتقاء بهم دون تحديد مكان واحد لهذا اللقاء حيث عقدت آخر الجلسات في قاعة راشد بمبنى المحاكم وشهدها رؤساء المحاكم الابتدائية والاستئناف والتمييز ومديرو الإدارات، بالإضافة إلى عدد مختار من رؤساء الأقسام والوحدات الإدارية المختلفة من المحاكم.

إتلاف مرفقات المعاملات الموثقة إلكترونياً:

قامت بعض الوحدات الإدارية بالتنسيق لوضع آلية عمل لمبادرة كاتب العدل والمتضمنة إتلاف مرفقات معاملاتها التي تم توثيقها وأرشفتها إلكترونيا، وتأتي هذه المبادرة ضمن خطوات إدارة كاتب العدل بترشيد النفقات عن طريق إعادة تنظيم حفظ معاملات كاتب العدل وذلك بتقليص عدد صناديق الحفظ وتوفير مساحات إضافية بالمستودعات كي تفي بمتطلبات التخزين للأعوام القادمة، حيث إن الطاقة الاستيعابية للمخازن قد شارفت على النفاذ، فكان لابد من إيجاد طرق بديلة تعمل على استيعاب القادم من المعاملات، فقامت بعملية أرشفة جميع المعاملات الكترونياً، ثم إتلاف المرفقات مما يؤدي إلى إعادة تنظيم صناديق الحفظ بحيث يستوعب كل صندوق مئة معاملة بعدما كانت تستوعب أربعين معاملة قبل عملية الإتلاف، مما سيؤدى إلى تقليص عدد صناديق الحفظ من ٢٩,٣٨١ صندوقاً إلى ١١,٣١١ صندوقاً تضم في أصلها معاملات سنة ١٩٩٢ إلى سنة ٢٠١٠م والمقدرة بـ ١,١٣١,١٥٠ (مليون ومئة وواحد وثلاثين ألفاً ومئة وخمسين معاملة) مما سيؤدي إلى إيجاد مساحات جديدة تقدر بنحو ٦١,٥ ٪ من المساحة المشغولة حالياً وسيتم توفير عدد ١٨٠٧٠ صندوق حفظ تكفي لحفظ معاملات ١٣ سنة قادمة، كل تلك الأرقام الإيجابية شجعت الإدارة للمضي قدماً في تنفيذ مبادرتها المتميزة، وقامت محاكم دبي بإتلاف ما يقرب من ٥٧١٠٠٠ معاملة قديمة يعود تاريخ بعضها إلى عام ١٩٨١ وذلك حسب الإجراء القانوني وبإشراف شركة متخصصة.

ثالثاً: المبادرات والبرامج المنجزة لاستقطاب وتنمية موارد بشرية محفزة ذات كفاءة عالية:

تستلهم محاكم دبي نجاحاتها من خلال الغاية التي تسعى محاكم دبي إلى تحقيقها في هذا المحور وهي استقطاب وتطوير موارد بشرية ذات كفاءة عالية، وقد تضمنت الخطة الاستراتيجية (٥) أهدف استراتيجية لتحقيق هذه الغاية، وتركز (٢٨) ٪ حيث بلغ إجمالي المبادرات الموجهة لتحقيق أهداف هذا المحور (٤٨) مبادرة من إجمالي مبادرات الخطة التشغيلية العامة والبالغة (١٧٠) مبادرة من إجمالي المبادرات التي أدرجت في الخطة التشغيلية لعام ٢٠١٠م لتحقيق تلك الأهداف، وبلغت المبادرات المنجزة في عام ٢٠١٠م (٢٩) مبادرة لتحقيق هذه الغاية، ومن الانجازات في سبيل تحقيق هذه الغاية ما يلي:

تدشين برنامج ابدأ للموظفين الجدد:

دشنت محاكم دبي برنامجها التنويري «ابدأ» والذي تم إعداده وتنفيذه بهدف تنوير وإرشاد الموظفين الجدد المنتسبين للدائرة إلى أهم واجباتهم ومسؤولياتهم تجاه الدائرة والمهام الموكلة إليهم، بالإضافة إلى حقوقهم الوظيفية وما يكفله لهم قانون الموارد البشرية بهدف الاعتماد على كوادر مؤهلة ومدربة تعمل في بيئة عمل محفزة.

الموظفون الجدد أثناء تأهيلهم

حيث تم تخصيص ورش عمل مكثفة للموظفين الجدد في مختلف الإدارات والوحدات التنفيذية في المحاكم، مثل ورشة «الطرق الإبداعية في حل المشكلات» التي تناولت الجوانب المتعلقة بتحديد المشكلة وتحليلها ومرحلة صناعة القرار ودراسة البدائل المتاحة وتقويمها والتعرف على سلبيات وإيجابيات كل بديل بعد جمع المعلومات الكافية واللازمة لذلك، وورشة «الولاء المؤسسي وأخلاقيات المهنة في القطاع الحكومي» التي تناولت مفهوم الولاء وأركانه الأربعة وكيف تفهم المؤسسة من خلال توجهاتها ورؤيتها وإستراتيجيتها، وكيف تساهم في صنع الولاء من خلال الممارسات والمعتقدات والقناعات.

وفي القسم الثالث الموسع للبرنامج خضع الموظفون الجدد إلى محاضرات مصغرة بالتنسيق مع إدارة تقنية المعلومات وإدارة الاستراتيجية وإدارة الموارد البشرية على مدار اليوم يطلع خلالها المتدربون على أبرز سمات العمل في تلك الإدارات وكيفية الترابط بينها وبين الموظف في الدائرة، وطرق الاستفادة من هذا الترابط في تسهيل الإجراءات والعمل الإداري والتنفيذي، ويختتم البرنامج بتنفيذ آلية زيارة ميدانية للموظفين إلى الأقسام والوحدات الإدارية المختلفة بهدف الإطلاع عن قرب على الهيكل التنظيمي فيها، وأسلوب العمل المتبع في كل وحدة.

الاعتماد على الكوادر الداخلية في التدريب:

نفذت محاكم دبي أكثر من (٢٥٢) دورة تدريبية وورش عمل ومحاضرات تثقيفية في إطار خطتها الرامية إلى صقل وتطوير مهارات موظفي وموظفات الدائرة الذين بلغ عددهم ما يقرب من ٦٥٠موظفاً من إجمالي عدد الموظفين خلال عام ٢٠١٠، حيث تنوعت الدورات بين تخصصية في عدة مجالات قضائية وإدارية بهدف صقل خبراتهم وإضافة المزيد من المعلومات والخبرات العملية إليهم، بالإضافة إلى دورات وورش عمل عامة تهدف إلى نشر المعرفة بين الموظفين وإكسابهم مهارات، إضافية وذلك عن طريق استثمار العديد من الكوادر والخبرات

المؤهلة التي تزخر بها المحاكم في شتى المجالات القضائية والإدارية والتخصصية في المجالات الأخرى.
وتسعى المحاكم من خلال تلك الورش إلى تحقيق هدفها نحو تطوير وتمكين الموارد البشرية وذلك من خلال وضع برنامج تدريب يشمل جميع الموظفين بمختلف درجاتهم وأعمالهم الوظيفية سواء قضائية أو إدارية، حيث إن التحدي كان في القدرة على الاستعانة بالكوادر الداخلية من الهيئتين القضائية والإدارية من ذوي الخبرة والكفاءة في تقديم هذه الدورات والمحاضرات للموظفين من مختلف الإدارات والمسميات الوظيفية، بالإضافة إلى استغلال قاعات التدريب المتوفرة في الدائرة لعقد الدورات الداخلية وتوقيع اتفاقيات تعاون مشتركة مع دوائر ومؤسسات للاستفادة من إمكانياتها في هذا المجال سواء من قاعات تدريب حديثة مجهزة وكذلك الضيافة اللازمة للمتدربين، في المقابل تقوم المحاكم بتخصيص مقاعد لمنتسبي تلك الجهات لحضور هذه الدورات.

٢٣ مقيماً معتمداً حسب النموذج الأوروبي للجودة:

احتفلت محاكم دبي بتخريج ٢٣ مقيماً معتمداً حسب النموذج الأوروبي للجودة والهيئة البريطانية للجودة مؤكدة بذلك على استمراريتها في تطوير منظومة التقييم الذاتي المعتمدة على كوادرها البشرية.

بن هزيم يتوسط المقيمين

وكان من بين الخريجين ٤ مدراء لإدارات المحاكم و١٢ رئيس قسم و ٧ رؤساء شعب واستطاع جميع الملتحقين بالبرنامج اجتياز المراحل الأساسية بنجاح مما يعد سابقة في برامج التدريب الخاصة بالمقيم المعتمد حسب النموذج الأوروبي للجودة والهيئة البريطانية للجودة وهذه دلالة على نضج ثقافة التميز والجودة بالمحاكم، وسوف ينضم الخريجون إلى كوكبة من الخبراء التي تزخر بهم، بالإضافة إلى فريق المقيمين حسب النموذج الأوروبي للجودة ٣٠ خبير جودة وزهاء الـ٤٠ مقيماً معتمداً من برنامج جوائز محاكم دبي للتميز.

إطلاق برنامج مديري الغد «المجدمي»:

أطلقت محاكم دبي برنامج مديري الغد وذلك في إطار تأهيل وتطوير مهارات مجموعة من القيادات الشابة بالمحاكم ممن لديهم الكفاءة والمهارة في إدارة أعمال الإدارات، وبما يتواكب مع الأهداف الاستراتيجية للدائرة والحكومة، ويهدف هذا البرنامج في المقام الأول إلى إعداد قيادات الصف الثاني واكتساب المهارات والكفاءات اللازمة لإدارة أعمال الدائرة بالإضافة إلى تفعيل دور المسؤولين في المراكز القيادية، وكذلك تنمية واستثمار موارد بشرية ذات كفاءة قادرة على القيادة، وجاء اختيار «المجدمي» نسبة إلى نائب النوخذة ورئيس البحارة والمسؤول عن العمل في السفينة، حيث عقد مدير عام محاكم دبي ورشة عمل حضرها مديرو إدارات المحاكم بالإضافة إلى عدد من رؤساء الأقسام في الإدارات المختلفة ممن وقع الاختيار عليهم ليكونوا عناصر برنامج «المجدمي» وذلك لتولي مهام مديري الإدارات أثناء قضاء فترة الإجازة السنوية الخاصة بهم، على أن لا تقل مدة البرنامج عن شهر.

مدير عام المحاكم أثناء إطلاق برنامج مدراء الغد «المجدمي»

- **التطورات والتحولات في المحاكم سنة ٢٠١٠:**

١- الإدارة العلـــيا (توقيع مذكرات واستقبالات).
٢- الجوائز التي حصلت عليها محاكم دبي.
٣- جوائز محاكم دبي للتمـــيز ٢٠١٠.
٤- مشاركات محاكم دبي (مؤتمرات ومنتديات).

التطورات والتحولات في المحاكم سنة ٢٠١٠:

١- الإدارة العليا (توقيع مذكرات - استقبالات):

إن المنهجية التي اعتمدتها محاكم دبي هي المورد الحقيقي للتميز الذي تمضي عليه كافة الوحدات القضائية والإدارية، حيث تنهل منها عزيمتها وإرادتها، وتعد الإدارة العليا التي يقودها الدكتور أحمد بن هزيم مدير عام محاكم دبي المنهل الحقيقي والمنبع الأساسي الذي تنطلق منه الرؤى والأفكار التي تبنى عليها استراتيجيات واضحة تهتم بإعادة هيكلتها الداخلية، وتأهيل وتطوير موظفيها، ومراجعة وتحسين كافة إجراءاتها، ودراسة متطلبات واحتياجات عملائها، مع ضرورة الاستمرار بالقيام بواجبات الدائرة ومسؤولياتها الوطنية والاجتماعية، حيث تحرص الإدارة العليا وبشكل مستمر على الاستجابة لمتطلبات المجتمع، ومواكبة المستجدات والتطورات التقنية في المجالين القضائي والإداري، وذلك لأنه الطريق الذي يرسخ مكانة وهوية الدائرة.

الشراكات الاستراتيجية:

اعتادت محاكم دبي على تكريس مفهوم الشراكة مع جميع المؤسسات والدوائر الحكومية لما فيه من إسراع لعمليات التطوير المنشودة والتي تواكب ما وصلت إليها الدولة من مراتب عالمية في شتى المجالات، حيث إن القطاع القضائي في الدولة يشهد نمواً كبيراً في الآونة الأخيرة خاصة في جانب تطوير الكوادر وتأهيلها، ويأتي حرص المحاكم على إيجاد الشراكات المتنوعة مع مختلف المؤسسات سواء الإدارية أو القضائية، وإشراك القطاع الخاص من أجل تعزيز التعاون المشترك بين القطاعين الحكومي والخاص بما يخدم المصالح العامة ويحقق أعلى نسبة من النجاح في العمليات المشتركة بين القطاعين.

محاكم دبي لا تستأثر لنفسها المعرفة بل تسعى جاهدة لنشرها في سبيل تحقيق غايات أسمى من الإنفراد بالتميز وهو النهوض والمساهمة برقي ورفعة الوطن، وذلك لا يكون إلا بالمشاركة واكتساب الخبرات ونقلها بصفة دائمة، كما تأتي تلك الشراكات تماشياً مع توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، بضرورة تضافر الجهود المشتركة لتطوير أداء الدوائر والمؤسسات الحكومية عبر تبسيط الإجراءات بما يسهم في رفع مستوى الأداء والخدمات المقدمة للجمهور.

التطورات والتحولات في المحاكم سنة ٢٠١٠:

١- الإدارة العليا (توقيع مذكرات - استقبالات):

محاكم دبي وجائزة حمدان بن راشد توقعان مذكرة تفاهم:

مدير عام المحاكم وأمين عام جائزة حمدان بن راشد آل مكتوم يوقعان على مذكرة التفاهم

وقعت محاكم دبي مذكرة تفاهم مع جائزة حمدان بن راشد آل مكتوم للأداء التعليمي المتميز، تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك بين الجهتين فيما يتصل بإدارة جائزة محاكم دبي للتميز وجائزة حمدان بن راشد والذي يساهم في تطوير منظومة وآليات العمل بينهما، وتضمنت بنود الاتفاقية التي وقع عليها الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام المحاكم والدكتور جمال المهيري أمين عام جائزة حمدان بن راشد، العديد من النقاط ذات الأهمية اشتملت على سبعة بنود رئيسية أبرزها تبادل الخبرات المتخصصة في مجال التحكيم والتعاون في إجراء البحوث والدراسات المشتركة، بالإضافة إلى إمكانية المشاركة في المؤتمرات والندوات والملتقيات والبرامج التدريبية لتطوير الكوادر البشرية المواطنة، وكذلك تسهيل الخدمات وتنفيذ المشاريع المشتركة وعقد اللقاءات وورش العمل التخصصية في مجالي التميز والجودة.

محاكم دبي وجامعة ولونغونغ في دبي توقعان مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات:

وقعت محاكم دبي وجامعة ولونغونغ في دبي مذكرة تفاهم تتضمن التعاون في مجالات متعددة تشمل برامج تدريب طلابي في محاكم دبي وزيارات ميدانية إضافة الى تعاون مشترك في مجالات تقدم ونمو الموارد البشرية لكلا الطرفين وتنفيذ دراسة مقارنات معيارية مع المحاكم الأسترالية، بالاضافة إلى توثيق قصص النجاح في محاكم دبي.

وقع مذكرة التفاهم الدكتور أحمد سعيد بن هزيم، مدير عام محاكم دبي والبروفيسور روب ويلان، رئيس جامعة ولونغونغ في دبي في مبنى محاكم دبي بحضور مسؤولين رفيعي المستوى من كلا الطرفين.

الدكتور أحمد بن هزيم أثناء توقيعه مذكرة تفاهم مع جامعة ولونغونغ ويمثلها البروفيسور روب

محاكم دبي توقع مذكرة تفاهم مع كلية الإمام مالك:

وقعت محاكم دبي مذكرة تفاهم مع كلية الإمام مالك للشريعة والقانون تقضي بموجبها تسهيل برامج التدريب العملي لطلبة قسم القانون في محاكم دبي بما يتناسب مع إمكانية استيعاب الأقسام والوحدات الإدارية المختلفة في محاكم دبي، وقع المذكرة من جانب محاكم دبي الدكتور أحمد سعيد بن هزيم المدير العام ومن جانب كلية الإمام مالك الدكتور عيسى بن مانع الحميري مدير عام الكلية، ونصت المذكرة على أن تقوم محاكم دبي ووفقاً لظروف العمل بتزويد كلية الإمام مالك بالكفاءات المؤهلة للمساعدة في تنفيذ برامج التدريب وورش العمل الداخلية، وذلك في سياق تطبيق الخطة الدراسية لقسم القانون وتطبيق الأنشطة المنهجية المصاحبة لها.

الدكتور أحمد بن هزيم أثناء توقيعه مذكرة تفاهم مع كلية الإمام مالك ويمثلها الدكتور عيسى بن مانع الحميري

كما نصت على تبادل الخبرات العملية من خلال توجيه الدعوة للمشاركة في محاضرات أو ندوات أو مؤتمرات يقوم أحد الطرفين بتنظيمها، بالإضافة إلى تبادل المطبوعات من كتب ونشرات ودراسات وتبادل البحوث العملية في الدوريات الصادرة عن الطرفين.

توقيع مذكرة تفاهم مع الإمارات للمزادات:

وقع الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي مذكرة تفاهم مع شركة الإمارات للمزادات ويمثلها مديرها التنفيذي عبد الله مطر المناعي وهي شركة متخصصة ومرخصة في مجال تنظيم وإدارة وعقد المزادات العامة للمركبات ولوحات الأرقام والعقارات وغيرها بحيث يتم التعاون بين الطرفين في مجال عقد وتنفيذ المزادات داخل إمارة دبي وفق بنود وشروط معينة تم تحديدها في مذكرة التفاهم التي وقعت بين الطرفين في مبنى محاكم دبي.

اشتملت بنود المذكرة على عدد من الشروط العامة أبرزها أن هذه الاتفاقية تعد مرحلة أولى تختص ببيع المركبات ولوحاتها، وتعيين عدد من الأشخاص يتم من خلالهم تنسيق العمل بما يلبي النواحي الإدارية والقانونية للعلاقة بين الطرفين لتوفير سرعة الإنجاز والتواصل والتجاوب وتهيئة المرونة اللازمة بين طرفي الاتفاقية.

الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي أثناء توقيع مذكرة تفاهم مع شركة الإمارات للمزادات ويمثلها عبد الله مطر المناعي

اتفاقية تعاون بين محاكم دبي ومحاكم رأس الخيمة:

قام الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي بتوقيع اتفاقية تعاون مع محاكم رأس الخيمة بحضور سعادة القاضي أحمد الخاطري مدير عام محاكم رأس الخيمة واشتملت على بنود عدة، من بينها تدشين برنامج جوائز محاكم رأس الخيمة العام القادم، واتفق الجانبان على تسمية منسقين من كلا الطرفين لهذا الغرض، كما تم الاتفاق على تشكيل فريق من رأس الخيمة لزيارة محاكم دبي خلال الفترة المقبلة بغرض الاطلاع ميدانياً على كافة الجوانب المتعلقة بجوائز التميز، وكذلك عمليات استطلاع الرأي ونظام الاقتراحات والشكاوى. والإطلاع بشكل عملي على آلية وضع التصور الشامل لخطة محاكم دبي الاستراتيجية المقبلة (٢٠١٢ – ٢٠١٥).

سعادة الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي والقاضي أحمد الخاطري مدير عام محاكم رأس الخيمة أثناء تبادل الهدايا التذكارية

مذكرة تفاهم مع فريق الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي:

وقعت محاكم دبي ويمثلها الدكتور أحمد سعيد بن هزيم المدير العام مذكرة تفاهم مع فريق الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي الذي تم تأسيسه من قبل الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات ويمثله محمد ناصر الغانم مدير عام الهيئة، وذلك بهدف حماية سرية ونزاهة وسهولة الوصول للمعلومات ذات الأهمية والتي تعتمد عليها محاكم دبي اعتماداً كلياً في تسيير أعمالها وتقوم بتخزينها إلكترونياً والتي يتزايد ربطها بشبكة الإنترنت بشكل مطرد، حيث يساهم فريق الاستجابة والذي يمثل مركزاً لتنسيق شؤون أمن الفضاء الإلكتروني بالدولة بتسهيل الكشف والاستجابة ومنع مجموعة أوسع من حوادث أمن الفضاء الإلكتروني بالإنترنت في الدولة من خلال مجموعة من الخدمات التي يقدمها للقطاعات المنتسبة للفريق.

وتشمل مهام فريق الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي بالتنسيق ودعم الاستجابة لحوادث أمن الفضاء الإلكتروني المرتبط بعملائه، وكذلك العمل كنقطة اتصال للتبليغ عن هذه الحوادث وتزويد عملائه بالتحليلات المتعلقة بمخاطر أمن الفضاء الإلكتروني المحلية والعالمية، كما تشمل مهامه تزويد خدمات التنسيق والاستشارة والخدمات التعليمية والخاصة بالتوعية بما يتعلق بمخاطر أمن الفضاء الإلكتروني.

الدكتور أحمد سعيد بن هزيم المدير العام أثناء توقيع مذكرة تفاهم مع محمد ناصر الغانم مدير عام الهيئة.

كما سيتعاون الطرفان عبر توفير وتبادل المعلومات بعد التوقيع على اتفاقية عدم إفشاء السرية المتفق عليها، كما تشترط المذكرة توفير المعلومات اللازمة للاستفادة من الخدمات التي يقدمها فريق الاستجابة وأبرز هذه المعلومات بيانات البنية التحتية لتقنية المعلومات الخاصة بالمنتسب وتحتوي على عنوان المنتسب ومعلومات الاتصال ومعلومات عن طبيعة المنتسب ونوعية الأعمال التي يقوم بها ومعلومات عن نظم التكنولوجيا التي يستخدمها المنتسب، على أن تحفظ هذه المعلومات والبيانات بشكل سري من قبل فريق الاستجابة وتستخدم فقط لتوفير الخدمات للمنتسب.

مذكرة تفاهم بين محاكم دبي وهيئة كهرباء ومياه دبي:

وقعت محاكم دبي مذكرة تفاهم مشتركة مع هيئة كهرباء ومياه دبي، في إطار تحقيق رؤية حكومة دبي في جعل مدينة دبي مركزاً للمال والأعمال والسياحة والمعرفة في المنطقة، وتعزيزاً لتبادل المعلومات والمعرفة والخبرات وبناء علاقات الشراكة بين الطرفين، حيث ترمي الإتفاقية الى نشر الثقافة القانونية ورفع الوعي البيئي وترسيخ ثقافة الترشيد في استهلاك الكهرباء والمياه ذات العلاقة بين الطرفين.

وقع الاتفاقية الدكتور أحمد سعيد بن هزيم السويدي مدير عام محاكم دبي، وسعيد محمد الطاير عضو مجلس الادارة المنتدب الرئيس التنفيذي لهيئة كهرباء ومياه دبي، وذلك بحضور عدد من كبار المسؤولين من كلا الطرفين.

مدير عام محاكم دبي والرئيس التنفيذي لهيئة كهرباء ومياه دبي أثناء تبادل توقيع مذكرات التفاهم

وسوف تساهم المذكرة في تفعيل الجهود الرامية إلى رفع الوعي البيئي ونشر ثقافة الترشيد في استهلاك الكهرباء والمياه بين موظفي المحاكم ومتعامليها، ودعم قدراتهم الابتكارية والابداعية وتبادل المعرفة والخبرات والدراسات ذات العلاقة باختصاصات الطرفين خاصة في مجال العمل البيئي والمحافظة على الموارد الطبيعية، وذلك عن طريق إقامة المحاضرات والندوات وتوزيع النشرات والمطبوعات وإجراء الاختبارات الفنية والهندسية المتعلقة باستهلاك الكهرباء والمياه وغيرها، كما ستقوم المحاكم بمتابعة العمل لتحقيق أكبر قدر ممكن من التوفير في استهلاك الكهرباء والمياه، ووقف الهدر المائي الناجم عن سوء استخدام المياه، وكذلك نشر المعرفة القانونية لدى العاملين في هيئة كهرباء ومياه دبي بكافة الوسائل المتاحة وتفعيل الربط الإلكتروني مع الهيئة لتبادل المعلومات والمعرفة وذلك لتبسيط الإجراءات وتسهيلها.

محاكم دبي توقع اتفاقية تعاون مع جامعة الإمارات:

أبرمت محاكم دبي اتفاقية تعاون مع جامعة الإمارات بهدف تدريب الطلاب والطالبات من مختلف الكليات التابعة للجامعة، بالإضافة للاستفادة من خبرات السلك التعليمي في مناحي البحوث التخصصية، حيث وقع معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير التعليم العالي الرئيس الأعلى للجامعة، والدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي على الاتفاقية.

وزير التعليم العالي الرئيس الأعلى لجامعة الإمارات ومدير عام محاكم دبي أثناء التوقيع على الاتفاقية.

وتهدف الاتفاقية إلى سعي الطرفين لإعداد الكفاءات المواطنة المشاركة في العملية التنموية في الدولة، حيث أكدا أن الاتفاقية تأتي تماشياً مع مسيرتهما نحو رؤية استراتيجية تسعى للوصول إلى أعلى مستويات التميز في مجالات العلوم التطبيقية الحديثة، بهدف تطوير كوادر مواطنة ذات كفاءات ومهارات وظيفية فريدة، وبموجب بنود الاتفاقية فإن جامعة الإمارات تقوم بمساعدة محاكم دبي على توفير الموارد البشرية لسد الشواغر والاحتياجات الدورية والسنوية، فيما توفر المحاكم فرصاً متعددة المجالات والتوجهات كالتدريبات لفترات قصيرة (short term) ولفترات طويلة (long term)، وذلك على مدار السنة الأكاديمية إضافة إلى التدريب الصيفي بحسب متطلبات العمل، كما تمنح المحاكم أولوية فرص العمل والتدريب للدارسين وخريجي جامعة الإمارات خاصة الذين يتمتعون بمؤهلات وتخصصات تحتاجها المحاكم.

بالإضافة لذلك فإن الاتفاقية تفتح آفاق التعاون في مجالات تقديم خدمات تدريبية لموظفي المحاكم، ومشاركتها في الفعاليات التي تنظمها الجامعة ذات العلاقة، مع تقديم المساعدة الكاملة لجميع منتسبي المحاكم للالتحاق بجامعة الإمارات بما يتناسب مع شروط القبول والالتحاق الخاصة بالجامعة وحسبما يتوفر شاغر، علاوة على بحث سبل الربط الإلكتروني بين المحاكم والجامعة للتعرف على الخريجين الجدد ومجالات التخصص.

بروتوكول علمي بين محاكم دبي وجامعة الجزيرة:

وقع الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي برتوكولاً علمياً ثقافياً مع جامعة الجزيرة متمثلة برئيسها الدكتور أحمد عبد الله الكندري مبنياً على أساس تطوير التعاون العلمي والثقافي بين الطرفين بهدف خدمة استراتيجيتهما وتحقيق أهدافها وخدمة البيئة المحيطة وتحقيقاً لتطوير الأداء في خدمة الوطن، ويشمل البروتوكول ١٢ مادة أساسية تتضمن سبل التعاون وطريقة تنفيذ هذه الاتفاقية بالشكل الملائم والمناسب، على أن يكون التعاون في مجالات تبادل الباحثين والخبراء والوثائق وكذلك إقامة حلقات دراسية ومؤتمرات في مجال تخصص كل مؤسسة بالإضافة إلى تبادل إقامة الدورات التدريبية وبصفة خاصة في مجال البحث القانوني وتنمية الموارد البشرية وكذلك السعي في إعداد وتنمية وتطوير عنصر الموارد البشرية لسد الشواغر والاحتياجات السنوية للوظائف.

ونصت المواد الخاصة بالبروتوكول على أن تقوم جامعة الجزيرة بمنح موظفي محاكم دبي خصماً خاصاً بمقدار ١٥٪ للموظف المقيد ضمن قائمة موظفي المحاكم لحظة تقدمه لطلب الدراسة، وفي إطار دعمها للمتميزين رفعت الجامعة نسبة المنحة إلى ٢٥٪ لعدد خمسة موظفين من المتميزين الذين ترشحهم محاكم دبي، وذلك تعزيزاً لاستراتيجية محاكم دبي وجامعة الجزيرة نحو دعم الكوادر المتميزة.

وتقرر خلال الاجتماع الذي عقد على هامش توقيع البروتوكول والذي شهده كافة أعضاء فريق القيادة بمحاكم دبي وعدد من موظفي الموارد البشرية بالإضافة إلى وفد الجامعة أن يتم تشكيل لجنة من الطرفين تعمل على تفعيل التعاون بين الجانبين بشكل مستمر ودائم وتقديم الاقتراحات والتوصيات الخاصة بتطوير بنود الاتفاقية وفق المعطيات والنجاحات التي تمت.

وتم تحديد فترة زمنية للبروتوكول تمتد لثلاث سنوات قابلة للتجديد على أن يتم تبادل الإصدارات الصادرة من الجهتين خلال هذه الفترة وكذلك فتح باب التعاون المشترك في مجال إقامة الأنشطة والفعاليات ذات الصلة.

مدير عام محاكم دبي والدكتور أحمد عبد الله الكندري ممثّل عن جامعة الجزيرة

استقبال الوفود والجهات الرسمية:

إن السمعة التي تحظى بها محاكم دبي والمستمدة من سمعة الإمارة عالمياً جعلت منها محط أنظار كافة المهتمين والمعنيين في الجوانب القضائية والقانونية بمختلف مستوياتها والتشريعات التي تحكمها، فقد استقبلت خلال الفترة الماضية العديد من الشخصيات القيادية البارزة على مستوى العالم في الصعيد القضائي ومن مختلف الأقطار من أجل الاطلاع على التجارب المتعددة التي تزخر بها الدائرة، والتعرف على أبرز الممارسات التقنية التي تنتهجها محاكم دبي والخدمات والمشاريع الإلكترونية التي تقدمها في سبيل تيسير عملية التقاضي وتسهيل الإجراءات المتبعة في القطاعين الإداري والقضائي بمحاكم دبي، إن العمل الاستراتيجي المنظم والتخصص في التقاضي واستخدام التقنيات الحديثة، والاعتماد على الموارد البشرية المؤهلة قضائياً وإدارياً وتطويرها وصقل مهاراتها ومعرفتها كلها تأتي من أبرز الأسباب التي جعلت من محاكم دبي مزاراً لكل أعضاء السلك القضائي على مستوى العالم، وغدت محاكم دبي الوجهة الأولى لديهم في حال تطلب الأمر اكتساب مزيد من الخبرات والاطلاع على التجارب بغرض الاستفادة منها في شتى المجالات.

فيما يلي نستعرض أبرز الزيارات التي استقبلتها محاكم دبي خلال عام ٢٠١٠ م:

محاكم دبي تستقبل وفداً هولندياً:

استقبل الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي وفداً طلابياً وأساتذة كلية القانون بجامعة ايراسموس في روتردام الهولندية وقدم لهم خلال الزيارة التي تهدف للاطلاع على أفضل الممارسات والتجارب التي تطبقها محاكم دبي في عملية التقاضي وإدارتها، وتناول العرض تاريخ محاكم دبي منذ نشأتها وحتى وقتنا الحالي، والنظم التي سنت منها القوانين، حيث قام العديد من الطلاب بطرح الكثير من الأسئلة المتعلقة بالقوانين لمقارنتها مع قوانين المحاكم الهولندية. وذلك بغية وتأتي الزيارة في إطار تعزيز الدور الثقافي والتعليمي الذي تقوم به محاكم دبي لكافة فئات المجتمع القانوني داخل الدولة وخارجها.

مدير عام محاكم دبي ووفد طلابي وأساتذة كلية القانون بجامعة ايراسموس في روتردام الهولندية

محاكم دبي تستقبل وفداً من وزارة العدل بسلطنة عمان:

استقبل الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي وفداً من وزارة العدل بسلطنة عمان يضم كلاً من الدكتور خلفان بن عبد الله الشيبابي قاضي منتدب بمكتب الوزير، وتركي بن سليمان الحسني مدير مركز نظم المعلومات في الوزارة، وذلك للاطلاع على أبرز الممارسات التي تنتهجها محاكم دبي والخدمات التي تقدمها في سبيل تيسير عملية التقاضي والتعرف على الإجراءات المتبعة في القطاعين الإداري والقضائي بمحاكم دبي، كما اطلع الوفد على السيرة التاريخية للمحاكم وأبرز الإجراءات والممارسات المتبعة في مجال التقاضي.

الدكتور أحمد بن هزيم أثناء تبادل الهدايا بين محاكم دبي والوفد العماني الزائر

محاكم دبي تستقبل وفداً من نقابة المحامين الدولية:

استقبل الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي وفداً من نقابة المحامين الدولية IBA يضم كلاً من فرناندو بيلايز الرئيس الحالي للنقابة وأكيرا كاواموا الرئيس القادم ومارك أليس المدير التنفيذي.

اصطحب خلالها مدير عام محاكم دبي الوفد الزائر في جولة ميدانية اطلع من خلالها على أبرز الخدمات التي تقدمها محاكم دبي وقاعات التقاضي المزود بأحدث التقنيات عبر شاشات «البرزة» التي تعرض القضايا وبياناتها بالإضافة إلى مشاهد حية ومباشرة لعملية التقاضي من خارج القاعة، كما استمع الوفد إلى شرح موجز من قبل مدير عام محاكم دبي حول المحاكم الست المتخصصة التي تحتضنها محاكم دبي وهي بجانب الجزائية كل من العقارية والتجارية والأحوال الشخصية والعمالية والمدنية، كما قام الوفد بزيارة صالة الخدمات المركزية «نايف» واطلعوا عل جهاز الاستدلال الإلكتروني «نبراس» المخصص لمساعدة زوار ومراجعي الدائرة لتسهيل عملية الوصول إلى وجهاتهم داخل الدائرة بالإضافة إلى إمكانية استعراض خدمات الموقع الإلكتروني الرسمي لمحاكم دبي عبر جهاز «نبراس» والاطلاع على أبرز المعلومات التي تخدم شريحة كبيرة من المتعاملين والشركاء على رأسهم قطاع المحاماة.

محاكم دبي تستقبل جاك سترو:

استقبل الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي جاك سترو وزير العدل البريطاني الأسبق بصحبة القنصل العام البريطاني جاي ورانغتون بغرض الاطلاع على الممارسات والإجراءات المتبعة داخل محاكم دبي.

جاك سترو وزير العدل البريطاني الأسبق بصحبة القنصل العام البريطاني جاي ورانغتون أثناء الإطلاع على الإجراءات المتبعة داخل محاكم دبي.

وشملت زيارة وزير الخارجية البريطاني الأسبق والقنصل العام البريطاني جولة عامة شملت قاعات التقاضي وصالة نايف المركزية والإطلاع على مراحل تسجيل القضايا، بالإضافة إلى الخدمات التقنية الحديثة التي تقدمها المحاكم بغرض تسهيل عملية التقاضي، ومن ثم انتقل الوفد الزائر إلى قاعة كبار الضيوف واستعراض فيلماً وثائقياً عن محاكم دبي ونشأتها ودرجات التقاضي والمحاكم المتخصصة فيها، حيث أبدى جاك سترو إعجابه الشديد بالتطور الذي تشهده المحاكم وطرق وإجراءات التقاضي المتبعة، والمرافق التي تضمها والخدمات الإلكترونية الحديثة فيها.

استقبال مساعد وزير العدل المصري:

استقبل الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي ورؤساء المحاكم الابتدائية والاستئناف والتمييز وأعضاء فريق القيادة بمحاكم دبي مديري الإدارات، السيد سري صيام مساعد وزير العدل في جمهورية مصر العربية والوفد المرافق له، حيث بحث الطرفان العلاقات المشتركة وأطر التنسيق والتعاون المشترك في مجال القضاء والعدل، اطلع خلال زيارته على الممارسات التي تتخذ في محاكم دبي بدءاً من تسجيل القضايا وحتى انتهاء التقاضي بدرجاته الثلاث الابتدائي والاستئناف والتمييز، ثم انطلق في جولة ميدانية في صالة الخدمات المركزية وإدارة الأحوال الشخصية وكذلك الكاتب العدل، واستمع إلى المشاريع الإلكترونية الحديثة التي دشنتها المحاكم خلال الفترة الماضية.

سري صيام مساعد وزير العدل في جمهورية مصر العربية يتلقى هدية محاكم دبي أثناء زيارته الرسمية للدولة

استقبال رئيس مجلس القضاء وقضاة المحكمة العراقية العليا:

استقبلت محاكم دبي وفداً قضائياً عراقياً برئاسة رئيس مجلس القضاء القاضي مدحت المحمود برفقة عدد من قضاة المحكمة العراقية العليا وذلك ضمن جولة الوفد التي تهدف إلى الاطلاع على الأنظمة القضائية في بعض دول المنطقة من بينها النظام القضائي في إمارة دبي.

واستعرضت الدائرة أمام الوفد تجربة المحكمة التجارية وآلية العمل والمؤشرات الخاصة بنتائجها، ثم قام الوفد بجولة للاطلاع على النظام الإلكتروني في قاعات المحكمة وتوقف عند جهاز «نبراس» الذي يعد بمثابة نقلة نوعية في مجال الخدمات الإلكترونية في عمل المحاكم.

الوفد العراقي أثناء اطلاعه على الأنظمة الإلكترونية في محاكم دبي

جدير بالذكر أن الزيارة تأتي في إطار التعاون المتواصل بين محاكم دبي والقضاء العراقي، حيث سبق لمحاكم دبي تدريب عدد من المنتسبين للقطاعين القضائي والإداري في العراق. وتهدف الزيارة إلى تبادل الخبرات والتجارب وتنمية وتطوير الأداء المتميز، ورفع الكفاءة العلمية والعملية لدى الموظفين والباحثين عن العلم في المحاكم التي تعد مكاناً للتقاضي وأيضاً للتعليم والتدريب من المدارس والجامعات، مما عكس الأثر على برامج الجوائز في جميع المجالات عامة، وتم بناء على الزيارة توقيع اتفاقية التفاهم بين الطرفين.

محاكم دبي تستقبل وفداً سعودياً رفيع المستوى:

استقبل الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي وفداً رفيع المستوى من المملكة العربية السعودية والذي جاء للاطلاع على تجربة محاكم دبي في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية.

وتأتي هذه الزيارة في إطار التواصل والتكامل بين مؤسسات دول مجلس التعاون وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بما يخدم كافة الجهات لتقديم أفضل الخدمات للمتعاملين، وتهدف الزيارة لبحث الإجراءات المتبعة وآلية النظر في قضايا حقوق الملكية الفكرية على رأسها حق المؤلف والتدابير المتبعة في اتخاذ القرارات والإجراءات وبحث أبرز المعوقات التي تواجه هذا النوع من القضايا.

مدير عام محاكم دبي أثناء لقائه مع الوفد السعودي الزائر

كما بحث الوفد أبرز العقوبات التي أصدرتها المحاكم بحق منتهكي حقوق الملكية ومدى أهمية تشديدها على ردع هذه الممارسات وتم استعراض أهم المبادرات القانونية ضد منتهكي حقوق الملكية الفكرية التي تبنتها المحاكم وأهم الانجازات التي أسهمت في جعل الإمارات تتبوأ المركز الأول في العالم العربي في مجال حماية الحقوق الملكية وخفض معدلات القرصنة.

كما قام الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي باصطحاب أعضاء الوفد في جولة ميدانية للوقوف على أبرز الممارسات المتبعة في نظام تسجيل القضايا ومتابعتها بالإضافة إلى استعراض أحدث الوسائل الإلكترونية المتبعة في محاكم دبي.

محاكم دبي تستقبل وفداً فلسطينياً رفيع المستوى:

استقبل الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي القاضي تيسير رجب التميمي قاضي قضاة فلسطين رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي، والوفد المرافق له والذي جاء للاطلاع على أفضل الممارسات القضائية المطبقة في محاكم دبي، حيث اطلع الوفد خلال زيارته على آلية سير العمل بالمحاكم والمشاريع الالكترونية الجديدة، كما اطلع الوفد على قاعات المحاكمة الالكترونية وصالة «نايف» وما تقدمه من خدمات للمتعاملين، كما اطلع الوفد على تجربة المحاكم في مجال تسوية التركات التي تطبقها والتي حققت نتائج إيجابية في قضايا التركات وسرعة انجازها.

مدير عام محاكم دبي يطلع رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي في فلسطين على «نبراس»

محاكم دبي تستقبل قاضياً أمريكياً:

استقبل الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي في مكتبه القاضي سيمبسون، وذلك على هامش مشاركته في الملتقى القضائي الرابع لرؤساء المحاكم والنيابات العامة في دولة الإمارات حول الأعمال القضائية بالدولة في ظل الأزمة المالية العالمية، وكذلك في المؤتمر العلمي الدولي الثامن عشر حول عقود البناء والتشييد والذي اختتم أعماله في دبي مؤخراً وحظي بمشاركة دولية واسعة، وكان في استقبال القاضي سيمبسون كل من أعضاء فريق القيادة بمحاكم دبي ورؤساء المحاكم.

وجرى خلال اللقاء الحديث عن مدى إمكانية إيجاد سبل للتعاون بين الطرفين على ضوء ما جاء في الملتقى القضائي وفعاليات المؤتمر العلمي لكسب المزيد من الخبرات في هذا المجال، كما طرحت بعض الأفكار التي تسهم في تعزيز وتوطيد التعاون المشترك، وتطرق الحضور إلى أفضل الممارسات التي تنتهجها محاكم دبي في العمل القضائي في مختلف أنواع ودرجات التقاضي. كما تخلل اللقاء إضافات ومناقشات سريعة بين الحضور وذلك خلال الاجتماع المصغر الذي عقد في قاعة الاجتماعات الرئيسية حيث استعرض مدير عام محاكم دبي فيلماً وثائقياً عن محاكم دبي بالإضافة إلى استعراض سريع للخدمات التي تقدمها محاكم دبي واختتمت الزيارة بجولة ميدانية في أروقة المحاكم اطلع خلالها القاضي الزائر على أبرز الممارسات والخدمات المقدمة في إدارة الأحوال الشخصية وصالة الخدمات المركزية وإدارة الكاتب العدل، بالإضافة إلى اطلاعه على أبرز المشاريع الإلكترونية الحديثة التي دشنتها محاكم دبي العام الماضي ضمن خطتها التطويرية الهادفة إلى التحول الإلكتروني وتسهيل الإجراءات على المتعاملين.

الدكتور أحمد بن هزيم مدير عام محاكم دبي أثناء لقاء القاضي سيمبسون

من جانبه أثنى سيمبسون على الجهود التي تبذلها محاكم دبي في سبيل تعزيز ثقة المتعاملين مع السلك القضائي في إمارة دبي، مما يسهم بزيادة الثقة لدى رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال من المستثمرين بقضاء دبي التي تعد مركزاً مالياً واقتصادياً متيناً رغم الظروف الاقتصادية العالمية على حد تعبيره، موجهاً شكره لكل القائمين على الملتقى القضائي الرابع والمشاركين لما طرحوه من أفكار علمية حديثة.

تدريب القضاة العسكريين في محاكم دبي:

استقبل الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي العقيد أحمد هلال الكعبي والمستشار يوسف شاهين وعدداً من مستشاري القوات المسلحة وذلك في سبيل بحث إمكانية التعاون بين الجانبين لتدريب وتأهيل عدد من قضاة القوات المسلحة في الجانبين القضائي والإداري، وإمكانية تطوير مهاراتهم في الجانبين القضائي والإداري بناء على أعلى المعايير التي تم التوصل إليها والمتبعة في محاكم دبي، حيث تم الاتفاق على تلبية كافة الاحتياجات المطلوبة في مجال إدارة الجلسات والمداولة ومناقشة أطراف القضية والتعامل مع المحامين وسماع مرافعاتهم سواء في القضايا المدنية أو الجزائية.

المدير العام بمحاكم دبي يلتقي مع مستشاري القوات المسلحة

محاكم دبي تستقبل ٢٠ وفداً طلابياً خلال العام ٢٠١٠:

في إطار سعيها لنشر الثقافة القانونية وتوفير البيئة العملية المناسبة لطلاب العلم سواء من داخل الدولة أو من خارجها قامت محاكم دبي باستقبال عدد ١٨ وفداً طلابياً من مختلف الفئات والدرجات العلمية.

ولتحقيق الاستفادة القصوى لتلك الوفود تم إعداد أنموذج موحد لاستقبال الضيوف من الطلاب من مختلف تخصصاتهم المتصلة بالعمل القضائي والقانوني بحيث يتكيف مع طبيعة الزيارة وحاجة الطلاب للوصول للاستفادة القصوى من زيارتهم لمحاكم دبي، متضمنةً استقبال مدير الدائرة أو من ينوب عنه من أعضاء فريق القيادة، وذلك تأكيداً من إدارة محاكم دبي على أهمية العلم وطلابه وما يمثله ذلك من دعم معنوي مهم لهم، ثم تبدأ بعد ذلك جولة عامة في قاعات التقاضي يطلع من خلالها الزوار على جزء من جلسة محاكمة ثم تستكمل الجولة في صالة الخدمات المركزية (نايف) وصالة الأحوال الشخصية بالإضافة إلى الإطلاع على أسلوب العمل في الكاتب العدل.

وتنوعت تلك الوفود، حيث كان بعضها من داخل الدولة سواء من أكاديميات الشرطة من مختلف مدن الدولة أو من الجامعات والكليات المتخصصة والتي بلغت (١٤) وفداً بالإضافة إلى (٤) وفود من دول أوروبية وآسيوية جاءت للاطلاع على تجربة المحاكم والإجراءات المتبعة في القطاعين الإداري والقضائي.

٢- الجوائز التي حصلت عليها محاكم دبي:

محاكم دبي تحتفل بالمتميزين ضمن برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز:

أقامت محاكم دبي حفل تكريم للإدارات والموظفين المتميزين الذين أعلن عنهم خلال الحفل السنوي لبرنامج دبي للأداء الحكومي المتميز للعام ٢٠١٠ وذلك برعاية وحضور الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي ورؤساء المحاكم ومديري الإدارات وعدد من القضاة وجمع من الموظفين الذين شاركوا المتميزين فخرهم بهذا الإنجاز والتكريم.

مدير عام محاكم دبي أثناء افتتاحه الحفل

افتتح الحفل بكلمة من المدير العام أثنى من خلالها على جهود كافة موظفي محاكم دبي الذين أسهموا بشكل أو بآخر في تحقيق هذا النجاح والتميز على مستوى الإمارة، كما تقدم بالشكر إلى كل من عبد الرحيم أهلي مدير إدارة الشؤون المالية والإدارية وعبد الرحمن الجزيري مدير إدارة الرقابة المالية وذلك لحصول محاكم دبي على جائزة الدائرة المالية المتميزة موجهاً شكره لكافة موظفي الإدارة مؤكداً أن التميز لا ينسب لأفراد بل لمجموعة عمل تعمل بإخلاص وتسعى لتحقيق التميز.

وتقدم بن هزيم بالشكر والتهنئة إلى فريق تعزيز الهوية الوطنية ممثلة بعبد الواحد كلداري مدير إدارة الموارد البشرية وهاشم الهاشمي رئيس قسم الخدمات العامة وإلى القاضي عبد القادر موسى لفوزه بجائزة الموظف المتميز عن محاكم دبي وزكية السويدي لحصدها جائزة الجندي المجهول.

وقام بن هزيم بمشاركة المتميزين بقطع كعكة التفوق التي تم إعدادها لهذا الاحتفال والتي تزينت بصور المتميزين، وسط حضور الموظفين من مختلف إدارات وأقسام محاكم دبي.

مدير عام محاكم دبي يتوسط الموظفين المتميزين

بن هزيم بمشاركة المتميزين بقطع كعكة التفوق التي تزينت بصورهم

محمد بن راشد وحمدان بن محمد ومكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم خلال تكريم محاكم دبي بجائزة الدائرة المالية المتميزة

محمد بن راشد وحمدان بن محمد ومكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم خلال تكريم محاكم دبي بجائزة الجهة الأكثر إلتزاماً بالهوية الوطنية.

حصول دائرة محاكم دبي على جائزة الشارقة للعمل التطوعي لعام ٢٠١٠:

ولي عهد الشارقة يسلم الجائزة لمدير عام محاكم دبي

حصلت دائرة محاكم دبي على جائزة الشارقة للعمل التطوعي في دورتها الثامنة محلياً والرابعة عربياً لعام ٢٠١٠م، والتي أسسها صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، وذلك عن فئة المؤسسات الحكومية والدوائر والهيئات، حيث نالت الجائزة في المحور الاقتصادي ٢٠١٠.

محاكم دبي تحصد جائزة كلية تقنية دبي للطالبات في مجال التدريب:

حصدت محاكم دبي جائزة الشريك المثالي في مجال التدريب العملي عن فئة المؤسسات الحكومية «Employer of the year award – Government sector» وذلك في احتفال كلية دبي التقنية للطالبات بنهاية العام الدراسي، حيث كرمت المؤسسات والدوائر الداعمة لمسيرة التعليم بالكلية للعام الدراسي ٢٠٠٩ – ٢٠١٠.

تعد هذه الجائزة تتويجاً للجهود التي تقوم بها المحاكم في الارتقاء بأفراد المجتمع وعلى رأسهم طلاب الجامعات والكليات، حيث تسعى لتهيئة الطلاب للحياة العملية من خلال تنظيم العديد من برامج التدريب العملي بالإضافة إلى العديد من البرامج المشتركة مع المؤسسات التعليمية.

خلال تكريم محاكم دبي في مجال التدريب العملي

الحصول على جائزة أفضل موقع حكومي على المستوى العربي:

كرم الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت وفد محاكم دبي، وذلك بمناسبة حصول موقع محاكم دبي الإلكتروني على جائزة الشيخ سالم العلي المعلوماتية في عامها التاسع لفئة أفضل مشروع خدمي على مستوى الوطن العربي. جاء ذلك خلال الحفل الذي أقيم في العاصمة الكويتية وحضره ولي عهد الكويت الأمير نواف الأحمد عدد من الشيوخ وأعيان دولة الكويت وأعضاء اللجنة المنظمة للجائزة.

أمير دولة الكويت يسلم الجائزة لمدير عام محاكم دبي

حيث حصد الموقع الإلكتروني لمحاكم دبي على الجائزة كأفضل مشروع خدمي على مستوى الوطن العربي تحت وصف أفضل موقع أو مشروع معلوماتي خدمي على الشبكة المعلوماتية تابع لوزارات الدولة يعمل على استخدام تكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمات بشكل فعال، حيث تمت دراسة طلب الترشيح بناء على الخدمات التي يقدمها الموقع والتي فاقت ٤٠٠ خدمة متنوعة مقدمة لعامة الجمهور بالإضافة إلى معاوني القضاة من خبراء

ومحامين ومترجمين، وجاءت عملية التقييم، كما أعلنتها الأمانة العامة للجائزة أثناء توزيع الجوائز على الفائزين بمنتهى السرية واستخدام نظام إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت لضمان الحيادية والموضوعية.
وتأتي هذه الجائزة تأكيداً على ما توليه دائرة محاكم دبي من اهتمام بالعمل التقني والانتقال التام للتطبيقات الإلكترونية في مجال الخدمات والتي كان من شأنها توفير الجهد والوقت على شريحة عريضة من المتعاملين.

محاكم دبي ترعى مسابقة البحث العلمي القانوني الأولى لطلاب كليات القانون بدولة الإمارات:

أطلقت كلية القانون في جامعة الإمارات برعاية محاكم دبي المسابقة الأولى للبحث العلمي القانوني والموجهة إلى طلبة كليات القانون بدولة الإمارات العربية المتحدة، وتأتي هذه المسابقة في إطار التعاون بين محاكم دبي وجامعة الإمارات بهدف تنشيط البحث العلمي القانوني في الدولة، وتوسيع المعرفة في القضايا القانونية المتخصصة لدى الطلبة بمختلف جامعات الدولة بالإضافة إلى تشجيع الطلبة الباحثين عن البحث العلمي القانوني.
وتنحصر موضوعات المسابقة في أربعة فروع للقانون: الأول الرقابة على دستورية القوانين، والثاني قضاء الأمور المستعجلة، والثالث الجرائم الإلكترونية، والرابع جرائم الحرب في القانون الدولي الإنساني.
وحول هذه المسابقة أثنى الدكتور أحمد سعيد بن هزيم على التعاون العلمي المشترك مع كلية القانون بجامعة الإمارات مشيراً إلى أن محاكم دبي تسعى دائماً للارتقاء بطلاب العلم من خلال عقد الندوات واستقبالهم في مبنى المحاكم للاطلاع على مجريات التقاضي والممارسات الإدارية في محاكم دبي، مؤكدا أن رعاية هذه المسابقة تأتي في إطار تحفيزهم على البحث العلمي في مجالات حيوية وتشجيعهم على كتابة التقارير والبحوث ذات الطابع العلمي القانوني.

٣- جوائز محاكم دبي للتميز ٢٠١٠ (الدورة الخامسة):

سطرت محاكم دبي في الدورة الخامسة لبرنامج جوائز محاكم دبي ٢٠١٠ بحروف من ذهب إنجازاتها التي تخطت الحدود المحلية، لتخطو بخطوات سريعة نحو التميز العالمي في مختلف أعمال المحاكم، فمحاكم دبي لديها إيمان عميق بأهمية البحث عن جوهر التميز في مختلف أعمالها، وهو ما حدا بها إلى انتهاج الطريق الأصعب في تحقيق التميز والذي جنت ثماره تباعاً، ولعل من أبرز ثماره، النقلة النوعية في أداء المحاكم وجميع الوحدات الإدارية، والتي تمثلت في حصول الدائرة على جائزة الأداء المالي وجائزة تعزيز الهوية الوطنية ببرنامج دبي للأداء الحكومي المتميز عن العام ٢٠٠٩، ناهيك عن حصول الدائرة على جائزة سالم الصباح بالكويت كأفضل موقع الكتروني حكومي على مستوى الشرق الأوسط ٢٠١٠، وجائزة الشارقة للعمل التطوعي في المجال الاقتصادي ٢٠١٠، وتحقيق قفزة في أداء الدائرة في برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز وفقاً لمعايير التميز المؤسسي تمثلت في تحقيق تطور بلغ (٢٦٪) عن العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ مقارنة بنتائج العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، مما نتج عن ذلك استقطاب اهتمام العديد من الجهات المحلية والدولية واستحسان وإعجاب العديد من الوفود الزائرة من مختلف دول العالم.

تقرير الأداء - الدورة الخامسة ٢٠١٠:

لقد حقق برنامج جوائز محاكم دبي الهدف الرئيسي منه وهو إحداث نقلة نوعية في أداء المحاكم وجميع الوحدات الإدارية، حيث أظهرت نتائج استطلاعات الرأي عام ٢٠١٠ تحقيق ما نسبته (٨٤٪) في إحداث هذه النقلة، ومن ضمن أهداف البرنامج السعي إلى نشر مفاهيم التميز والإبداع والجودة، وقد تم تحقيق هذا الهدف طبقاً للنتائج الملموسة بتحقيق نسبة رضا بلغت (٨٧٪) لعام ٢٠١٠، كما حقق هدف زيادة فعالية التواصل بين مختلف المستويات الوظيفية في الدائرة من القطاعين القضائي والإداري لضمان انتقال المعرفة نسبة رضا بلغت (١٠٠٪) عام ٢٠١٠ مقارنة بـ (٩٦٪) عام ٢٠٠٩، كما حقق برنامج الجوائز نسبة رضا بلغت (٨٣٪) حول مدى توفير برنامج الجوائز حافزاً معنوياً ومادياً شجع على التميز والإبداع والتعاون وروح المنافسة، كما أسهم تطبيق برنامج الجوائز نسبة رضا بلغت (٨١٪) حول مدى إسهام برنامج الجوائز في تعزيز جهود التطوير وتحسين الإنتاجية وزيادة الكفاءة، أما فيما يتعلق بنسبة الزيادة في أعداد المتنافسين عن فئات التفوق الإداري (١١٪) مقارنة بالعام ٢٠٠٩، بلغت نسبة الزيادة في أعداد المتنافسين عن فئات التفوق الوظيفي (١٢٧٪) مقارنة بالعام ٢٠٠٩، وهو ما يعتبر دليلاً واضحاً على نجاح البرنامج في تحقيق الدافع الذاتي لدى كوادر الدائرة في تحقيق التميز، وقد بلغت نسبة رضا لجان التقييم عن البرامج التدريبية والتأهيلية التي قدمت لهم (٩٤٪)، وهو ما انعكس إيجاباً على نسبة الرضا عن مستوى أداء المقيمين وأعمال التقييم في برنامج جوائز محاكم دبي ٢٠١٠ والتي بلغت (٨٣٪)، محققاً البرنامج بذلك نسبة رضا عام عن برنامج جوائز محاكم دبي ٢٠١٠ بلغت (٨٢٪)، كما وتفخر الدائرة بالاعتماد الكامل على كوادرها المؤهلة لتنفيذ البرامج التدريبية والتأهيلية لمرشحي برنامج جوائز محاكم دبي للتميز والتي بلغت نسبة الرضا عنها (٩١٪)، وهو ما حدا بالعديد من الجهات لتوجيه مخاطباتهم لمحاكم دبي لتقديم الورش التثقيفية والتدريبية لموظفيها.

محاكم دبي تطلق فئات جديدة ضمن برنامج جوائز التميز للعام ٢٠١٠

من مظاهر الريادة في برنامج جوائز محاكم دبي للتميز ٢٠١٠ في دورته الخامسة، استحداث عدد من فئات التفوق الإداري والوظيفي سعياً للارتقاء بالأداء الفردي والمؤسسي في دائرة محاكم دبي وتحقيقاً لأهدافها الاستراتيجية وتماشياً مع توجهات الحكومة.. حيث تم استحداث فئة شركاء التميز تقديراً من دائرة محاكم دبي لجهود شركائها الاستراتيجيين والذين أسهموا في تعزيز التميز في محاكم دبي وتحقيق أهداف الدائرة الاستراتيجية، وهم: وزارة العمل، محاكم مركز دبي المالي العالمي، دائرة الأراضي والأملاك، معهد دبي القضائي، جامعة وولنغونغ، كما تم استحداث فئة تحقيق التميز، والتي كانت خطوة استباقية من محاكم دبي على مستوى دوائر حكومة دبي استجابة لتوجه برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز بشأن تطبيق نظام التقييم الذاتي المؤسسي بالإضافة إلى اعتماد التقييم بدون استمارات ترشيح، وقد تم خلال العام ٢٠١٠ تقييم كافة الوحدات الإدارية في الدائرة بدون استمارات ترشيح، وقد حققت هذه الفئة في سنتها الأولى نجاحاً تدلل عليه نسبة الرضا التي بلغت (٩٢٪)، كما وتمكن فريق الجوائز ولأول مرة من إعداد تقارير فرص التحسين لكافة المحاكم والوحدات الإدارية في الدائرة بلا استثناء، معتمدين في ذلك اعتماداً كلياً على كوادر الدائرة التي أثبتت تميزها من جديد، مما انعكس على نتيجة الرضا العام عن برنامج الجوائز والذي بلغ (٨٢٪)، ودعماً لجهود الدائرة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية فيما يتعلق بدقة وسرعة التقاضي تم استحداث فئة أمين السر المتميز، والتي تنافس للحصول على لقبها ما يقارب (١٠٠) أمين سر على مستوى الدائرة، وقد تم تخصيص عدد (٦) فائزين في هذه الفئة مقسمة بين الإدارات الفنية (إدارة القضايا المدنية، إدارة التنفيذ، إدارة الأحوال الشخصية).

محاكم دبي تؤهل مقيمين معتمدين وممارسين من جهات محلية وعالمية ٢٠١٠:

التميز ليس له خط نهاية، ومن مظاهر التميز في برنامج جوائز محاكم دبي للعام ٢٠١٠، إعداد (٢٣) مقيماً معتمداً من المجموعة الأوروبية للجودة (EFQM)، بالإضافة إلى ما يقارب (٥٠) مقيماً معتمداً وممارساً من برنامج جوائز محاكم دبي للتميز، و(٧) مقيمين من برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز، و(٥) مقيمين معتمدين من برامج التميز على مستوى الدولة، وهم من يعتبرون رافداً للدائرة في تنفيذ أعمال التقييم لبرنامج جوائز محاكم دبي للتميز للسنة الثانية على التوالي، وقد بلغت نسبة رضا لجان التقييم عن البرامج التدريبية والتأهيلية التي قدمت لهم (٩٤٪)، وهو ما انعكس إيجاباً على نسبة الرضا عن مستوى أداء المقيمين وأعمال التقييم في برنامج جوائز محاكم دبي ٢٠١٠ والتي بلغت (٨٣٪).

بن هزيم يتوسط فريق المقيمين

«سردال التميز» أحدث إصدارات " الاستراتيجية " في محاكم دبي ٢٠١٠:

أصدرت إدارة الاستراتيجية والأداء المؤسسي بمحاكم دبي دليل جوائز محاكم دبي للتميز للعام ٢٠١٠ في دورتها الخامسة، وأطلق مسمى «سردال التميز» على الكتيب الذي تضمن توثيقاً كاملاً لبرنامج الجوائز منذ انطلاقتها في العام ٢٠٠٦ وحصر لسياسات برنامج الجوائز، وتصنيفات فئات البرنامج الإدارية والوظيفية والمعايير المعتمدة، كما احتوى على البرنامج الفني لأعمال التقييم وكذلك البرنامج الزمني، كما احتوى الإصدار على أسماء وبيانات الفائزين المتميزين خلال الدورات الأربع الماضية، وتضمن في فصوله دليلاً شاملاً للمترشح، كما وتضمن الكتاب دليلاً شاملاً للمقيم تناول وبالتفصيل كيفية تقييم فئات التفوق الوظيفي والإداري مدعوماً بالأدلة والأمثلة، وقد نال هذا الإصدار رضا واستحسان العديد من الجهات داخل الدولة وخارجها.

مدير محاكم دبي يوقع على نسخ من كتاب «سردال التميز»

محاكم دبي تزف الفائزين في الدورة الخامسة لجوائز التميز ٢٠١٠ بحضور مدير ديوان حاكم دبي:

تحت رعاية سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي رئيس المجلس القضائي بدبي أقيم الحفل الختامي السنوي لبرنامج جوائز محاكم دبي للتميز للعام ٢٠١٠ في دورتها الخامسة، بحضور معالي محمد الشيباني مدير ديوان حاكم دبي نائب رئيس المجلس القضائي، وتأتي رعاية سموه للحفل في إطار حرصه على دعم هذه الجائزة بعد النجاحات التي حققتها منذ انطلاقتها وحتى الآن مما جعلها تجربة نموذجية يشار إليها عبر المحافل المحلية والدولية، استطاعت محاكم دبي أن تحقق النجاح المنشود والذي أسست الجائزة من أجله والتي ساهمت بشكل فعال ولافت في دفع عجلة التقدم للوصول إلى أعلى المستويات التي تواكب ما وصلت له الدولة من مراتب عالمية في شتى المجالات.

تكريم فريق جوائز محاكم دبي للتميز ٢٠١٠:

شهد حفل جوائز محاكم دبي للتميز ٢٠١٠ تكريماً خاصاً لفريق جوائز محاكم دبي للتميز ٢٠١٠، ونال التكريم كل من: د. يوسف علي السويدي، مريم عبدالله بن لاحج، خليفة محمد المحرزي، حمد ثاني مطر، مريم حسن المري.

الدكتور أحمد بن هزيم مع فريق جوائز محاكم دبي للتميز ٢٠١٠

تكريم فريق مقيمي برنامج جوائز محاكم دبي للتميز ٢٠١٠:

نال فريق مقيمي برنامج جوائز محاكم دبي للتميز ٢٠١٠، تكريماً خاصاً من مدير عام محاكم دبي الدكتور أحمد بن هزيم، تقديراً لجهودهم المتميزة وتفانيهم في تنفيذهم لأعمال التقييم للدورة الخامسة لبرنامج الجوائز ٢٠١٠ محققين التزاماً تاماً بالبرنامج الزمني والفني لتنفيذ أعمال التقييم تلك.

الدكتور أحمد بن هزيم مع فريق مقيمي برنامج جوائز محاكم دبي للتميز ٢٠١٠

أولاً: القطاع القضائي ٢٠١٠:

محكمة الأحوال الشخصية تحصد لقب المحكمة المتميزة، وفوز قاضيين عن فئة القاضي المتميز:

حصدت محكمة الأحوال الشخصية برئاسة القاضي سالم عبيد جائزة هذه الفئة، فيما حصل القضاة علي الذباحي من محكمة الاستئناف والقاضي عبد الرحمن العوضي من المحكمة الابتدائية على جائزة القاضي المتميز.

معالي / محمد ابراهيم الشيباني (مدير ديوان سمو حاكم دبي – نائب رئيس المجلس القضائي لامارة دبي)
يسلم درع الفوز لرئيس محكمة الأحوال الشخصية القاضي / سالم عبيد

معالي / محمد ابراهيم الشيباني (مدير ديوان سمو حاكم دبي – نائب رئيس المجلس القضائي لامارة دبي)
يسلم درع الفوز للقاضي/ علي عبدالله الذباحي.

معالي / محمد ابراهيم الشيباني (مدير ديوان سمو حاكم دبي – نائب رئيس المجلس القضائي لامارة دبي)
يسلم درع الفوز للقاضي/ عبدالرحمن محمد العوضي

ثانياً: فئة الشريك الاستراتيجي الأكثر تميزاً ٢٠١٠:

قامت محاكم دبي ضمن حفل برنامج جوائز محاكم دبي للتميز ٢٠١٠، بتكريم خمس جهات عن فئة الشريك الاستراتيجي الأكثر تميزاً وهم: وزارة العمل ومحاكم مركز دبي المالي العالمي ودائرة الأراضي والأملاك ومعهد دبي القضائي وجامعة ولنغونغ الاسترالية، كما تم الإعلان عن الفائزين عن فئات جائزة الشريك المتميز للأفراد بفئاتها الأربع حيث حصل على جائزة عضو النيابة المتميز المستشار طارق يعقوب الخياط، وجائزة المحامي المتميز السيد محمد أحمد السعدي، والمحامية المتميزة السيدة إيمان يونس الرفاعي، وجائزة الخبير المتميز السيد خالد شهيل.

وزارة العمل:

معالي / محمد ابراهيم الشيباني (مدير ديوان سمو حاكم دبي – نائب رئيس المجلس القضائي لامارة دبي)
يسلم درع التكريم لسعادة / ماهر حمد العوبد (وكيل الوزارة المساعد لشؤون التفتيش)

محاكم مركز دبي المالي العالمي:

معالي / محمد ابراهيم الشيباني (مدير ديوان سمو حاكم دبي – نائب رئيس المجلس القضائي لامارة دبي) يسلم درع التكريم للمستشار علي الشامسي

دائرة الأراضي والأملاك:

معالي / محمد ابراهيم الشيباني (مدير ديوان سمو حاكم دبي – نائب رئيس المجلس القضائي لامارة دبي)
يسلم درع التكريم لسعادة/ جمعة بن حميدان .. نائب مدير عام دائرة الأراضي والأملاك

معهد دبي القضائي:

معالي / محمد ابراهيم الشيباني (مدير ديوان سمو حاكم دبي – نائب رئيس المجلس القضائي لامارة دبي)
يسلم درع التكريم لسعادة القاضي / د. جمال السميطي .. مدير عام معهد دبي القضائي

جامعة وولنغونغ:

معالي / محمد ابراهيم الشيباني (مدير ديوان سمو حاكم دبي – نائب رئيس المجلس القضائي لامارة دبي)
يسلم درع التكريم لـ : روبرت ويلان .. رئيس جامعة وولنغونغ

ثالثا: القطاع الإداري:

وتم بعد ذلك تكريم فئات التفوق الوظيفي والإداري، وقد بلغ عدد المكرمين عن فئات التفوق الوظيفي (٢١) فائزاً، و(٥) عن فئات التفوق الإداري، كالتالي:

فئات التفوق الإداري:

فئة تحقيق التميز: إدارة خدمات القضايا.

فئة القسم المبدع: قسم العلاقات العامة وخدمة العملاء.

فئة المبادرة الإدارية المتميزة: مبادرة المذكرات الرقابية الإلكترونية.

فئة المشروع التقني المتميز: مشروع الأرشفة الإلكترونية لمعاملات الكاتب العدل.

فئة فريق العمل المتميز: فريق ترشيد الإنفاق.

فئات التفوق الوظيفي:

ثم توالى الإعلان عن الفائزين عن فئات التفوق الوظيفي، حيث فاز عن فئة الموظف المتميز في المجال الإداري السيد/ يعقوب محمد أحمد عبدالله من إدارة التنفيذ، وحاز اللقب عن فئة الموظف المتميز في المجال التخصصي/الفني السيد/ يونس أحمد يونس من إدارة الأحوال الشخصية، وحازت السيدة/بدرية خليفة السويدي من إدارة الرقابة المالية الداخلية لقب الموظف المتميز في المجال المالي، كما فاز عن فئة الموظف المتميز في المجال التقني/الهندسي السيد/عبدالله راشد

محمد من إدارة تقنية المعلومات، وفازت عن فئة الموظفة المتميزة السيدة/ايمان عبدالجليل مصبح من إدارة الشؤون المالية والإدارية، وعن فئة الموظف الميداني المتميز فاز السيد / إلياس علي البلوشي من إدارة التنفيذ، أما عن فئة الموظفين الجدد فقد حازت اللقب السيدة/فاطمة عاشور عوض يسلم من إدارة الموارد البشرية، وعن فئة التحدي الخاصة فقد حصلت على اللقب السيدة/موزة مصبح المزروعي من إدارة الأحوال الشخصية، كما كان الفوز عن فئة الموظف المبدع من نصيب إدارة الأحوال الشخصية حيث حاز اللقب السيد/عبدالله محمود عبدالله الزرعوني، أما عن فئة أمين السر المتميز فقد كان الفوز من نصيب (٧) أمناء سر متميزين وهم: من إدارة القضايا المدنية كل من السيد/عبدالله محمد البلوشي والسيد/أيمن ديب باقوني والسيد/عبدالله حسن بلال، ومن إدارة الأحوال الشخصية كل من السيد/خلفان غافان المهيري و السيد/محمد جاسم آل علي، ومن إدارة التنفيذ كل من السيد/سالم محمد درويش والآنسة/نادية زهران حمد، أما عن فئة الجندي المجهول فقد حاز اللقب كل من السيد/محمد عبدالغني تركي من ادارة الرقابة المالية، والسيد/ موسى عبدالله موسى محمد من إدارة القضايا المدنية، والسيد/علي أحمد علي من إدارة الأحوال الشخصية، والسيدة/ عائشة عبدالله علي من إدارة خدمات القضايا، والسيد/عبدالله علي شمشون من إدارة التنفيذ.

٤- مشاركات محاكم دبي (مؤتمرات ومنتديات):

زيادة عدد التطبيقات الالكترونية في محاكم دبي:

إن المحاكم تسعى دائماً بأن تكون سباقة في المجال التقني واستخدام أحدث التقنيات وتسخيرها لدعم خدماتها المختلفة، فقد كشفت المحاكم النقاب عن مشاريعها الحديثة والمتطورة في عالم تقنية المعلومات من خلال المعرض السنوي لتقنية المعلومات «جيتكس» حيث قامت بطرح خمسة مشاريع جديدة تعد الأحدث على مستوى منطقة الشرق الأوسط بل وعلى مستوى العالم في المجال القضائي، مما يشكل نقلة نوعية تضاف لمحاكم دبي التي تتميز بتقنياتها المتطورة والرائدة.

مكتوم بن محمد يطلع على أبرز الخدمات التي قدمتها محاكم دبي في معرض جايتكس

وتأتي هذه الخطوة مواكبة لرؤية واستراتيجية حكومة دبي نحو التحول الإلكتروني لكافة الخدمات المطروحة للجمهور والتي من شأنها تسهيل آلية التخاطب بين المتعاملين وبين الدوائر الحكومية المختلفة، مما يحقق أحد أبرز أهداف وتطلعات الحكومة، وتأتي تلك المشاريع في إطار سعي المحاكم لتعزيز ثقة المتعاملين والمعنيين بالنظام القضائي وذلك بأيسر الطرق وأكثرها سلاسة.

إن محاكم دبي وعلى الرغم من كونها مؤسسة قضائية، إلا أنها تعد ضمن الدوائر الحكومية المحلية التي قطعت شوطاً كبيراً في مجال الخدمات الإلكترونية، نظراً لحرصها الكبير على مواكبة التكنولوجيا الحديثة، وتوظيفها لمصلحة أفراد المجتمع، وهذا ما حدا بالعديد من الوفود الزائرة للاطلاع على ما تقدمه المحاكم في مجالات تقنية المعلومات حيث استحوذت تلك التقنيات على رضاهم وإعجابهم.

محاكم دبي تشارك في ندوة «نحو الانتعاش الاقتصادي.. دور المحاكم والتحكيم»:

شاركت محاكم دبي في ندوة «نحو الانتعاش الاقتصادي.. دور المحاكم والتحكيم» التي نظمهما مركز دبي المالي العالمي، أكد خلالها مدير عام دبي على أن الهيئات القضائية في دبي شهدت تطوراً ضخماً على صعيد تنويع وتجويد خدماتها مما يؤهلها لأن تكون مركزاً إقليمياً لتسوية المنازعات التجارية، وهو ما يوطد مكانة دبي كمركز عالمي للخدمات المالية.

حيث تعمل كل من محاكم دبي ومحاكم مركز دبي المالي العالمي ومركز دبي للتحكيم الدولي، إلى جانب الهيئات القضائية الأخرى العاملة في دبي، وذلك بشكل متناغم ومتجانس مع بعضها البعض بغية تقديم خدمات رفيعة المستوى، وخيارات متعددة ومتنوعة، وأشار إلى أنه قد جرى بعناية تصميم ووضع مهام هذه الهيئات، وذلك على نحو يخدم الأهداف العليا لحكومة دبي.

كما أكد أن محاكم دبي محاكم رائدة على مستوى المنطقة في مجال المحاكم المتخصصة والتي تتعامل كل واحدة منها مع نمط معين من القضايا، إذ يوجد حوالي ٦ محاكم متخصصة، تغطي القضايا التجارية والعقارية والعمالة، فضلاً عن القضايا المدنية والجنائية والأحوال الشخصية.

محاكم دبي وكلية القانون تنظمان المؤتمر العلمي الثامن عشر:

مدير عام محاكم دبي أثناء اجتماع مع وفد كلية القانون بجامعة الإمارات

تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي قامت كلية القانون بجامعة الإمارات وبالتعاون مع محاكم دبي بتنظيم المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر بعنوان «عقود البناء والتشييد بين القواعد القانونية التقليدية والنظم القانونية المستحدثة» بمشاركة عدد من نخبة من الخبراء والمختصين القانونيين من مختلف دول العالم، ويهدف المؤتمر لتحقيق التعاون مع المجتمع المحلي وخاصة قطاع القضاء والمحامين والمستشارين القانونيين ومؤسسات الدولة الأخرى، بالإضافة إلى التصدي للقضايا القانونية العاصرة ونشر الوعي القانوني وبيان أهميته وتعزيز البحث العلمي في المؤسسات الأكاديمية، كما يهدف المؤتمر إلى حث وتشجيع أعضاء هيئة التدريس في كلية القانون وخارج الكلية على المشاركة في المؤتمرات العلمية، وتحقيق أهداف جامعة الإمارات وإبراز دورها في المجتمع في وضع الخطط وتقديم المقترحات.

ويهدف المؤتمر إلى تحقيق أهداف مركزة في مجال البناء والتشييد من بينها وضع الحلول وتقديم المقترحات التي تثيرها عقود البناء والتشييد ومناقشة الأحكام القضائية الصادرة عن الهيئات القضائية في الدولة بشأن عقود البناء والتشييد، بالإضافة إلى الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في صياغة عقود البناء والتشييد وفي وسائل حل المنازعات، عبر تقديم المختصين لأوراق عمل تتناول المستحدث في هذا المجال.

محاكم دبي تشارك في مؤتمر الممارسات الفضلى في تعزيز المساءلة القانونية بمملكة البحرين:

مدير عام محاكم دبي أثناء المشاركة في مؤتمر الممارسات الفضلى في تعزيز المساءلة القانونية بمملكة البحرين

شاركت محاكم دبي في مؤتمر الممارسات الفضلى في تعزيز المساءلة القانونية والذي أقامته وزارة العدل والشؤون الإسلامية بالبحرين بالتعاون من جمعية المحامين الأميريكية الذي عقد برعاية نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز بالبحرين الشيخ خليفة بن راشد بن آل خليفة، وبمشاركة خبراء دوليين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى كندا والولايات المتحدة وهولندا.

وتناول المشاركون في المؤتمر دراسة قضايا متنوعة متعلقة بالمساءلة القضائية، بما في ذلك التوجهات الدولية المقارنة لإنشاء معايير مهنية للقضاة، والتي ستشمل العديد من المحاور وأبرزها الممارسات الفضلى في صياغة وتطبيق مبادئ السلوك القضائي، وفي تقييم النوعية وضمانها وإدارتها وتطبيقها في نظام المحكمة، ودراسة مقارنة لأدوات تقييم الأداء القضائي.

وقدم مدير عام محاكم دبي ورقة عمل استعرض فيها تجربة محاكم دبي في تطبيق وتقييم معايير الجودة الشاملة واستعرض مدير محاكم دبي في ورقته نبذة عن النظام القضائي في دولة الإمارات ودبي والبناء التنظيمي في المحاكم رؤيتها ورسالتها والغايات الاستراتيجية التي تسعى لتحقيقها. كما تناول منظومة الجودة في محاكم دبي وبرنامج جوائز محاكم دبي للتميز ونتائجها، حيث أحدثت الجوائز نقلة نوعية في الأداء في المحاكم والوحدات الإدارية من خلال تحسين الإنتاجية وزيادة الكفاءة، وترشيد الإنفاق وتقديم خدمات متميزة، كما ساهمت الجوائز في نشر مفاهيم التميز والإبداع والجودة وتعميم أفضل الممارسات المهنية والإدارية في مختلف المجالات وساهمت في تحفيز العاملين من مختلف المستويات الوظيفية.

ورشة عمل مشتركة بين محاكم دبي ومجلس الإمارات للتنافسية:

افتتح الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي في القاعة الكبرى للمحاضرات بمقر المحاكم ورشة العمل التي أعدها مجلس دولة الإمارات للتنافسية، على اعتبار أن دولة الإمارات منضوية ضمن عضوية مؤسسات عالمية كالبنك الدولي، وتهدف الورشة إلى تقديم الدعم المناسب لتعزيز مكانتنا في تلك المؤسسات والعمل بصورة متواصلة ومتناغمة بشفافية ومهنية لتحقيق رؤية الدولة واستراتيجيتها نحو الريادة في القطاعات المختلفة.

ورشة عمل لمجلس الإمارات للتنافسية في محاكم دبي

ويعد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال والصادر من البنك الدولي من أهم التقارير والمؤشرات العالمية التي تحدد أوجه القوة والبنية الاستثمارية والتشريعية لأي دولة، وتوضح مثل هذه التقارير مناطق وأوجه التحسين والتطوير بماء يتلاءم مع المستجدات والمتغيرات التي تشهدها الساحة الدولية، مشيرا إلى أن دولة الإمارات رفعت تصنيفها من ٤٧ إلى ٣٣ في تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي.

«محاكم دبي» و«دبي للجودة» تستضيفان وفداً من المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة:

استضافت «محاكم دبي» و«مجموعة دبي للجودة»، وفداً رفيعاً من «المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة» (EFQM) للتعريف بالنموذج الأوروبي للتميز، واستعراض مبادئ النموذج الأوروبي ومفاهيمه الأساسية وآليات تطبيقه في المؤسسات، كما تم مناقشة سبل استخدام معايير التميز العالمية لتحقيق الارتقاء بالعمل الحكومي والخاص وتبني أسلوب منهجي من خلال مقارنة الأداء مع المؤسسات العالمية وذلك بحضور العديد من ممثلي القطاعين العام والخاص ومدراء الإدارات ورؤساء الأقسام وعدد من الخبراء والمهتمين.

مدير عام محاكم دبي يكرم المشاركين في ورشة العمل

وشهدت الندوة كلمة للدكتور وافي داوود، رئيس مجلس إدارة مجموعة دبي للجودة، تلاها كلمة للدكتور أحمد سعيد بن هزيم، مدير عام محاكم دبي. فيما استعرضت كارلا غويرا، ممثلة المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة مبادئ النموذج الأوروبي ومفاهيمه الأساسية وآليات تطبيقه في المؤسسات.

وتميزت الندوة بعرض تجربة «محاكم دبي» في مجال التميز المؤسسي متمثلة في القطاع العام، حيث ألقاها الدكتور يوسف السويدي، مدير إدارة الاستراتيجية والأداء المؤسسي بالمحاكم، وتجربة «مجموعة جميرا» متمثلة في القطاع الخاص حيث ألقاها السيد علي فضلاني مدير التميز المؤسسي بمجموعة جميرا، حيث تم استعراض تجارب كل من الدائرتين في تطبيق نموذج التميز المؤسسي في مجالات العمل المختلفة، وبيان أثر هذا التطبيق في رفع المستوى العام للمؤسسة، و الارتقاء بها لأعلى مستويات التميز والإبداع.

الباب الثاني

الفصل الأول

مؤشرات الأداء الخاصة بالأعمال القضائية:

١) نتائج مؤشرات الأداء العامة للمحاكم الثلاث:
(المحاكم الابتدائية، محكمة الاستئناف، محكمة التمييز).
٢) نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بالمحاكم الابتدائية.
٣) نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بمحكمة الاستئناف.
٤) نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بمحكمة التمييز.
٥) نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بالتنفيذ المدني .
٦) نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بالقضايا الجزائية.
٧) نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بمعاملات الكاتب العدل.
٨) نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بمعاملات الأحوال الشخصية.

(I) نتائج مؤشرات الأداء العامة للمحاكم الثلاث:

(المحاكم الابتدائية، محكمة الاستئناف، محكمة التمييز):

أ) إجمالي القضايا / المواد / الطلبات المسجلة بالمحاكم الثلاث:

تشير الإحصائيات العامة في محاكم دبي إلى وجود ارتفاع بنسبة وقدرها ١٧,٤٪ تقريباً في مجموع عدد القضايا المسجلة بالمحاكم الثلاث (الابتدائية، الاستئناف، والتمييز) في عام ٢٠١٠ مقارنة بالعام السابق ٢٠٠٩، حيث تم تسجيل عدد ١٠٥٩٩٣ (قضية / مادة / طلب) في عام ٢٠١٠ مقارنة بـ ٩٠٣١١ (قضية / مادة / طلب) في عام وبلغت نسبة الزيادة في القضايا المدنية في ٢٠١٠، ٢١٪ حيث تم تسجيل ٥٩٨٣٣ و٤٩٤٢٩ (قضية / مادة / طلب) في ٢٠١٠ و ٢٠٠٩ على التوالي، وبلغت نسبة الزيادة في عدد القضايا الجزائية المسجلة بمحاكم دبي ١٣٪ حيث سُجلت ٤٦١٦٠ قضية في ٢٠١٠ و ٤٠٨٨٢ في ٢٠٠٩. ويوضح الرسم البياني التالي معدلات الزيادة مقارنة بالأعوام السابقة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠.

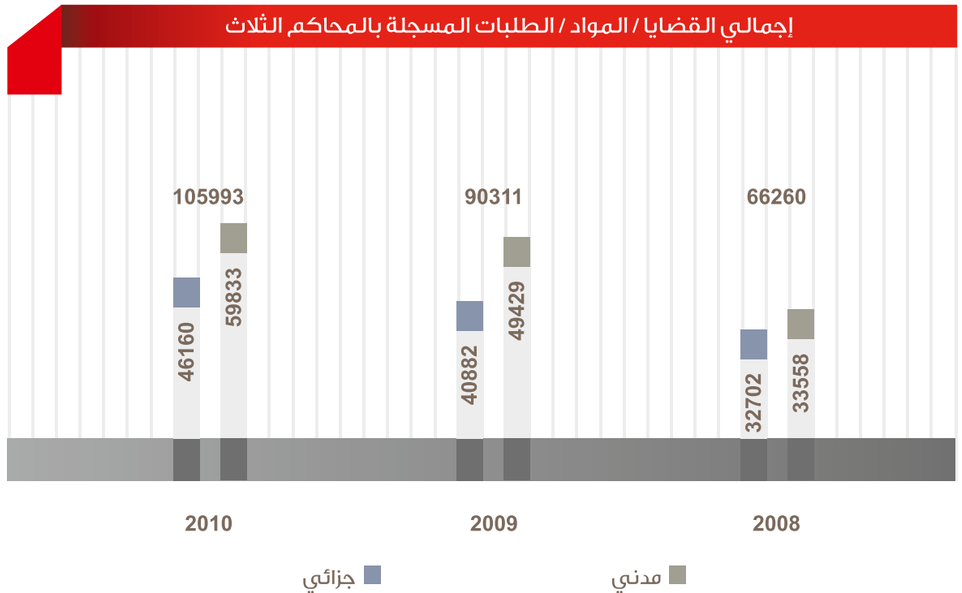

وبالتدقيق على مصدر الزيادة وتحليل معدلات الزيادة في المحاكم الثلاث كما يوضحها الرسم البياني التالي يتضح بأن النسب متفاوته في ما يتعلق بنصيب كل من المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف ومحكمة التمييز من هذه الزيادة على النحو التالي:

أولاً: القضايا المدنية:

- **المحكمة الابتدائية:** تم تسجيل نسبة زيادة وقدرها ٢١ ٪ في عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩. أي بزيادة عدد ٩٢٧٦ (قضية / مادة / طلب)، حيث تم تسجيل عدد ٥٢٧٦٢(قضية / مادة / طلب) في ٢٠١٠ مقارنة بـ ٤٣٤٨٦ في ٢٠٠٩.
- **محكمة الاستئناف:** تم تسجيل نسبة زيادة وقدرها ٢١٪ في عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩ أي بزيادة عدد ١٠٣٥ (قضية / مادة / طلب)، حيث تم تسجيل عدد ٥٩٦٢ (قضية / مادة / طلب) في ٢٠١٠ مقارنة بـ ٤٩٢٧ في ٢٠٠٩م.
- **محكمة التمييز:** تم تسجيل نسبة زيادة وقدرها ٩٪ في عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩ أي بزيادة عدد ٩٣ قضية، حيث تم تسجيل عدد ١١٠٩ قضية في ٢٠١٠ مقارنة بـ ١٠١٦ في ٢٠٠٩.

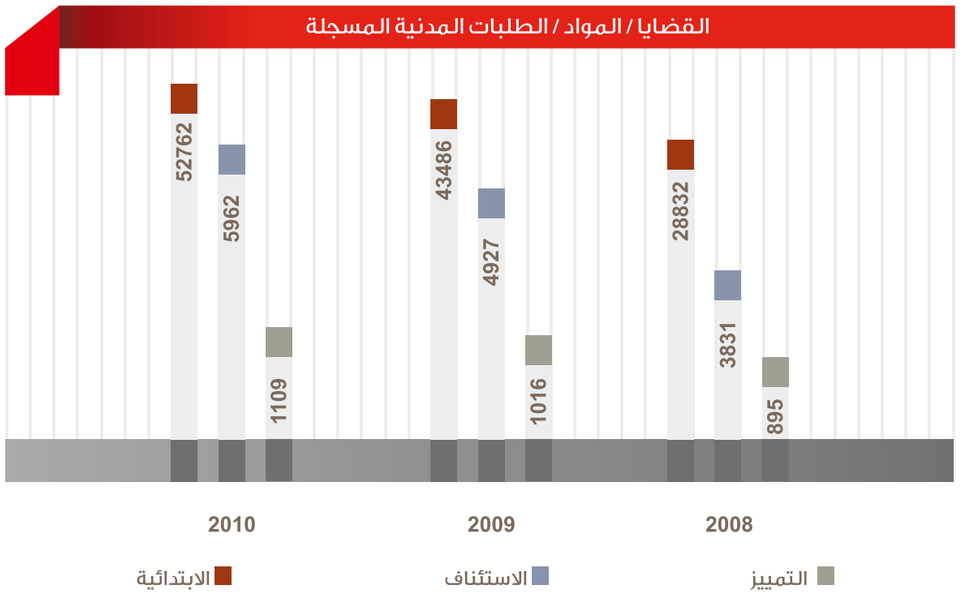

ثانياً: القضايا الجزائية:

المحكمة الابتدائية: تم تسجيل نسبة زيادة وقدرها ١٦٪ في عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩. أي بزيادة عدد ٥٣٥٥ (قضية) حيث تم تسجيل عدد ٣٨١١٥(قضية) في ٢٠١٠ مقارنة بـ ٣٢٧٦٠ في ٢٠٠٩.

محكمة الاستئناف: تم تسجيل نسبة انخفاض وقدرها ٢٪ في عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩ أي بانخفاض بلغ ١٥٥ (قضية)، حيث تم تسجيل عدد ٧٤٦٨ (قضية) في ٢٠١٠ مقارنة بـ ٧٦٢٣ (قضية) في ٢٠٠٩م.

محكمة التمييز: تم تسجيل نسبة زيادة وقدرها ١٦٪ في عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩ أي بزيادة عدد ٧٨ قضية، حيث تم تسجيل عدد ٥٧٧ قضية في ٢٠١٠ مقارنة بـ ٤٩٩ في ٢٠٠٩.

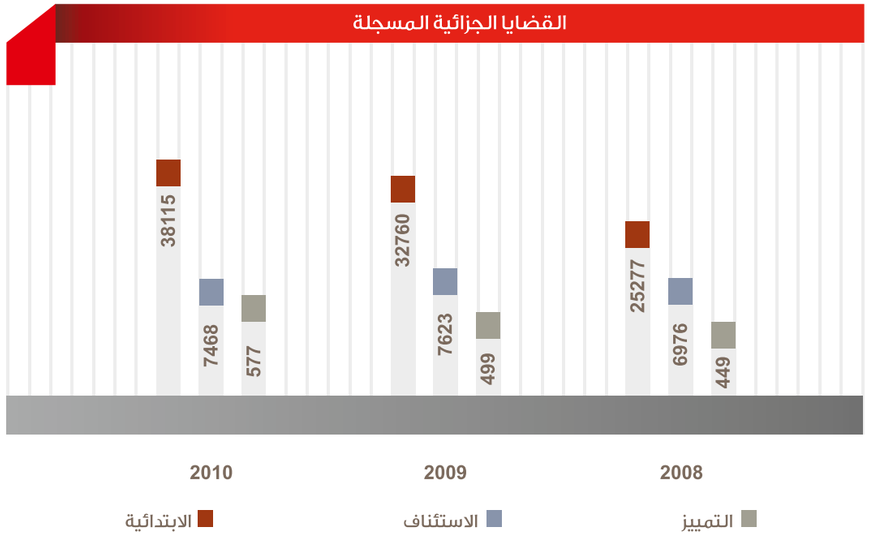

ب) إجمالي معدل الفصل في المحاكم الثلاث:

من خلال الرسم البياني التالي يتضح أن هناك انخفاضاً في معدل الفصل العام لمحاكم دبي، وبالنزول إلى النوع الرئيسي للقضايا يتبين وجود انخفاض كذلك في معدل فصل القضايا المدنية والجزائية. وعلى الرغم من ذلك إلا أن الانخفاض في معدل الفصل ترافق مع زيادة في عدد الأحكام الصادرة في ٢٠١٠ بلغت ١٢٪ عن العام ٢٠٠٩ أي بزيادة عدد ٦١٧٧ حكماً حيث تم الفصل في ٢٠١٠ بينما تم الفصل في ٥٥٩٩٠ قضية في ٢٠٠٩ و الذي يعكس أداء إيجابياً ترافق مع الزيادة في القضايا المسجلة.

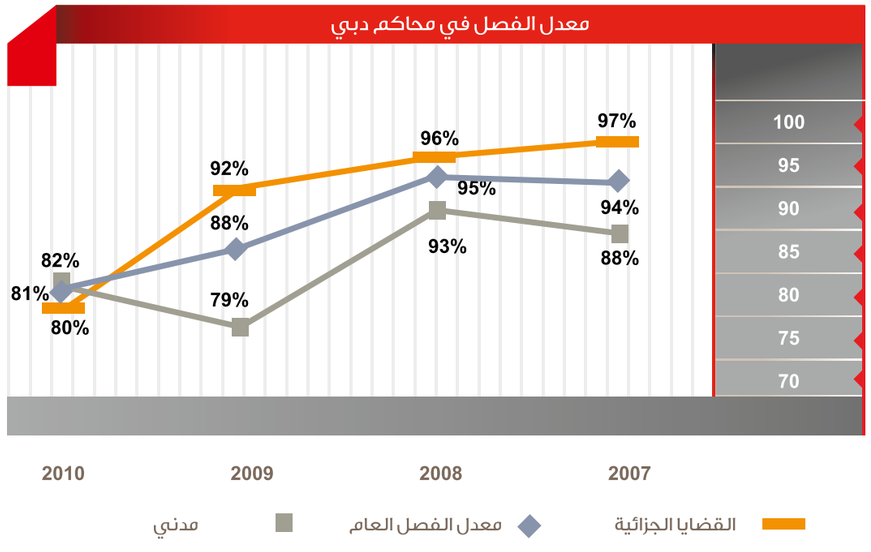

٢- نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بالمحاكم الابتدائية:

أ) المحكمة الابتدائية (القضايا المدنية + القضايا الشرعية) (١):

١ - حجم العمل (٢):

يشير الرسم البياني في الصفحة (٧٧) إلى أن إجمالي حجم العمل بلغ (٢٢٠٩٩) قضية في المحكمة الابتدائية عام ٢٠١٠م، منها (٥٦٨٦) قضية (أي ما نسبته (٢٦٪) من حجم العمل) مرحلة من سنوات سابقة تعود لسنة ٢٠٠٩م وما قبلها، حيث تم رصدها بتاريخ ٢٠١٠/١/١، بالإضافة إلى عدد (١٦٤١٣) قضية جديدة (أي ما نسبته ٧٤٪من حجم العمل) سُجلت خلال عام ٢٠١٠م.

وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٩م و٢٠١٠م، لوحظ ارتفاع بعدد القضايا المسجلة في عام ٢٠١٠م بنسبة (١٩٪) حيث تم تسجيل عدد (١٦٤١٣) في عام ٢٠١٠م بينما في عام ٢٠٠٩م تم تسجيل (١٣٧٦٩) قضية.

بنهاية ٢٠١٠م تم فصل (١٣١٠٨) قضايا أي ما نسبته (٥٩٪) من حجم العمل، وترحيل (٧٢٩٥) قضية (متداولة) أي ما نسبته (٣٣ ٪) إلى عام ٢٠١١م، وكان حجم القضايا المعلقة (١٦٩٦) قضية أي ما نسبته (٨٪) من إجمالي حجم العمل.

مع ملاحظة ارتفاع بنسبة وقدرها (٢٨٪) في متوسط عدد الأحكام في الشهر حيث سجل المتوسط (١٠٢٩) حكماً في الشهر في عام ٢٠١٠م مقارنة (٨٥٦) حكماً في الشهر في عام ٢٠٠٩م. إضافة الى زيادة في عدد القضايا المحكومة بنسبة وقدرها ٢٨٪ في عام ٢٠١٠ مقارنة ب ١٠٢٦٩ قضية في عام ٢٠٠٩.

٢ - سرعة الفصل الشاملة (٣):

بالرغم من انخفاض نسبة القضايا المحكومة التي تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر (٦٢٪)في ٢٠١٠ من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر مقارنة بنسبة وقدرها ٦٦ ٪ في عام ٢٠٠٩. الا أن هذه النتيجة تعتبر ايجابية، حيث إن هناك ارتفاعاً في عدد القضايا المحكومة خلال ٣ أشهر من ٦٧٣٨ في عام ٢٠٠٩ الى ٨١٨٣ في عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة قدرها ٢١,٤٪، كما يمكن ملاحظة أن (١٧٪) من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٤ إلى ٦ أشهر و(٩٪) تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٧ إلى ٩ أشهر و(٦ ٪) فقط تم فصلها في مدة تتراوح بين ١٠ إلى ١٢ شهراً و(٦٪) فقط تم فصلها في مدة تزيد على ١٢ شهراً.

وهذا أداء جيد حيث إن حوالي (٨٨٪) من القضايا المحكومة صدرت بها أحكام خلال مدة لا تتجاوز ٩ أشهر مقارنة ٨٩ ٪ في ٢٠٠٩، و(١٢٪) فقط صدرت بها أحكام خلال ١٢ شهراً أو أكثر.

---

(١) القضايا المدنية + الشرعية: هي القضايا التي يدور فيها النزاع حول حق من الحقوق التي ينظمها قانون المعاملات المدنية ولا تتصل بالمعاملات التجارية بطبيعتها أ المعاملات التجارية التي يكون طرفيها من التجار أو بالعلاقات العمالية أو بالأحوال الشخصية والتركات والوقف إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك كدعوى فض الشيوع في العقارات بقضايا الميراث او قضايا العاملين بالدولة ضد الحكومة. / هي القضايا المدنية ذات الطبيعة النزاعية وهي (المدنية الجزئية، المدنية الكلية، التجارية الجزئية، التجارية الكلية، العمالية الجزئية، العمالية الكلية والعقارية الجزئية والعقارية الكلية، أحوال نفس مسلمين، أحوال نفس غير مسلمين).

(٢) حجم العمل: عبارة عن القضايا المرحلة من سنوات سابقة + القضايا المسجلة في عام ٢٠١٠.

(٣) سرعة الفصل الشاملة: هو مؤشر أداء يقيس الزمن المستغرق من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ صدور حكم قطعي بها في جميع القضايا المحكومة بغض النظر عن تاريخ تسجيلها.

٣- معدل الفصل [٤]:

بلغ معدل الفصل في عام ٢٠١٠ إلى ٨٠ ٪ مقارنة ب ٧٥٪ في عام ٢٠٠٩ وذلك بسبب زيادة عدد القضايا المحكومة في ٢٠١٠ عن ٢٠٠٩ مما أدى إلى ارتفاع معدل الفصل للقضايا.

٤- عمر القضايا المرحلة [٥]:

القضايا المرحلة [٦] في نهاية عام ٢٠١٠م إلى عام ٢٠١١م يبلغ عمر (٨٥٪) منها أقل من ٣٦٥ يوماً أي أنها مسجله في عام ٢٠١٠م، وهذه النسبة جيدة تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة ولا يوجد تكدس بها، كما أن (١٢٪) من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام ٢٠٠٩م، وهناك نسبة قليلة (٣٪) يعود تاريخ تسجيلها إلى ما قبل ٢٠٠٩م.

٥- سرعة الفصل في القضايا المحكومة من المسجلة [٧]:

في عام ٢٠١٠ تم فصل عدد (٨٦٧٩) قضية من القضايا المسجلة في نفس العام والتي بلغت (١٦٤١٣) قضية مسجلة ، وقد فصل منها عدد (٧٠٩٩) قضية أي ما نسبته (٨٢٪) في مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، وخلال مدة من شهر إلى ٦ أشهر تم فصل عدد (٨٣٥٥) قضية من أصل (٨٦٧٩) أي ما نسبته (٩٦٪) (تراكمي)، وأما عن النسبة المتبقية (٤٪ فقط) فقد استغرق مدة الحكم فيها بين ٧ أشهر إلى سنة.

٦- معدل مدة الحكم [٨]:

- **معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل:** حققت المحاكم الابتدائية في عام ٢٠١٠ معدلاً وصل إلى ١٣٨ يوماً مقارنة بـ ١٣٤ يوماً في عام ٢٠٠٩ إضافة إلى تحقيق زيادة في عدد القضايا المحكومة في قياس هذا المعدل وبنسبة قدرها ٢٨٪ مقارنة بعام ٢٠٠٩،حيث بلغ عدد القضايا المحكومة ١٣٠٤٨ قضية في عام ٢٠١٠ مقارنة ١٠٢٣٢في عام ٢٠٠٩.
- **معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة :** حققت المحاكم الابتدائية في عام ٢٠١٠معدلاً ثابتاً تقريباً وصل إلى ١١٩ يوماً من تاريخ أول جلسة مقارنة بـ ١١٨ يوماً من تاريخ أول جلسة في عام ٢٠٠٩.

(٤) معدل الفصل : عبارة مؤشر أداء يقيس أجمالي القضايا المحكومة في عام ٢٠١٠ / القضايا المسجلة ٪.
(٥) عمر القضايا المرحلة: هو مؤشر أداء يقيس الفترة الزمنية من تاريخ التسجيل إلى تاريخ طباعة التقرير للقضايا التي لم يصدر بها حكم، ويستخدم لمعرفة العمر الزمني للقضايا للتأكد من عدم وجود قضايا مسجلة لفترات طويلة لم تصدر بها أحكام
(٦) القضايا المرحلة: هي القضايا المتداولة ويعود تاريخ تسجيلها لسنوات سابقة، ولم يصدر بها حكم.
(٧) سرعة الفصل في القضايا المحكومة من المسجلة: هو مؤشر أداء يقيس الزمن المستغرق من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ صدور حكم قطعي بها في جميع القضايا المحكومة من المسجلة في نفس العام (٢٠١٠).
(٨) يمثل هذا المؤشر معدل مدة فصل القضايا بالأيام والتي تم فصلها قطعيا خلال السنة المحددة.(ويتم احتسابه = مجموع الفترات من تاريخ التسجيل إلى تاريخ الحكم القطعي للقضايا التي فصلت قطعياً خلال السنة / مجموع القضايا المفصولة قطعياً خلال السنة.

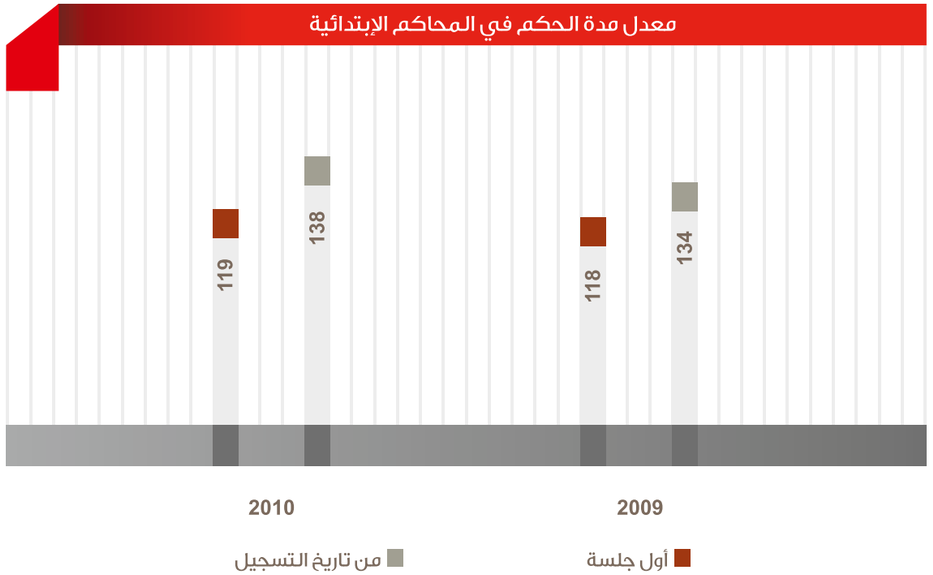

٧- معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى [٩]:

ارتفع معدل زمن الانتظار إلى ٢٣يوما في ٢٠١٠، ولكن المعدل المحقق جيد مقارنة مع تحقيق نسبة زيادة في عدد القضايا المسندة بنسبة ١٩٪ في عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩.

السنوات / المحاكم	٢٠٠٨		٢٠٠٩			٢٠١٠		
	عدد القضايا المسندة	المحقق	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق
المحكمة الابتدائية	١٠١٠٧	١٤	١٣٧٥٩	١٢	١٤	١٦٣٨٢	١٤	٢٣

٨- دقة الأحكام في المحاكم الابتدائية:

الأداء بصورة عامة خلال عام ٢٠١٠ كان إيجابياً مقارنة بعام ٢٠٠٩ فيما يتعلق بدقة الأحكام من حيث ارتفاع نسبة التأييد بنسبة وقدرها (٢,٣٪) مقارنة بالعام الماضي كما في الشكل (٣) وبالنظر إلى نسبة التعديل في عام ٢٠١٠ ارتفاع بسيط في نسبة التعديل بنسبة (١٪) بالنسبة إلى معدل الإلغاء يوجد انحراف ايجابي بلغ (٣,٤٪) عند مقارنة نتائج عام ٢٠١٠ بالعام الماضي.
هناك زيادة بنسبة وقدرها ٦١٪ في عدد القضايا المؤيدة في ٢٠١٠ والتي حققت ١٣١٦ قضية مقارنة بـ ٨١٥ قضية في ٢٠٠٩

(٩) معدل زمن الانتظار (معدل الإسناد): هو معدل الفترة من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ أول جلسة (ويتم احتسابه = مجموع الفترات للقضايا المسندة المسجلة خلال السنة من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة بالأيام مقسوما على عدد القضايا المسندة

مقارنة نسبة دقة الاحكام في المحاكم الإبتدائية حسب نسبة التأييد والتعديل والإلغاء خلال عامي 2009 و 2010

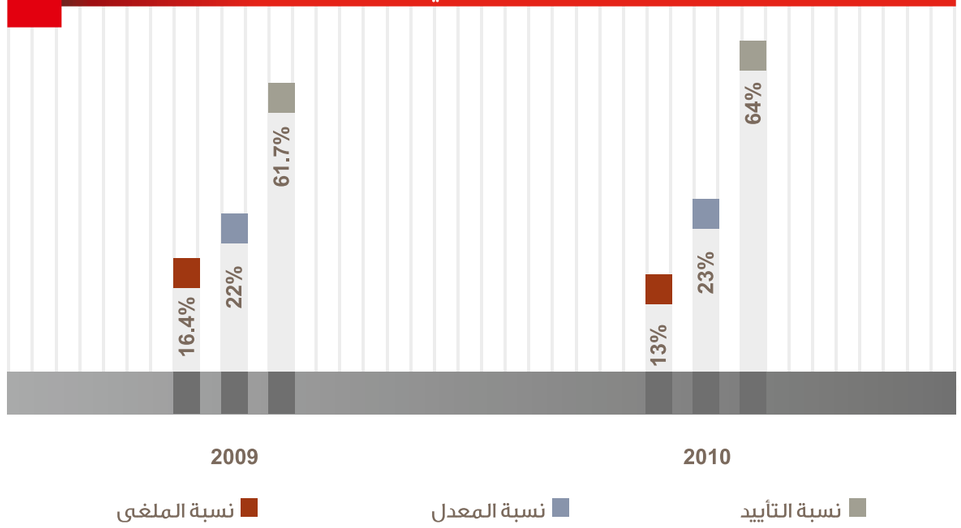

المحاكم الإبتدائية

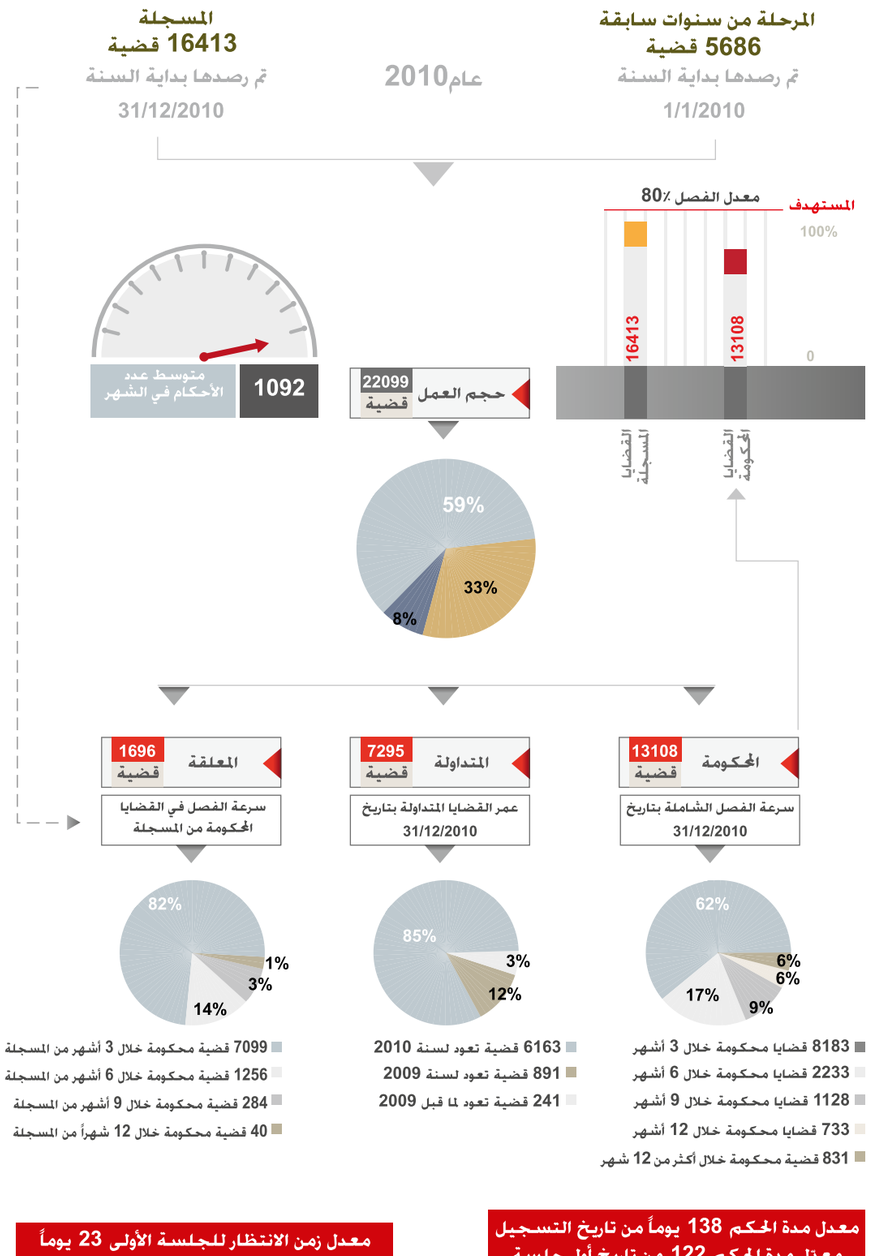

معدل مدة الحكم 138 يوماً من تاريخ التسجيل
معدل مدة الحكم 122 من تاريخ أول جلسة

معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى 23 يوماً

ب- المحكمة المدنية الابتدائية:

ا) القضايا المدنية الجزئية [١٠]:

١,١ حجم العمل:

يشير الرسم البياني في الصفحة (٨١) إلى أن إجمالي حجم العمل بلغ ١٣٠٤ قضايا في القضايا المدنية الجزئية عام ٢٠١٠ منها ٢٧٩ قضية مرحلة من سنوات سابقة أي ما نسبته ٢١٪ تعود لسنة ٢٠٠٩ وما قبلها حيث تم رصدها بتاريخ ٢٠١٠/١/١، تضاف إليها ١٠٢٥ قضية جديدة بما نسبته ٧٩٪ سُجلت خلال عام ٢٠١٠.

وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ لوحظ زيادة بعدد القضايا المسجلة في عام ٢٠١٠ بنسبة وقدرها ٦٪ حيث تم تسجيل عدد ٩٦٦ في عام ٢٠٠٩ بينما في عام ٢٠١٠ فقد تم تسجيل ١٠٢٥ قضية.

وبنهاية ٢٠١٠ تم فصل ٨٧٣ قضية أي ما نسبته ٦٧ ٪، وترحيل ٢٧٨ قضية (متداولة) أي ما نسبته ٢١ ٪ وكان عدد القضايا المعلقة ١٥٣ قضية، أي ما نسبته ١٢٪ من إجمالي حجم العمل.

٢,١ سرعة الفصل الشاملة:

٧٢ ٪ من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر (مقارنة بـ ٦٠ ٪ في ٢٠٠٩) والذي يعتبر أداء إيجابياً، كما يمكن ملاحظة أن ٢٠ ٪ من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٤ إلى ٦ أشهر، و٤ ٪ تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٧ إلى ٩ أشهر، و١٪ تم فصلها في مدة تتراوح بين ١٠ إلى ١٢ شهراً، و٣٪ فقط تم فصلها في مدة تزيد على ١٢ شهراً.

٣,١ معدل الفصل:

تم تحقيق معدل الفصل ٨٥٪، حيث تم فصل ٨٧٣ قضية كنسبة من ١٠٢٥ قضية مسجلة، وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ سجل زيادة في عدد القضايا المحكومة في عام ٢٠١٠ حيث تم فصل ٨٧٣ قضية في عام ٢٠١٠ مقارنة بـ ٨٦٣ قضية في عام ٢٠٠٩ أي (١٠) قضايا أكثر.

٤,١ عمر القضايا المرحلة:

القضايا المرحلة في نهاية عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١١ يبلغ عمر ٩٨ ٪ (٢٧٦ قضية) منها أقل عن ٣٦٥ يوماً من تاريخ تسجيلها أي أنها مسجله في عام ٢٠١٠ ، وهذه النسبة جيدة تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة ولا يوجد تكدس بها ، كما أن ١ ٪ (فقط ١ قضية) من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام ٢٠٠٩ ، وهناك نسبة قليلة ١٪ (فقط ١ قضية) يعود تاريخ تسجيلها إلى ما قبل ٢٠٠٩.

٥,١ سرعة الفصل في القضايا المحكومة من المسجلة:

تم فصل عدد ٦٠٩ قضايا من القضايا المسجلة في نفس العام والتي بلغت ١٠٢٥ قضية مسجلة ، وخلال مدة من شهر إلى ٦ أشهر تم فصل عدد ٦٠٣ قضايا من أصل ٦٠٩ أي ما نسبته ٩٩٪ (مقارنة بـ ٩٨٪ في عام ٢٠٠٩)، وأما عن النسبة المتبقية (١٪ فقط) فقد استغرق مدة الحكم فيها بين ٧ أشهر إلى ٩ أشهر.

(١٠) القضايا المدنية الجزئية: هي القضايا التي لا تتجاوز قيمة المطالبة فيها عن مبلغ مائة ألف درهم

٦,١ معدل مدة الحكم:

معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل:حققت المحاكم الابتدائية في عام ٢٠١٠ معدلاً وصل إلى ١١٤ يوماً مقارنة بـ ١٣٧ يوماً في عام ٢٠٠٩ إضافة إلى تحقيق زيادة في عدد القضايا المحكومة في قياس هذا المعدل وبنسبة قدرها ١٪ مقارنة بعام ٢٠٠٩،حيث بلغ عدد القضايا المحكومة ٨٦٧ قضية في عام ٢٠١٠ مقارنة ٨٦٢في عام ٢٠٠٩.

معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة: حققت المحاكم الابتدائية في عام ٢٠١٠ معدلاً ايجابياً وصل إلى ٩٣ يوماً من تاريخ أول جلسة مقارنة بـ ١١٩ يوماً من تاريخ أول جلسة في عام ٢٠٠٩.

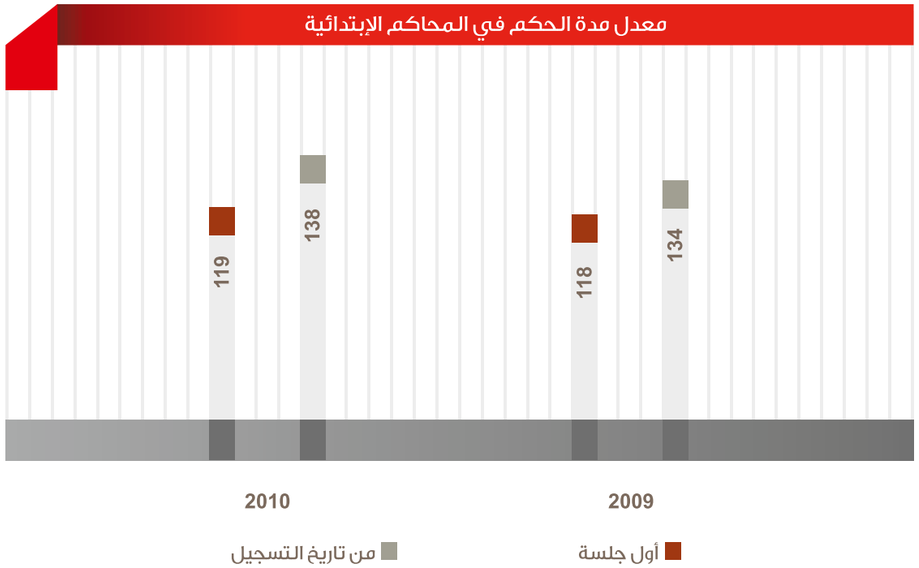

٧,١ معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى [١١]:

ارتفع معدل زمن الانتظار إلى ٢٤ يوماً في ٢٠١٠ إضافة إلى تحقيق زيادة في عدد القضايا المسندة بنسبة ٧ ٪ في عام٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩.

السنوات / المحاكم	٢٠٠٨		٢٠٠٩			٢٠١٠		
	عدد القضايا المسندة	المحقق	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق
المحكمة المدنية الجزئية	٨١٠	١٨	٩٦١	١٢	١٦	١٠٢٥	١٥	٢٤

(١١) معدل زمن الانتظار (معدل الإسناد): هو معدل الفترة من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ أول جلسة (ويتم احتسابه = مجموع الفترات للقضايا المسندة المسجلة خلال السنة من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة بالأيام مقسوما على عدد القضايا المسندة

٨,١ دقة الأحكام في القضايا المدنية الجزئية:

الأداء العام في عام ٢٠١٠ كان ايجابياً مقارنة بـ ٢٠٠٩ فيما يتعلق بدقة الأحكام من حيث ارتفاع نسبة التأييد بنسبة وقدرها ١٩٪ حيث سجلت ٣, ٧٩٪ في عام ٢٠١٠ (مقارنة بـ ٣, ٦٠٪ في عام ٢٠٠٩). وبالنظر إلى نسبة التعديل في ٢٠١٠ يلاحظ انخفاض إيجابي كبير بنسبة قدرها ٩, ١٠ ٪ حيث انخفضت النسبة من ٨, ٢١٪ في عام ٢٠٠٩ إلى ٩, ١٠٪ في عام ٢٠١٠. وبالنسبة إلى معدل الإلغاء بشكل عام يوجد انخفاض ايجابي في المؤشر مقارنة بعام ٢٠٠٩م. فانخفضت نسبة الملغى إلى ٨, ٩٪ (مقارنة ٩, ١٧٪ في عام ٢٠٠٩).

دقة الأحكام في القضايا المدنية الجزئية

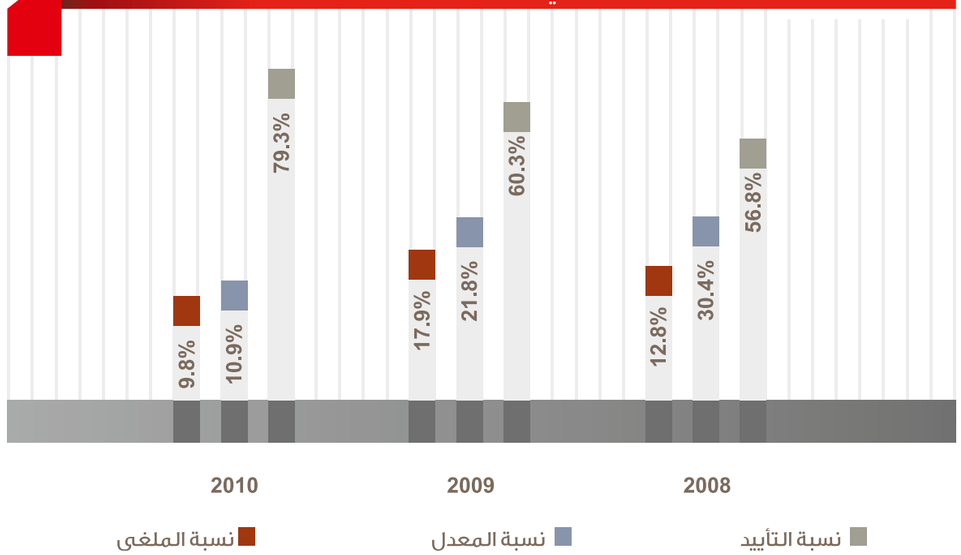

حجم العمل في القضايا المدنية الجزئية

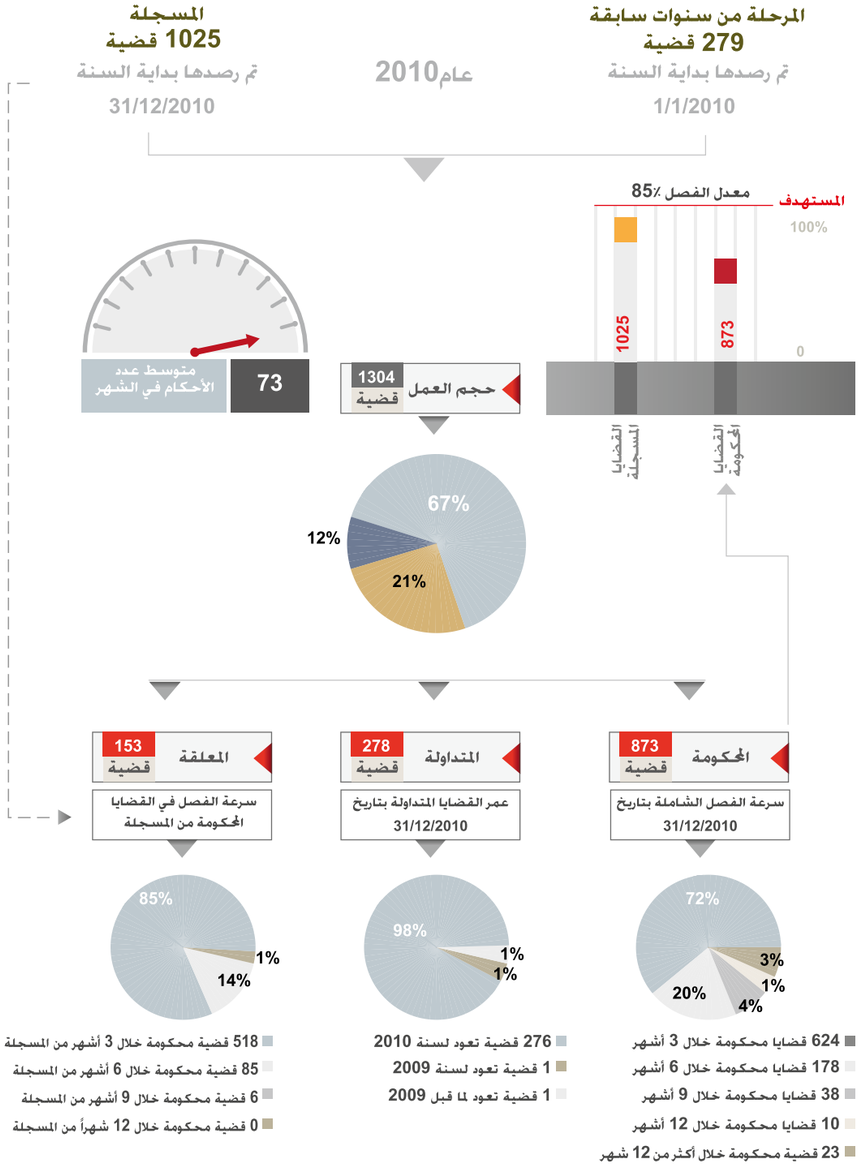

٢) القضايا المدنية الكلية [١٢]:

١,٢ حجم العمل:

يشير الرسم البياني في الصفحة (٨٥) إلى أن إجمالي حجم العمل بلغ ١٨٥٨ قضية في القضايا المدنية الكلية في عام ٢٠١٠، منها ٦٢٧ قضية (ما نسبته ٣٤٪) مرحلة من سنوات سابقة تعود لسنة ٢٠٠٩ وما قبلها، حيث تم رصدها بتاريخ ٢٠١٠/١/١، بالإضافة إلى عدد ١٢٣١ قضية جديدة (ما نسبته ٦٦٪) سُجلت خلال عام ٢٠١٠.

وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ لوحظ زيادة بنسبة و قدرها ٣٪ بعدد القضايا المسجلة في عام ٢٠١٠ حيث تم تسجيل عدد ١٢٣١ قضية في عام ٢٠١٠ بينما في عام ٢٠٠٩ فقد تم تسجيل ١١٩٠ قضية بزيادة و قدرها ٤١ قضية.

وبنهاية ٢٠١٠ تم فصل ١١٨٤ قضية أي ما نسبته ٦٤ ٪، وترحيل ٦٣٨ قضية (متداولة) أي ما نسبته ٣٤٪، إلى عام ٢٠١١ وكان حجم القضايا المعلقة ٣٦ قضية أي ما نسبته ٢ ٪، من أجمالي حجم العمل.

٢,٢ سرعة الفصل الشاملة:

(٣٩٪) نسبة القضايا المحكومة التي تم فصلها خلال مدة لاتتجاوز ٣ أشهر في ٢٠١٠، كما يمكن ملاحظة أن ٢٦٪ من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٤ إلى ٦ أشهر، و١٥٪ تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٧ إلى ٩ أشهر، و٩٪ تم فصلها في مدة تتراوح بين ١٠ إلى ١٢ شهر، و١١٪ تم فصلها في مدة تزيد عن ١٢ شهراً.

٣,٢ معدل الفصل:

بلغ معدل الفصل ٩٦٪ في عام ٢٠١٠ حيث تم فصل ١١٨٤ قضية كنسبة من ١٢٣١ قضية مسجلة،

وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ سُجل انخفاض في عدد القضايا المحكومة في عام ٢٠١٠ حيث تم فصل ١١٨٤ قضية مقارنة بـ ١٢٦٣ قضية في عام ٢٠٠٩، و انخفضت متوسط عدد الأحكام في الشهر بنسبه وقدرها (٦٪)و يرجع سبب الانخفاض إلى ارتفاع في نسبة عدد القضايا المسجلة في عام ٢٠١٠ بنسبة وقدرها ٣٪.

٤,٢ عمر القضايا المرحلة:

القضايا المرحلة في نهاية عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١١ يبلغ عمر ٩٢ ٪ منها أقل عن ٣٦٥ يوماً من تاريخ تسجيلها أي أنها مسجله في عام ٢٠١٠، وهي نسبة جيده تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة ولا يوجد تكدس ملحوظ بها، كما أن ٦٪ من القضايا المرحلة (٤١ قضيه) يعود تاريخ تسجيلها إلى عام ٢٠٠٩، وهناك نسبة قليلة ٢٪ يعود تاريخ تسجيلها إلى ما قبل ٢٠٠٩م (١١ قضية).

٥,٢ سرعة الفصل في القضايا المحكومة من المسجلة:

في عام ٢٠١٠ تم فصل عدد ٥٩٣ قضية من القضايا المسجلة في نفس العام والتي بلغت ١٢٣١ قضية مسجلة ، وقد فصل عدد ٣٧٨ قضية من أصل ٥٩٣ أي ما نسبته ٦٤٪ في مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، وخلال مدة ٦ أشهر تم فصل عدد ٥٥٠ قضية من أصل ٥٩٣ قضية أي ما نسبته ٩٣٪ تراكمي ، وأما عن النسبة المتبقية (٧٪ فقط) فقد استغرق مدة الحكم فيها بين ٧ أشهر إلى سنة.

(١٢) القضايا المدنية الكلية: هي القضايا التي تتجاوز قيمة المطالبة فيها عن مبلغ مائة ألف درهم، أو القضايا المدنية غير محددة القيمة.

٦,٢ معدل مدة الحكم:

- **معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل:** حققت المحكمة المدنية الكلية في عام ٢٠١٠ معدلاً ايجابياً وصل إلى ٢٠٤ أيام مقارنة بـ ٢٥٦ يوماً في عام ٢٠٠٩،حيث بلغ عدد القضايا المحكومة ١١٨٠ قضية في عام ٢٠١٠ مقارنة ١٢٥١في عام ٢٠٠٩.ويرجع انخفاض نسبة عدد القضايا المحكومة إلى ارتفاع عدد القضايا المسجلة في عام ٢٠١٠ بنسبة وقدرها ٣٪.
- **معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة :** حققت المحكمة المدنية الكلية في عام ٢٠١٠معدلاً ايجابياً وصل إلى ١٨٢ يوماً من تاريخ أول جلسة مقارنة ب ٢٣٥ يوماً من تاريخ أول جلسة في عام ٢٠٠٩.

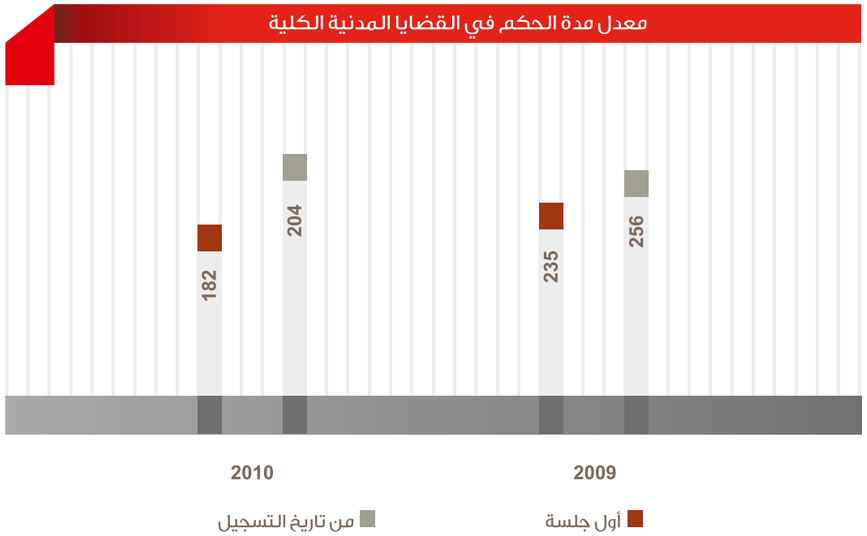

٧,٢ معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى [١٣]:

ارتفع معدل زمن انتظار المحكمة المدنية إلى ٢٧ يوماً في ٢٠١٠ ولكن المعدل المحقق في معدل جيد مقارنة مع تحقيق نسبة زيادة في عدد القضايا المسندة بنسبة ٣٪ في عام٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩.

السنوات / المحاكم	٢٠٠٨		٢٠٠٩			٢٠١٠		
	عدد القضايا المسندة	المحقق	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق
المحكمة المدنية الكلية	٩٩٣	٢٤	١١٩٠	١٢	١٨	١٢٣٠	١٥	٢٧

(١٣) معدل زمن الانتظار (معدل الإسناد): هو معدل الفترة من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ أول جلسة (ويتم احتسابه = مجموع الفترات للقضايا المسندة المسجلة خلال السنة من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة بالأيام مقسوما على عدد القضايا المسندة

٨,٢ دقة الأحكام في القضايا المدنية الكلية:

الأداء العام في عام ٢٠١٠ مقارنة بـ ٢٠٠٩ فيما يتعلق بدقة الأحكام في القضايا المدنية الكلية هو أداء إيجابي والذي اتسم بارتفاع نسبة التأييد وزيادة بسيطة في نسب المعدل و انخفاض في نسبة الإلغاء. وإذا قرن هذا الأداء بتحقيق معدل فصل في القضايا في عام ٢٠١٠ والذي وصل إلى ٩٦ ٪ مقارنة ب ١٠٦٪ في العام السابق فانه يعتبر أداء مثالياً متميزاً استطاع تحقيق توازن في الإنتاجية والنوعية العالية.

يلاحظ ارتفاع في نسبة تأييد الأحكام المدنية الكلية بنسبة ٢,١٪ في عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩. وبالنظر إلى نسبة المعدل في ٢٠١٠ يلاحظ ارتفاع سلبي بمقدار ٢٪ في نسبة المعدل في عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩.وكذلك الحال بالنسبة إلى معدل الإلغاء يتضح انخفاض هامشي بنسبة وقدرها ٢ , ٤.٪ في عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩.

دقة الأحكام في القضايا المدنية الكلية

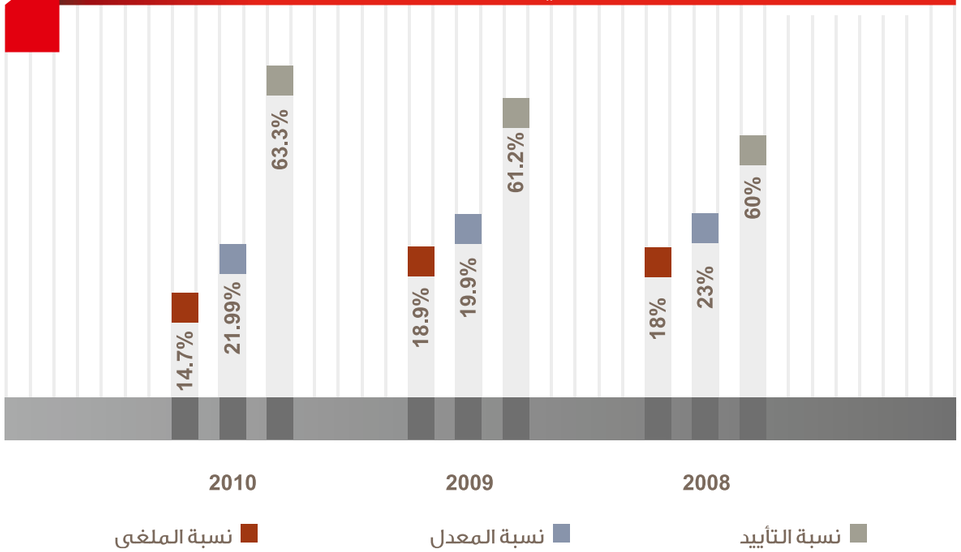

حجم العمل في القضايا المدنية الكلية

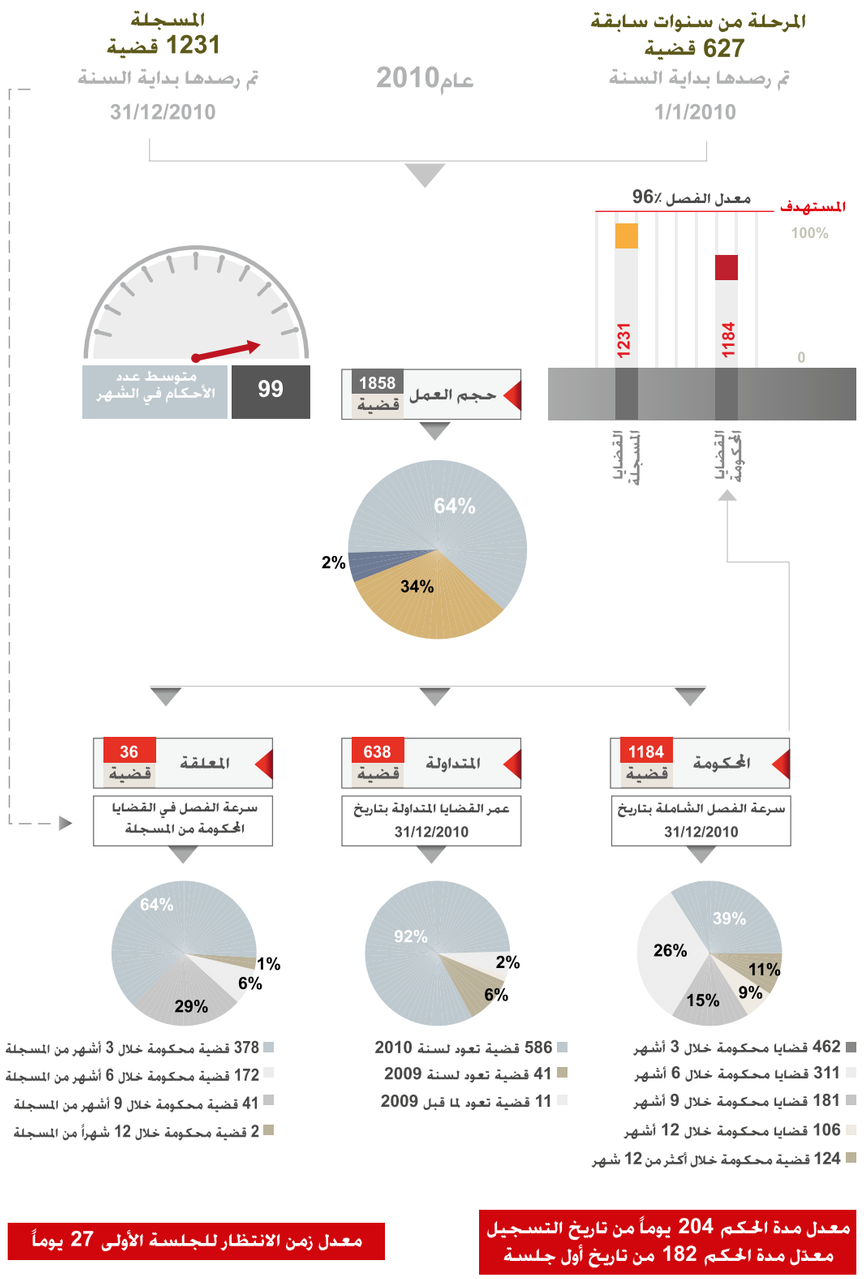

معدل مدة الحكم 204 يوماً من تاريخ التسجيل
معدل مدة الحكم 182 من تاريخ أول جلسة

معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى 27 يوماً

ج- المحكمة التجارية الابتدائية:

١. القضايا التجارية الجزئية [١٤]:

١,١ حجم العمل:

يشير الرسم البياني في الصفحة (٨٩) إلى أن إجمالي حجم العمل بلغ ١٦٧٤ قضية في القضايا التجارية الجزئية عام ٢٠١٠، منها ٤٨٢ قضية (أي ما نسبته ٢٩٪) مرحلة من سنوات سابقة تعود لسنة ٢٠٠٩ وما قبلها حيث تم رصدها بتاريخ ٢٠١٠/١/١، بالإضافة إلى عدد ١١٩٢ قضية (ما نسبته ٧١٪) جديدة سُجلت خلال عام ٢٠١٠.

وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ لوحظ زيادة بعدد القضايا المسجلة في عام ٢٠١٠ قُدرت بنسبة ١٩٪ حيث تم تسجيل عدد ١١٩٢ قضية في عام ٢٠١٠ بينما في عام ٢٠٠٩ فقد تم تسجيل ١٠٠٣ قضايا بفارق وقدره ١٨٩ قضية.

وبنهاية ٢٠١٠ تم فصل ١٠٥٧ قضية أي ما نسبته ٦٣٪ (مقارنة بـ ٥١٪ في ٢٠٠٩)، وترحيل ٤٤٧ قضية (متداولة) أي ما نسبته ٢٧ ٪ إلى عام ٢٠١١ وكان عدد القضايا المعلقة ١٧٠ قضية أي ما نسبته ١٠٪ من أجمالي حجم العمل.

٢,١ سرعة الفصل الشاملة:

٤٨٪ من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، كما يمكن ملاحظة أن ٣١ ٪ من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٤ إلى ٦ أشهر، ١٢٪ تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٧ إلى ٩ أشهر، و٦٪ فقط تم فصلها في مدة تتراوح بين ١٠ إلى ١٢ شهراً، و٣٪ فقط تم فصلها في مدة تزيد على ١٢ شهراً.

٣,١ معدل الفصل:

بلغ معدل الفصل ٨٩٪ (مقارنة ب ٦٦٪ في ٢٠٠٩) في عام ٢٠١٠ حيث تم فصل ١٠٥٧ قضية كنسبة من ١١٩٢ قضية مسجلة في٢٠١٠، ارتفاع في هذا المعدل يعود بشكل رئيسي إلى زيادة في عدد القضايا المحكومة والتي زادت بنسبة وقدرها ٦١ ٪ في عام ٢٠١٠.

وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ سُجل ارتفاع في عدد القضايا المحكومة في عام ٢٠١٠ حيث تم فصل ١٠٥٧ قضية مقارنة بـ ٦٥٤ قضية في عام ٢٠٠٩ أي (٣٩٩) قضية.

٤,١ عمر القضايا المرحلة:

القضايا المرحلة في نهاية عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١١ يبلغ عمر ٩٣٪ منها أقل عن ٣٦٥ يوماً من تاريخ تسجيلها، أي أنها مسجله في عام ٢٠١٠، وهذه النسبة ممتازة تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة ولا يوجد تكدس بها، كما أن ٦٪ من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام ٢٠٠٩، وهناك قضيتان فقط يعود تاريخ تسجيلهما إلى ما قبل ٢٠٠٩. وخلاصة الاداء في هذا المقياس تشير الى ايجابية الاداء.

(١٤) القضايا التجارية الجزئية: هي القضايا التي تتجاوز قيمة المطالبة فيها عن مبلغ مائة ألف درهم.

٥,١ سرعة الفصل في القضايا المحكومة من المسجلة:

في عام ٢٠١٠ تم فصل عدد ٦٣٧ قضية من القضايا المسجلة في نفس العام والتي بلغت ١١٩٢ قضية مسجلة، وقد فصل منها عدد ٤١٤ قضية أي ما نسبته ٦٥٪ في مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، وخلال مدة ٦ أشهر تم فصل عدد ٦٠٢ قضية من أصل ٦٣٧ أي ما نسبته ٩٤٪ (تراكمي)، وأما عن النسبة المتبقية ٦٪ فقد استغرقت مدة الحكم فيها بين ٧ أشهر إلى سنة.

٦,١ معدل مدة الحكم:

- **معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل:** حققت المحكمة التجارية الجزئية معدلاً ايجابياً في عام ٢٠١٠ حيث وصل إلى ١٥٢ يوماً مقارنة بـ ١٧١ يوماً في عام ٢٠٠٩، بانخفاض بلغ ١٩ يوماً.
- **معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة:** حققت المحكمة التجارية الجزئية في عام ٢٠١٠ معدل مدة الحكم ايجابي وصل إلى ١٣١ يوماً من تاريخ أول جلسة مقارنة ب ١٥١ يوماً من تاريخ أول جلسة في عام ٢٠٠٩ إضافة إلى تحقيق زيادة في عدد القضايا المحكومة في قياس هذا المعدل وبنسبة وقدرها ٦١٪ مقارنة بعام ٢٠٠٩.

معدل مدة الحكم في القضايا التجارية الجزئية

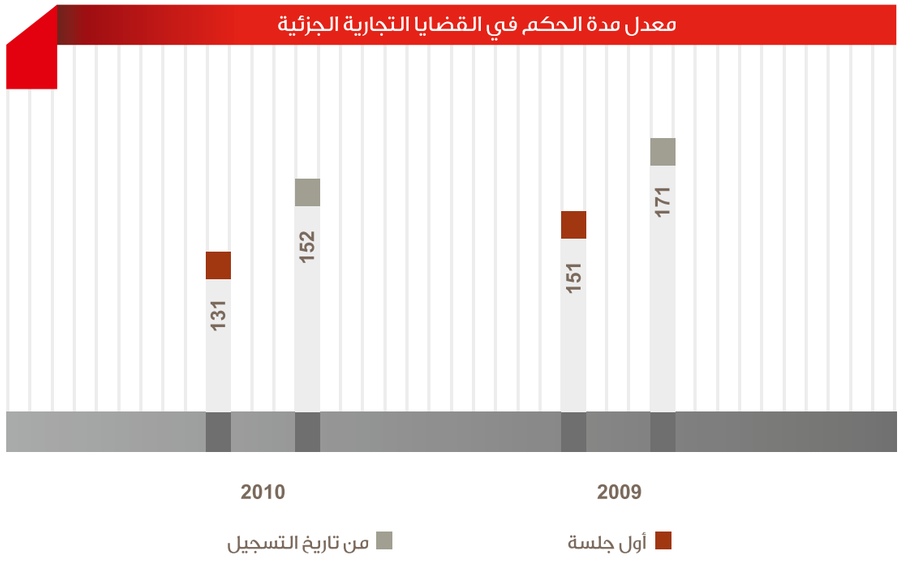

٧,١ معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى [١٥]:

ارتفع معدل زمن الانتظار إلى ٢٥يوماً في ٢٠١٠ويرجع السبب إلى تحقيق زيادة في عدد القضايا المسندة بنسبة١٩٪ في عام٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩.

(١٥) معدل زمن الانتظار الى الجلسة الاولى (معدل الإسناد): هو معدل الفترة من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ أول جلسة (ويتم احتسابه = مجموع الفترات للقضايا المسندة المسجلة خلال السنة من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة بالأيام مقسوما على عدد القضايا المسندة.

السنوات / المحاكم	٢٠٠٨		٢٠٠٩			٢٠١٠		
	عدد القضايا المسندة	المحقق	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق
المحكمة التجارية الجزئية	٦٧٧	١٨	١٠٠٢	١٨	١٩	١١٩١	١٦	٢٥

٨,١ دقة الأحكام في القضايا التجارية الجزئية:

سجلت المحكمة التجارية الجزئية ارتفاعاً في نسبة تأييد الأحكام التجارية الجزئية في عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩ حيث سجلت نسبة ٨٧,٥٪ تأييد في عام ٢٠١٠ مقابل ٧٠,٠٪ في عام ٢٠٠٩ وبالنظر إلى نسبة التعديل يلاحظ انخفاض إيجابي بنسبة ٢,٨٪ في عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩، وبالنسبة إلى معدل الإلغاء فقد سجل انخفاض إيجابي بمقدار١٤,٧٪ في عام ٢٠١٠ مقارنة بالعام السابق.

دقة الأحكام في القضايا التجارية الجزئية

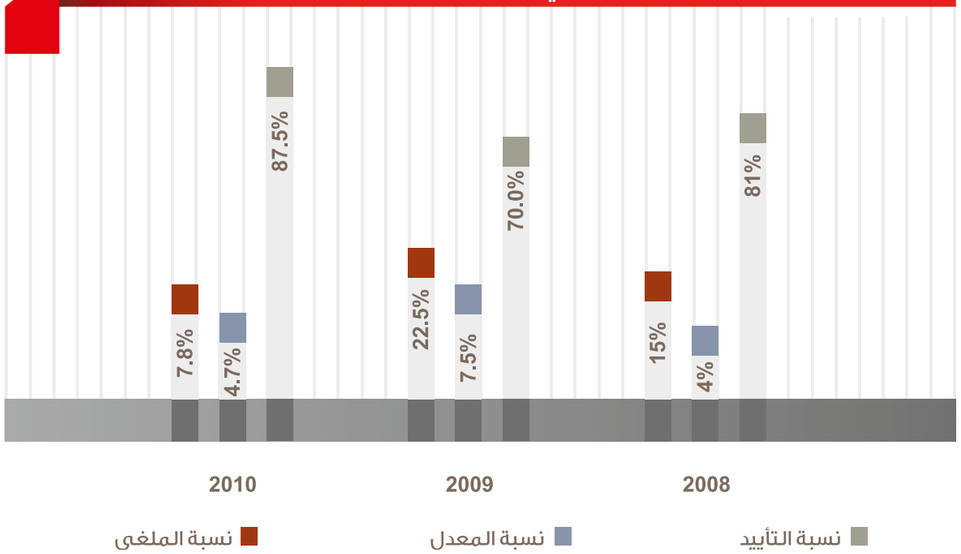

حجم العمل في القضايا التجارية الجزئية

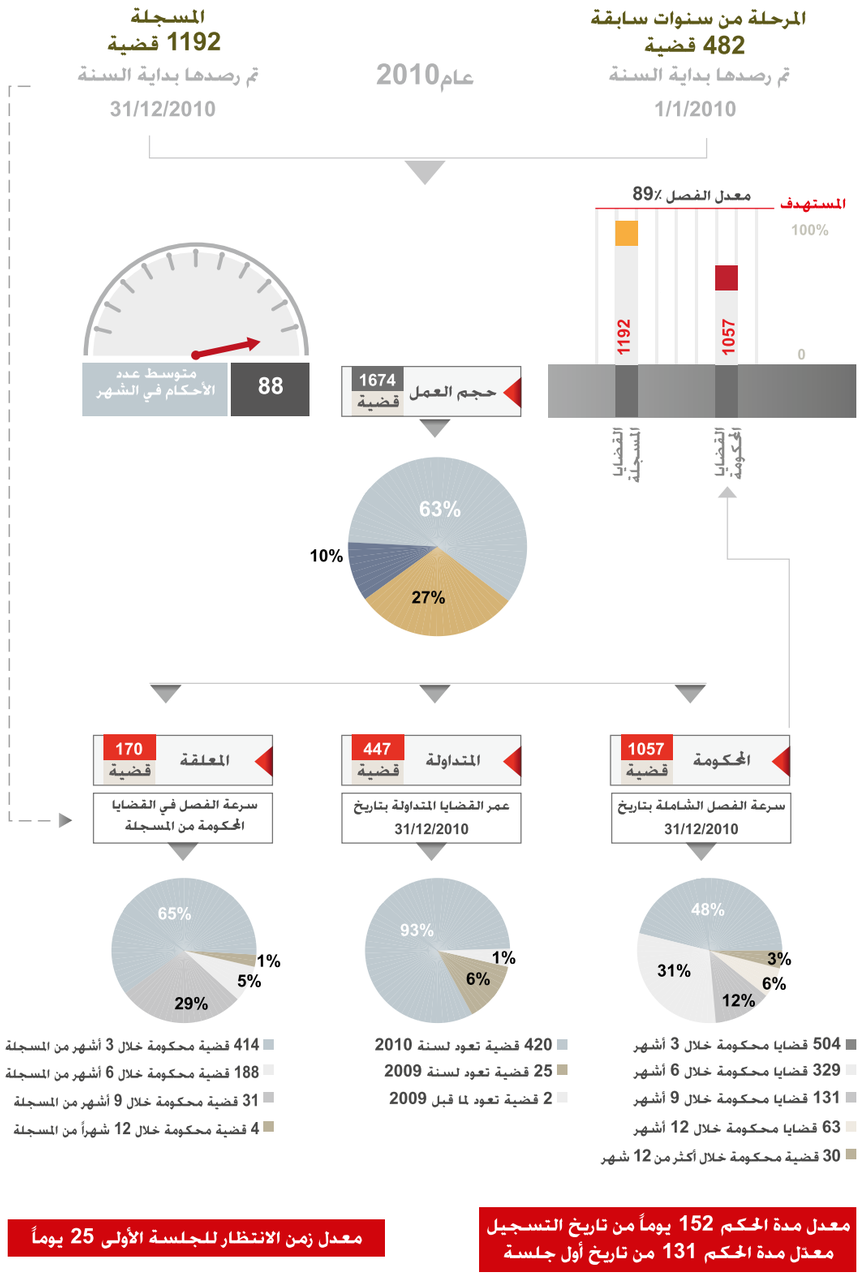

معدل مدة الحكم 152 يوماً من تاريخ التسجيل
معدل مدة الحكم 131 من تاريخ أول جلسة

معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى 25 يوماً

٢- القضايا التجارية الكلية [١٦]:

١,٢ حجم العمل:

يشير الرسم البياني في الصفحة (٩٣) إلى أن إجمالي حجم العمل بلغ ٣٤٣٢ قضية في القضايا التجارية الكلية عام ٢٠١٠، منها ١٣٦٥ قضية (ما نسبته ٤٠٪) مرحلة من سنوات سابقة تعود لسنة ٢٠٠٩ وما قبلها حيث تم رصدها بتاريخ ٢٠١٠/١/١، بالإضافة إلى عدد ٢٠٦٧ قضية (ما نسبته ٦٠٪) جديدة سُجلت خلال عام ٢٠١٠.

وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ لوحظ ارتفاع بعدد القضايا المسجلة في عام ٢٠١٠ قُدر بنسبة ٢٣٪ حيث تم تسجيل عدد ٢٠٦٧ قضية في عام ٢٠١٠ بينما في عام ٢٠٠٩ فقد تم تسجيل ١٦٧٧ قضية.

وبنهاية ٢٠١٠ تم فصل ١٤٩١ قضية(مقارنة بـ ١١٠٢ في ٢٠٠٩) أي ما نسبته ٤٣٪، وترحيل ١٨٠٨ قضايا (متداولة) أي ما نسبته ٥٣ ٪ وكان حجم القضايا المعلقة ١٣٣ قضية أي ما نسبته ٤٪ فقط من إجمالي حجم العمل.

٢,٢ سرعة الفصل الشاملة:

٢٠٪ من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، كما يمكن ملاحظة أن ٢٦ ٪ من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٤ إلى ٦ أشهر، ١٩ ٪ تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٧ إلى ٩ أشهر، و ١٤ ٪ تم فصلها في مدة تتراوح بين ١٠ إلى ١٢ شهرا، و٢١ ٪ تم فصلها في مدة تزيد على ١٢ شهرا.

٣,٢ معدل الفصل:

بلغ معدل الفصل ٧٢٪ في عام ٢٠١٠ (مقارنة ب ٦٦٪ في ٢٠٠٩)، حيث تم فصل ١٤٩١ قضية كنسبة من ٢٠٦٧ قضية مسجلة في ٢٠١٠. وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ سُجل ارتفاع ملحوظ بنسبة وقدرها ٣٥٪ في عدد القضايا المحكومة في عام ٢٠١٠ حيث تم فصل ١٤٩١ قضية مقارنة بـ ١١٠٢ قضية في عام ٢٠٠٩ أي ارتفاع وقدره (٣٨٩) قضية. وارتفع متوسط عدد الأحكام في الشهر من ٩٢ حكماً إلى ١٢٤ حكماً في عام ٢٠١٠م.

٤,٢ عمر القضايا المرحلة:

القضايا المرحلة في نهاية عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١١ يبلغ عمر ٨٠٪ منها أقل عن ٣٦٥ يوماً من تاريخ تسجيلها أي أنها مسجلة في عام ٢٠١٠، وهذه النسبة جيدة تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة ولا يوجد تكدس بها، كما أن ١٦ ٪ من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام ٢٠٠٩، وهناك نسبة قليلة نسبياً ٤٪ يعود تاريخ تسجيلها إلى ما قبل ٢٠٠٩م.

(١٦) القضايا التجارية الكلية: هي القضايا التي يدور فيها النزاع حول حق من الحقوق التي ينظمها قانون المعاملات التجارية التي يكون طرفيها من التجار أو بحكم المزاولة على سبيل الاحتراف أو المترتبة جراء التصرفات والمعاملات التجارية ولا تتصل بالعلاقات العمالية أو بالأحوال الشخصية والتركات والوقف إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك ./ هي القضايا التي تتجاوز قيمة المطالبة فيها عن مبلغ مائة ألف درهم.

٥,٢ سرعة الفصل في القضايا المحكومة من المسجلة:

في عام ٢٠١٠ تم فصل عدد ٥٠٨ قضايا من القضايا المسجلة في نفس العام والتي بلغت ٢٠٦٧ قضية مسجلة، وقد فصل عدد ٢٢٨ قضية من أصل ٥٠٨ قضايا محكومة أي ما نسبته ٤٥٪ في مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، وخلال مدة ٦ أشهر تم فصل عدد ٤١٥ قضية من أصل ٥٠٨ أي ما نسبته ٨٢٪ (تراكمي)، وأما عن النسبة المتبقية (١٨٪ فقط) فقد استغرقت مدة الحكم فيها بين ٦ أشهر إلى سنة.

٦,٢ معدل مدة الحكم :

- **معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل:** حققت المحكمة التجارية الكلية معدلاً في عام ٢٠١٠ وصل إلى ٢٨٢ يوماً مقارنة بـ ٢٩٥ يوماً في عام ٢٠٠٩ إضافة إلى تحقيق زيادة في عدد القضايا المحكومة في قياس هذا المعدل وبنسبة وقدرها ٣٦٪ مقارنة بعام ٢٠٠٩. حيث تم فصل ١٤٩١ قضية في ٢٠١٠ مقارنة ب ١٠٩٧ قضية في عام ٢٠٠٩.
- **معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة:** حققت المحكمة التجارية الكلية انخفاضاً إيجابياً في عام ٢٠١٠ وصل إلى ٢٦٠ يوماً من تاريخ أول جلسة مقارنة ب ٢٧٢ يوماً من تاريخ أول جلسة في عام ٢٠٠٩.

معدل مدة الحكم في القضايا التجارية الكلية

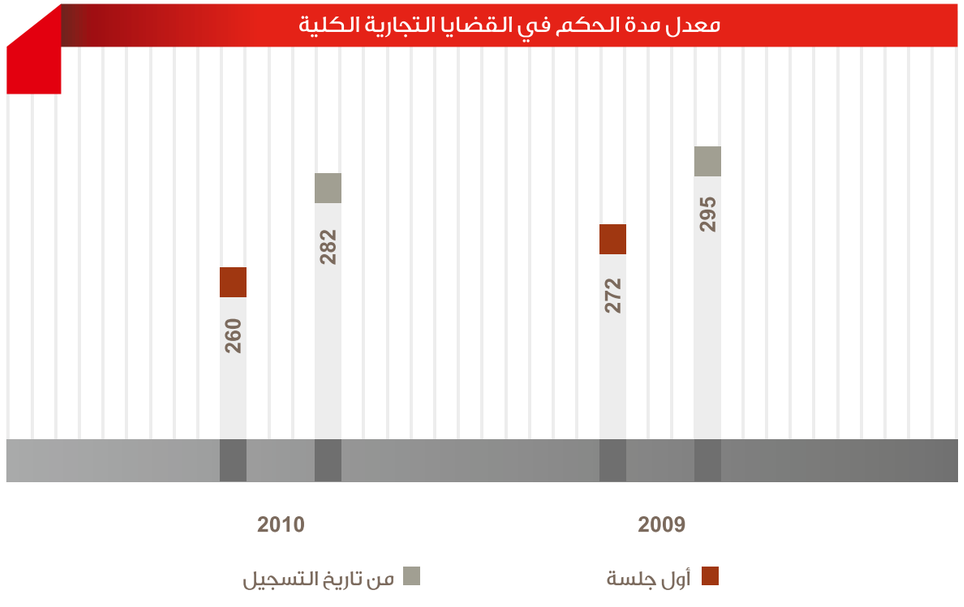

٧,٢ معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى [١٧]:

ارتفع المعدل إلى ٣١ يوماً في ٢٠١٠ مقارنة بـ ٢١ في عام ٢٠٠٩بسبب الزيادة في عدد القضايا المسندة بنسبة ٢٣٪ في عام٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩.

السنوات / المحاكم	٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠		
	عدد القضايا المسندة	المحقق	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق
المحكمة التجارية الكلية	٩٦٨	٢٥	١٦٧٧	٢٢	٢١	٢٠٦٤	٢٠	٣١

٨,٢ دقة الأحكام في القضايا التجارية الكلية:

الأداء العام في عام ٢٠١٠ فيما يتعلق بدقة الأحكام في القضايا التجارية الكلية كان إيجابياً مقارنة بالعام السابق ٢٠٠٩ حيث ارتفعت نسبة التأييد وانخفضت نسبة التعديل والإلغاء.

يلاحظ من الرسم البياني ارتفاع ايجابي في نسبة تأييد الأحكام في ٢٠١٠ بنسبة ٥٠,٦٪ في الأحكام التجارية الكلية، وانخفاض ايجابي بنسبة التعديل في ٢٠١٠ بمقدار ١٪ مع انخفاض معدل الإلغاء بمقدار ٦,٤..٪ مقارنة بعام ٢٠٠٩.

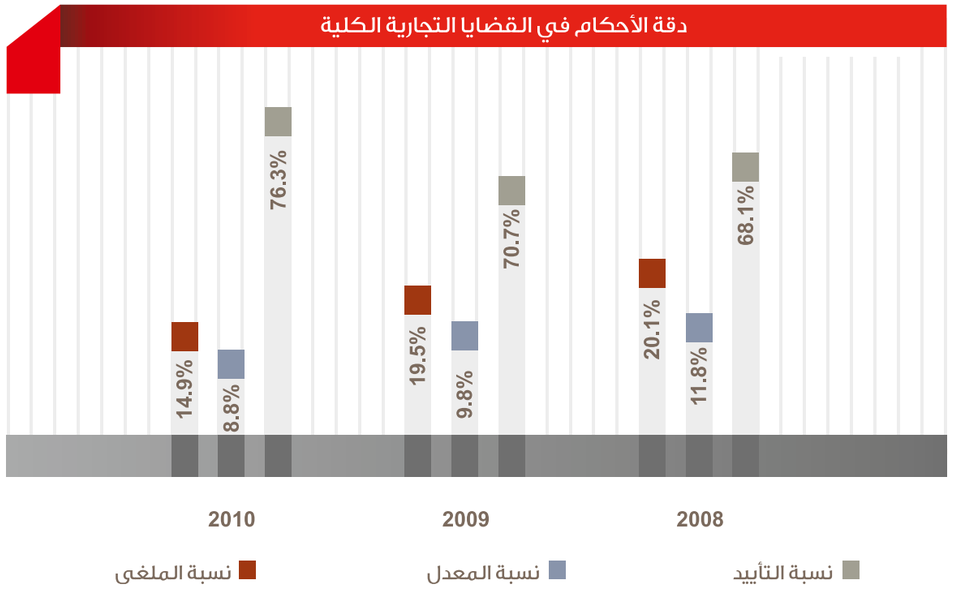

(١٧) معدل زمن الانتظار (معدل الإسناد): هو معدل الفترة من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ أول جلسة (ويتم احتسابه = مجموع الفترات للقضايا المسندة المسجلة خلال السنة من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة بالأيام مقسوما على عدد القضايا المسندة.

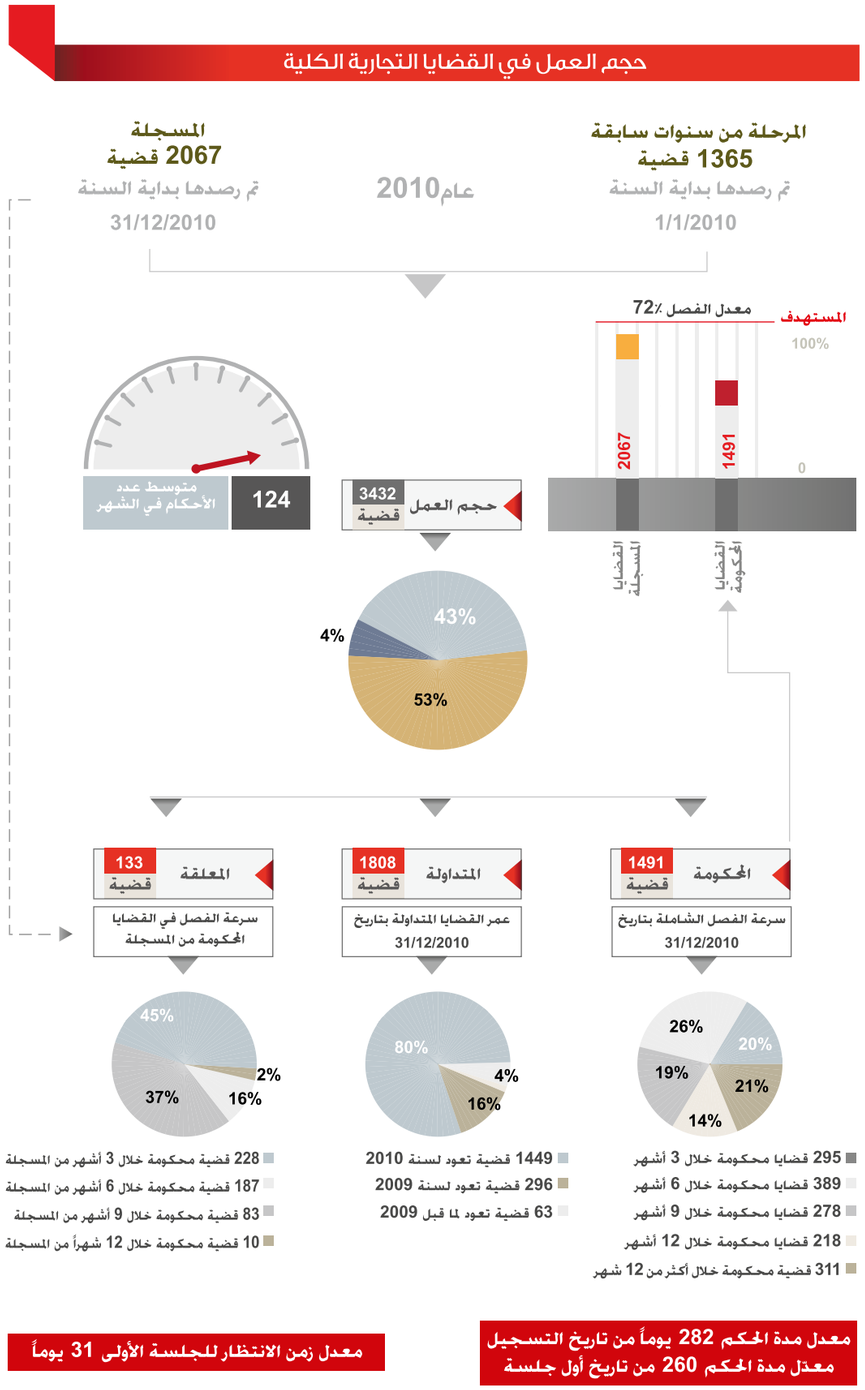

د- المحكمة العمالية الابتدائية:

ا. القضايا العمالية الجزئية [١٨]:

١,١ حجم العمل:

يشير الرسم البياني في الصفحة (٩٧) إلى أن إجمالي حجم العمل بلغ ٧٨٢٦ قضية في المحكمة العمالية الجزئية عام ٢٠١٠، منها ٦٨٠ قضية (ما نسبته ٩٪) مرحلة من سنوات سابقة تعود لسنة ٢٠٠٩ حيث تم رصدها بتاريخ ٢٠١٠/١/١، بالإضافة إلى عدد ٧١٤٦ قضية(ما نسبته ٩١٪) جديدة سُجلت خلال عام ٢٠١٠.

وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ لوحظ ارتفاع بعدد القضايا المسجلة في عام ٢٠١٠ بنسبة ٤٨٪ حيث تم تسجيل عدد ٧١٤٦ قضية في عام ٢٠١٠ بينما في عام ٢٠٠٩ فقد تم تسجيل ٤٨٣٧ قضية عمالية جزئية.

وبنهاية ٢٠١٠ تم فصل ٥٦٤٩ قضية (مقارنة ب ٤٠٥٣ قضية في ٢٠٠٩)، أي ما نسبته ٧٢٪، وترحيل ١٤٠٧ قضايا (متداولة) أي ما نسبته ١٨٪، وكان حجم القضايا المعلقة ٧٧٠ قضية أي ما نسبته ١٠٪ من إجمالي حجم العمل.

٢,١ سرعة الفصل الشاملة:

٩٠٪ من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر وهذا يعتبر أداء جيداً نظراً للزيادة في عدد القضايا المحكومة خلال ٣ أشهر والتي زادت بنسبة وقدرها ٣٤٪ في ٢٠١٠ مقارنة بـ ٢٠٠٩ (٣٧٨٤، ٥٠٨٧ للأعوام ٢٠٠٩ و٢٠١٠ على التوالي)، و يعد هذا الانجاز انعكاساً لاهتمام الدولة بحقوق العمال وسرعة الفصل في قضاياهم. كما يمكن ملاحظة أن ٨٪ من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٤ إلى ٦ أشهر، و٢٪ فقط تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٧ إلى ١٢ شهراً.

٣,١ معدل الفصل:

يلاحظ أن معدل الفصل في القضايا المحكومة قد وصل إلى نسبة ٧٩ ٪ حيث تم فصل ٥٦٤٩ قضية كنسبة من ٧١٤٦ قضية مسجلة في ٢٠١٠، ويعود الانخفاض في هذا المعدل بشكل رئيسي إلى زيادة في عدد القضايا المسجلة والتي زادت بنسبة وقدرها ٤٨ ٪ في عام ٢٠١٠ مقارنة ب ٢٠٠٩. ويرجع الانخفاض في المعدل كذلك إلى عدم وجود قضايا متداولة مرحلة عن سنوات قبل عام ٢٠٠٩ والتي تنتظر إصدار أحكام. كما هو موضح في المؤشر التالي رقم ٤,١.

وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ نلاحظ ارتفاعاً كبيراً بعدد القضايا المحكومة وصل إلى نسبة وقدرها ٣٩٪ في عام ٢٠١٠ حيث تم فصل ٥٦٤٩ قضية مقارنة بـ ٤٠٥٣ قضية في عام ٢٠٠٩ أي بزيادة وقدرها ١٥٩٦ قضية.

٤,١ عمر القضايا المرحلة:

القضايا المرحلة في نهاية عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١١ يبلغ عمر ٩٩ ٪ منها أقل عن ٣٦٥ يوماً من تاريخ تسجيلها أي أنها مسجلة في عام ٢٠١٠. وهذه النسبة جيدة جداً و تشير إلى أن كل القضايا المرحلة تقريباً هي قضايا حديثة باستثناء (تسع فقط) مرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام ٢٠٠٩.

(١٨) القضايا العمالية الجزئية: الدعاوى التي يرفعها العمال ضد جهات العمل في القطاع الخاص لحماية الحقوق الناتجة عن الرابطة العمالية بموجب عقود العمل التي ترعاها الوزارة المختصة . / وهي القضايا التي لا تتجاوز قيمة المطالبة فيها عن مبلغ مائة ألف درهم.

٥,١ سرعة الفصل في القضايا المحكومة من المسجلة:

في عام ٢٠١٠ تم فصل عدد ٥٠٠٨ قضايا من القضايا المسجلة في نفس العام والتي بلغت ٧١٤٦ قضية مسجلة في ٢٠١٠، وقد فصل عدد ٤٦٢٠ قضية من أصل ٥٠٠٨ قضايا محكومة، أي ما نسبته ٩٢٪ (مقارنة بـ ٩٥٪ في ٢٠٠٩)، في مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، وعلى الرغم من انخفاض المعدل بمقدار ٣ ٪ الا ان هناك زيادة بنسبة وقدرها ٣٠٪ في عدد القضايا المحكومة خلال ٣ أشهر من المسجلة في عام ٢٠١٠ (٤٦٢٠) مقارنة بعام ٢٠٠٩ (٣٥٤٨ قضية)، وخلال مدة من ٤ الى٦ أشهر تم فصل عدد ٣٤٤ قضية، أي ما نسبته ٧٪ وهناك ٤٤ قضية استغرقت مدة الحكم فيها بين ٧ إلى ١٢ شهراً.

٦,١ معدل مدة الحكم:

- **معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل:** حققت المحكمة العمالية الجزئية معدلاً في عام ٢٠١٠ حيث وصل إلى ٦٠ يوماً مقارنة بـ ٤٧ يوماً في عام ٢٠٠٩ ويرجع سبب ارتفاع معدل مدة الحكم إلى زيادة في عدد القضايا المحكومة في قياس هذا المعدل في عام ٢٠١٠ وبنسبة قدرها ٣٩٪ (٥٦٣٥ قضية) مقارنة بعام ٢٠٠٩ (٤٠٤٦ قضية).
- **معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة :** حققت المحكمة العمالية الجزئية في عام ٢٠١٠ معدلاً وصل الى ٤٣ يوماً من تاريخ أول جلسة مقارنة بـ ٣٦ يوماً من تاريخ أول جلسة في عام ٢٠٠٩.

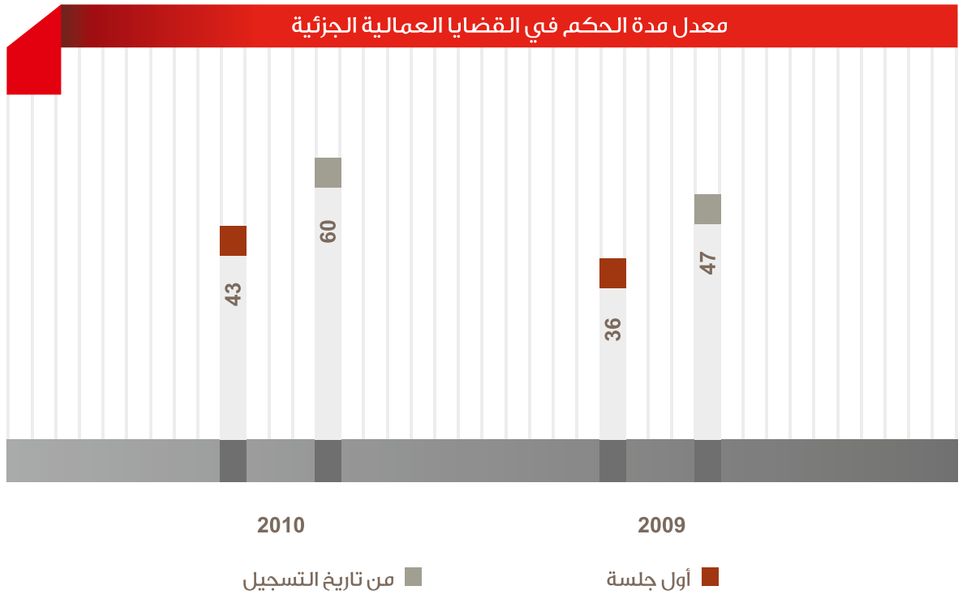

٧,١ معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى [١٩]:

تم تحقيق معدل زمن جيد لمعدل زمن الانتظار ٢٠١٠حيث بلغ في عام ٢٠١٠ الى ١٩ يوماً مقارنة بـ ١٠ أيام في عام ٢٠٠٩ ويعود سبب زيادة المعدل إلى تحقيق زيادة في عدد القضايا المسندة بنسبة ٤٨ ٪ في عام٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩ مما سبب في زيادة زمن الانتظار.

السنوات / المحاكم	٢٠٠٨		٢٠٠٩			٢٠١٠		
	عدد القضايا المسندة	المحقق	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق
المحكمة العمالية الجزئية	٢٠١٧	٩	٤٨٣٥	٢٢	١٠	٧١٣٤	٩	١٩

٨,١ دقة الأحكام في القضايا العمالية الجزئية:

النتائج في دقة الأحكام أدناه والمتمثلة في انخفاض نسبة التأييد بنسبة وقدرها ٠,٨٪ وارتفاع نسبة التعديل بنسبة وقدرها ٠,٥٪ عن عام ٢٠١٠ وهذه النتائج تعبر عن قدرة محاكم دبي على تقديم أداء متزن بين السرعة والدقة.

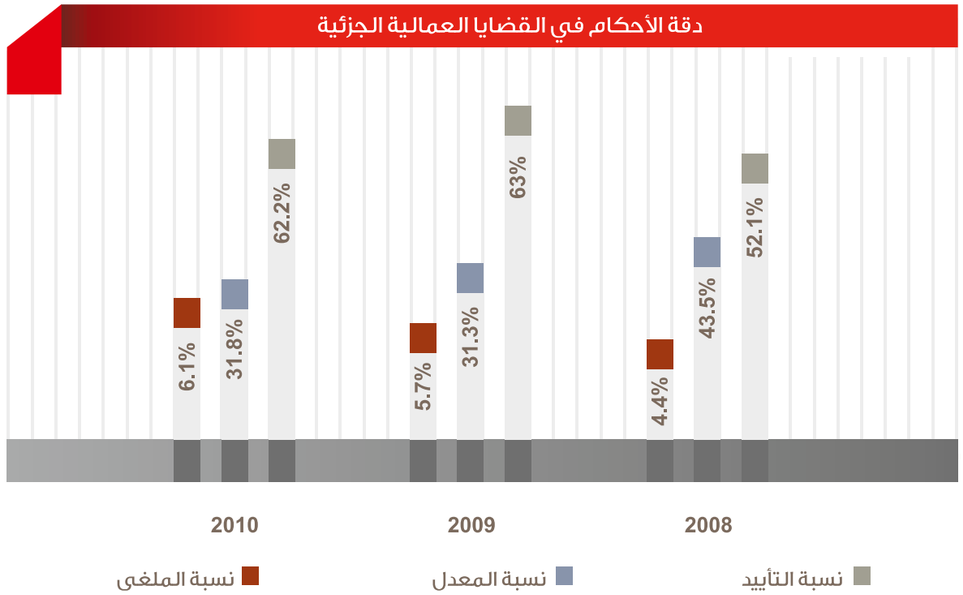

(١٩) معدل زمن الانتظار (معدل الإسناد): هو معدل الفترة من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ أول جلسة (ويتم احتسابه = مجموع الفترات للقضايا المسندة المسجلة خلال السنة من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة بالأيام مقسوما على عدد القضايا المسندة.

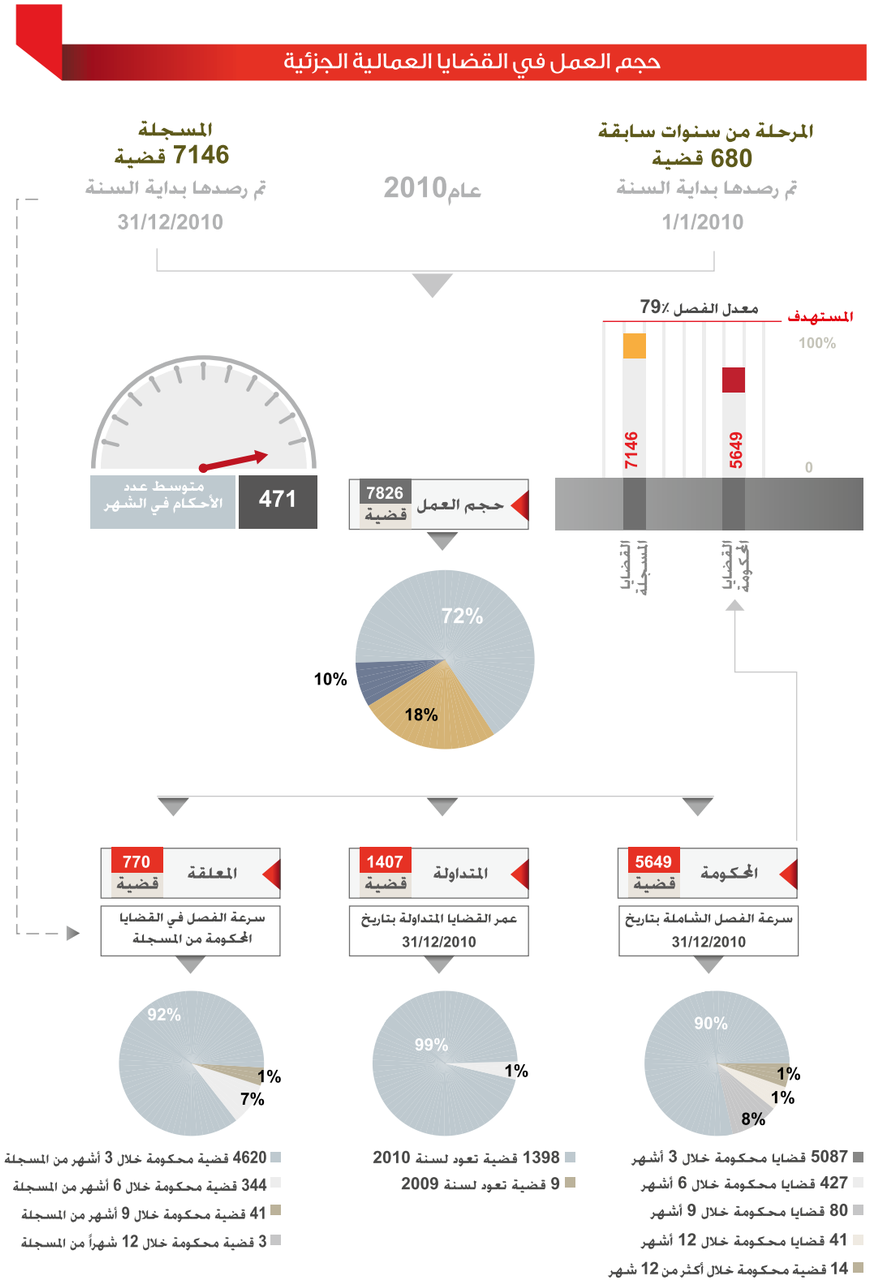

٢- القضايا العمالية الكلية [٢٠]:

١,٢ حجم العمل:

يشير الرسم البياني في الصفحة (١٠١) إلى أن إجمالي حجم العمل بلغ ١٤٤٩ قضية في المحكمة العمالية الكلية عام ٢٠١٠، منها ٣٥٦ قضية، أي ما نسبته ٢٥٪ مرحلة من سنوات سابقة تعود لسنة ٢٠٠٩ وما قبلها، حيث تم رصدها بتاريخ ٢٠١٠/١/١، بالإضافة إلى عدد ١٠٩٣ قضية (أي ما نسبته ٧٥٪) جديدة سُجلت خلال عام ٢٠١٠.

وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ لوحظ ارتفاع بعدد القضايا المسجلة في عام ٢٠١٠ بنسبة ١١٪ حيث تم تسجيل عدد ١٠٩٣ في عام ٢٠١٠ بينما في عام ٢٠٠٩ فقد تم تسجيل ٩٨٥ قضية عمالية كلية.

وبنهاية ٢٠١٠ تم فصل ٨٤١ قضية، أي ما نسبته ٥٨٪ (مقارنة بـ ٧٥٨ قضية في ٢٠٠٩)، وترحيل ٥٠٥ قضايا (متداولة) أي ما نسبته ٣٥٪ إلى عام ٢٠١١ وكان حجم القضايا المعلقة ١٠٣ قضايا، أي ما نسبته ٧٪ من إجمالي حجم العمل.

٢,٢ سرعة الفصل الشاملة:

إن نسبة القضايا المحكومة التي تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر قد سجلت نسبة وقدرها ٥٥٪ مع وجود زيادة في عدد القضايا المحكومة بلغت ١ ٪ في عام ٢٠١٠ (٤٦٤ قضية) مقارنة بعام ٢٠٠٩ (٤٥٩ قضية)، كما يمكن ملاحظة أن ٢٥٪ من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٤ إلى ٦ أشهر، ١٠٪ تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٧ إلى ٩ أشهر، ٥٪ فقط تم فصلها في مدة تتراوح بين ١٠ إلى ١٢ شهراً، و٥٪ فقط تم فصلها في مدة تزيد على ١٢ شهراً.

٣,٢ معدل الفصل:

إن معدل الفصل في القضايا المحكومة قد حقق نسبة فصل ثابتة و صلت إلى ٧٧٪ (مقارنة ب ٧٧٪ في عام ٢٠٠٩) حيث تم فصل ٨٤١ قضية كنسبة من ١٠٩٣ قضايا مسجلة في ٢٠١٠، و نتيجة هذا المعدل تعتبر طبيعية في المحاكم المتميزة حيث الأحكام في غالبيتها تكون في القضايا المسجلة في نفس السنة لعدم وجود كم من القضايا المرحلة من سنوات سابقة.

٤,٢ عمر القضايا المرحلة:

القضايا المرحلة في نهاية عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١١ يبلغ عمر ٩٨٪ منها أقل عن ٣٦٥ يوماً من تاريخ تسجيلها، أي أنها مسجلة في عام ٢٠١٠ وهذه النسبة ممتازة تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة ولا يوجد تكدس بها، كما أن ٢٪ (عدد ٧ قضايا فقط) من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام ٢٠٠٩، ويلاحظ انه يوجد قضيتان مرحلتان لما قبل ٢٠٠٩.

(٢٠) القضايا العمالية الكلية: هي القضايا التي تجاوز قيمة المطالبة فيها عن مبلغ مائة ألف درهم.

٥,٢ سرعة الفصل في القضايا المحكومة من المسجلة:

في عام ٢٠١٠ تم فصل عدد ٤٨٨ قضية من القضايا المسجلة في نفس العام والتي بلغت ١٠٩٣ قضية مسجلة، وقد فصل عدد ٣٣٤ قضية من أصل ٤٨٨ قضية محكومة أي ما نسبته ٦٨٪ (مقارنة بـ ٧١٪ في ٢٠٠٩)، في مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، وخلال مدة ٦ أشهر تم فصل عدد ٤٦٠ قضية ما نسبته ٩٤٪ (تراكمي)، وأما عن النسبة المتبقية ٥٪ فقد استغرق مدة الحكم فيها بين ٧ أشهر إلى ٩ أشهر ، ويلاحظ وجود ٣من القضايا التي تزيد مدة الفصل فيها أكثر عن ٩ أشهر وبلغت نسبتها ١٪.

٦,٢ معدل مدة الحكم:

- **معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل:** حققت المحكمة العمالية الكلية معدلاً في عام ٢٠١٠ حيث وصل إلى ١٤٦ يوماً مقارنة بـ ١٢٥ يوماً في عام ٢٠٠٩ ويرجع ذلك إلى الزيادة في عدد القضايا المحكومة والتي تمكنت المحكمة من تحقيق زيادة في عددها في ٢٠١٠ (٨٤١ قضية) وبنسبة قدرها ١٠٪ مقارنة بعام ٢٠٠٩ (٧٥٨ قضية).
- **معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة :** حققت المحكمة العمالية الكلية في عام ٢٠١٠ معدلاً وصل الى ١٣٠ يوماً من تاريخ أول جلسة مقارنة ب ١١٣ يوماً من تاريخ أول جلسة في عام ٢٠٠٩.

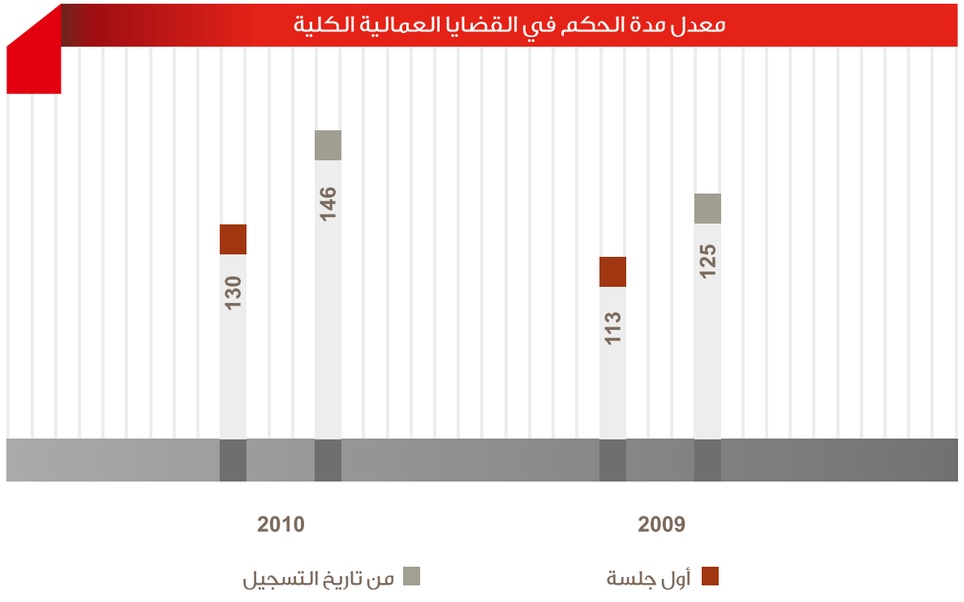

٧,٢ معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى [٢١]:

هناك ارتفاع في زمن الانتظار في عام ٢٠١٠ بواقع ٨ أيام مقارنة بعام ٢٠٠٩ ويرجع ذلك إلى زيادة في عدد القضايا العمالية الكلية المسندة بنسبة ١١ ٪ في عام٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩.

السنوات / المحاكم	٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠		
	عدد القضايا المسندة	المحقق	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق
المحكمة العمالية الكلية	٤٤٦	١٠	٩٨٤	٢٢	١١	١٠٩٠	٩	١٩

٨,٢ دقة الأحكام في القضايا العمالية الكلية:

يلاحظ من الرسم البياني ازدياد بمقدار ٣,٣٪ في نسبة التأييد في الأحكام العمالية بالمحكمة الابتدائية في عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩. وبالنظر إلى نسبة التعديل يلاحظ انخفاض ايجابي بمقدار ٤,٦٪ في نسبة التعديل مقارنة بعام ٢٠٠٩. وبالنسبة إلى معدل الإلغاء يتضح ارتفاع سلبي وقدره ١,٢٪ في عام ٢٠١٠.

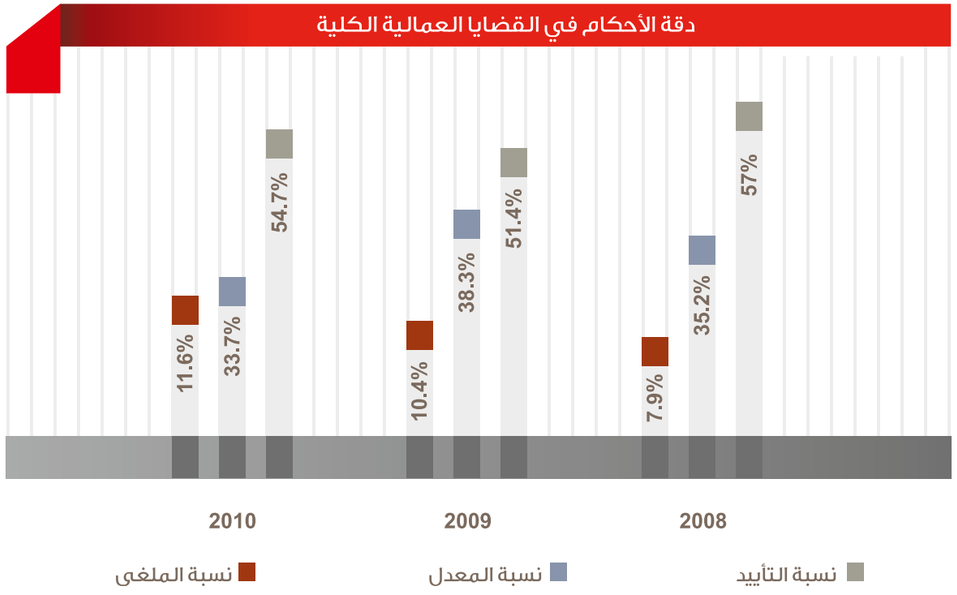

(٢١) معدل زمن الانتظار (معدل الإسناد): هو معدل الفترة من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ أول جلسة (ويتم احتسابه = مجموع الفترات للقضايا المسندة المسجلة خلال السنة من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة بالأيام مقسوما على عدد القضايا المسندة

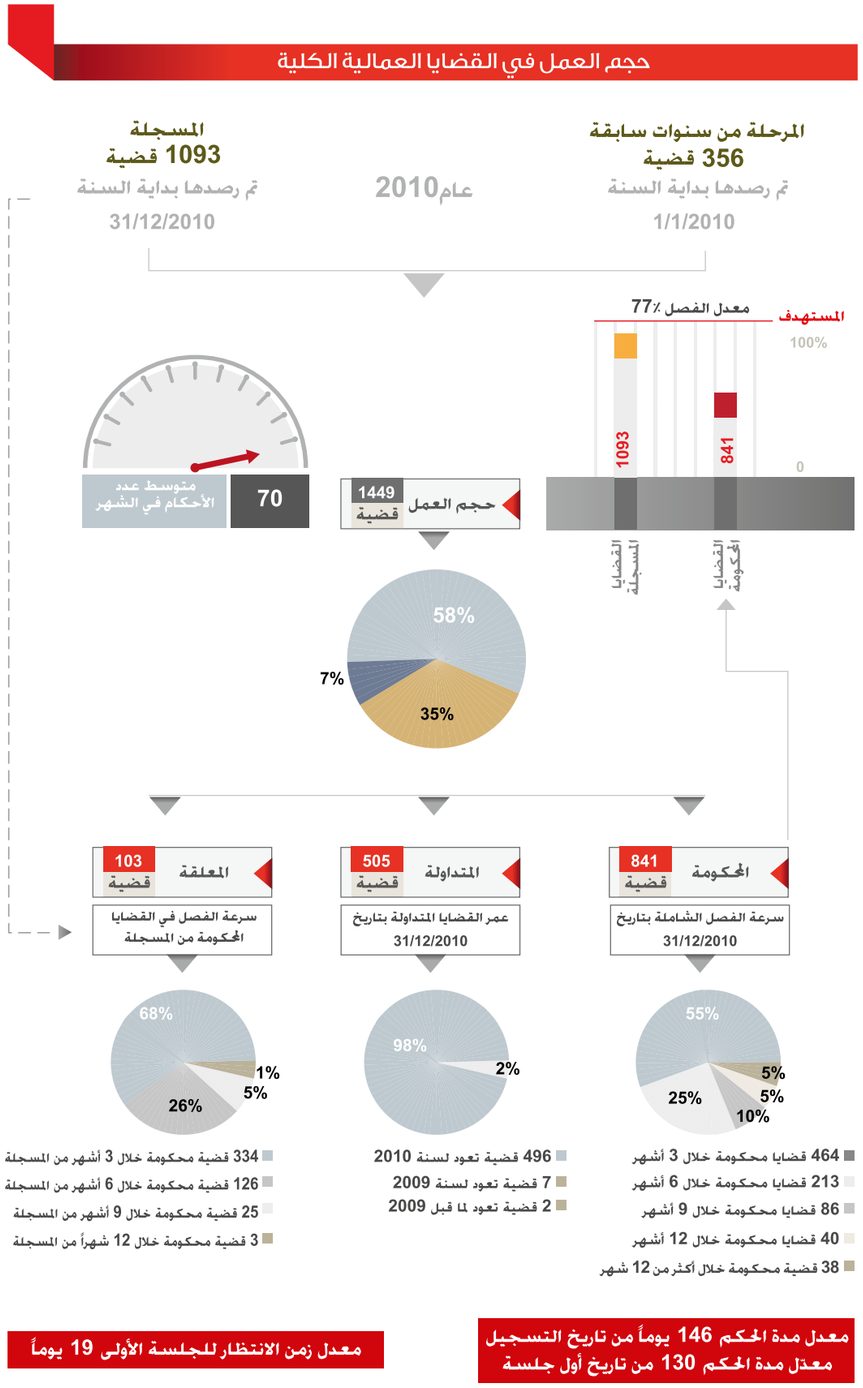

٩,٢ التسويات والصلح في القضايا العمالية:

يشير الرسم البياني التالي إلى أن تجربة تطبيق قاضي التحضير قد حققت نتائج ايجابية لافتة في عام ٢٠١٠ وصلت الى ٢١٨٧ قضية، أي ما نسبته ٣٤٪ والتي تعتبر السنة الثالثة للتطبيق مقارنة بالسابق ٢٠٠٩ حيث تم تسوية (١٩٦٢) دعوى عمالية في حين أنه في عام ٢٠٠٨ تم التسوية في (٩٤٨) دعوى فقط.

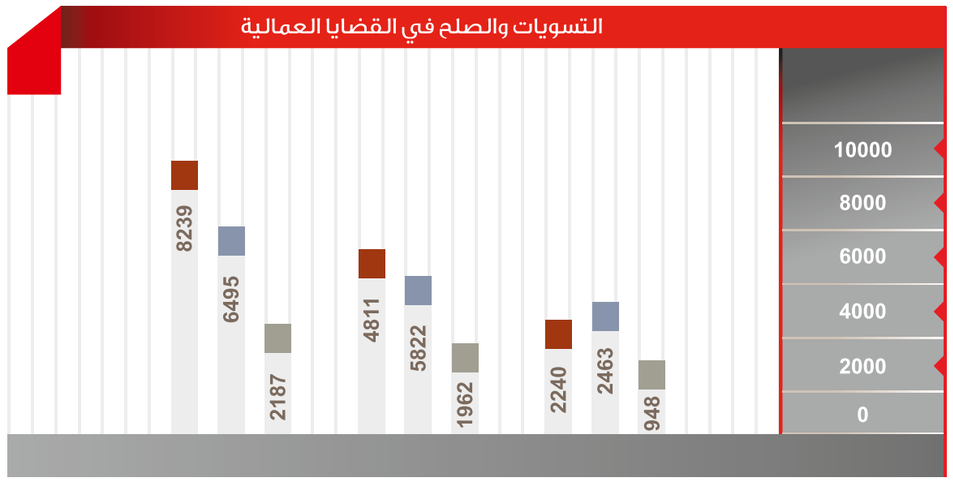

وفرت التجربة على حكومة دبي ملايين الدراهم لتخصيص بناء مستقل للمحكمة العمالية أجيز وأقر إنشاؤه من قبل محاكم دبي، وفي ظل وجود التجربة تم توفير موارد مادية على محاكم دبي، حيث إن من أهم متطلبات نجاحها توفير البيئة المكانية المناسبة لاستيعاب الأطراف وتهيئتهم للصلح بعيداً تماماً عن قاعات المحاكمة وغرف المداولة فجاء إيجاد البديل المناسب وهو عقد الصلح في مكاتب القضاة بدلا من قاعات المحاكمة، وتم توفير برنامج الكتروني لحساب المستحقات العمالية بسواعد وإمكانيات أحد القضاة مما وفر قيمة شراء الدائرة له، ومجهود إعداده، كما استثمرت فائدته لدى الدوائر العمالية الأخرى التي لم يتحقق الصلح فيها مما وفر على القضاة عناء احتساب المستحقات العمالية الذي قد تشوبه نواقص، وبالمقابل تم توفير موارد بشرية من أعداد القضاة وأمناء السر يصل عددهم إلى عشرة أفراد في ظل ظروف التعامل مع الدعاوى على النحو السابق أو المتعارف عليه.

كما وفرت التجربة جهداً على مراسلي دائرة المحاكم من الانتقال المتكرر وشبه الدائم لوزارة العمل حيث لم تعد هناك دواعٍ لتوفير وثائق من الوزارة كما في السابق، تحقق الاستفادة غير المتوقعة لدى المتخاصمين حيث إن الصلح وفرّ عليهم المصروفات وبدلات الانتقال أثناء مراجعة المحاكم أو الدفع لموكلين للدفاع عنهم وعناء الانتظار لصدور الحكم.

قدمت التجربة حافزاً ايجابياً للقاضي وانجازاً مثمراً في كل نتائجها، ففي حال الصلح وفرت على القاضي جهداً مطولاً للدراسة وكتابة الأحكام في حين استثمر هذا المجهود في القضايا الأكثر صعوبة وتعقيداً، وفي حال عدم الصلح فإن القاضي الذي أحيل له ملف الدعوى سيحكم من واقع ملف اكتملت وثائقه ومعطياته، فقد تم تجهيزه وإعداده مسبقاً من قبل قاض سابق، وقد امتد أثر التجربة إلى محكمة الاستئناف حيث إن تحقق الصلح خفضت نسبة القضايا العمالية المستأنفة، لذلك فقد وصل عدد الدعاوى المستأنفة بعد التطبيق من شهر مارس وحتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٨ (٧٧٢) دعوى، في حين أنه في العام السابق (٢٠٠٧) بلغ عددها (١٠٦٣) دعوى عن ذات المدة، وهو ما وفر على محكمة الاستئناف زيادة عدد القضاة واستغلال القضاة الحاليين وعددهم ٣ قضاة للعمل في دوائر أخرى.

ه- المحكمة العقارية الابتدائية:

١. القضايا العقارية الجزئية [٢٢]:

١,١ حجم العمل:

يشير الرسم البياني في الصفحة (١٠٦) إلى أن إجمالي حجم العمل بلغ ٢٤ قضية في المحكمة العقارية الجزئية عام ٢٠١٠، وبلغ عدد القضايا مرحلة (١٢ قضية) من عام ٢٠٠٩ حيث تم تأسيس هذه المحكمة المختصة خلال عام ٢٠٠٨. وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ لوحظ انخفاض بعدد القضايا المسجلة في عام ٢٠١٠ بنسبة ٨١ ٪ حيث تم تسجيل عدد (١٢) في عام ٢٠١٠ بينما في عام ٢٠٠٩ فقد تم تسجيل (٦٣) قضية. وبنهاية ٢٠١٠ تم فصل ١٤ قضية أي ما نسبته ٥٨٪، وترحيل ١٠ قضايا (متداولة) أي ما نسبته ٤٢٪ إلى عام ٢٠١١م.

٢,١ سرعة الفصل الشاملة:

٢١٪ من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، حيث تم فصل ٣ قضايا من إجمالي القضايا المحكومة البالغة ١٤ قضية خلال ٣ أشهر وهناك قضيتان فصلتا خلال ٤-٦ أشهر والتي تمثل نسبة وقدرها ١٤٪ وهناك ٥ قضايا حكمت خلال ١٠-١٢ شهراً والتي تمثل نسبة ٣٦٪، كما أن عدد القضايا التي تم فصلها خلال ١٢ شهراً فاكثر بلغت ٤ قضايا بنسبة ٢٩٪. يلاحظ أن معدل الفصل في القضايا المحكومة قد وصل إلى نسبة ١١٧٪ (مقارنة ٨٤٪ في عام ٢٠٠٩) حيث تم فصل ١٤ قضية كنسبة من القضايا المسجلة ١٢ في ٢٠١٠.

٣,١ عمر القضايا المرحلة:

القضايا المرحلة في نهاية عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٠٩ يبلغ عمر ٧٠٪ منها أقل من ٣٦٥ يوماً من تاريخ تسجيلها أي أنها مسجلة في عام ٢٠١٠، وهذه النسبة ممتازة تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة لا يوجد تكدس بها، كما أنه توجد قضايا مرحلة وعددها ٣يعود تاريخ تسجيلها إلى عام ٢٠٠٩.

(٢٢) القضايا العقارية الجزئية: وهي القضايا التي تتعلق بالمنازعات والخصومات المترتبة والناتجة عن المعاملات والعقود الماسة والمتصلة بحقوق الملكية وأية حقوق عينية أو تابعة تتعلق بالعقار وتستثنى من ذلك الروابط الإيجارية. / هي القضايا التي لا تتجاوز قيمة المطالبة فيها عن مبلغ مائة ألف درهم.

٤,١ سرعة الفصل في القضايا المحكومة من المسجلة:

في هذا العام ٢٠١٠ تم فصل عدد ٤ قضايا من القضايا المسجلة في نفس العام والتي بلغت ١٢ قضية مسجلة. وقد فصل ٣ من أصل ٤ قضايا محكومة، أي ما نسبته ٧٥٪ في مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، وخلال مدة ٦ أشهر تم فصل ١ قضية ما نسبته ٢٥٪.

٥,١ معدل مدة الحكم:

- **معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل:** حققت المحكمة العقارية الجزئية معدلاً في عام ٢٠١٠ وصل إلى ٣٢٩ يوماً مقارنة بـ ٧٤ يوماً في عام ٢٠٠٩ إضافة إلى تحقيق انخفاض ملحوظ في عدد القضايا المحكومة في ٢٠١٠ (١٤ قضية) في قياس هذا المعدل مقارنة بعام ٢٠٠٩ (٥٣قضية).
- **معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة :** حققت المحكمة العقارية الجزئية في عام ٢٠١٠ معدلاً وصل الى ٣١٣ يوماً من تاريخ أول جلسة مقارنة بـ ٥٩ يوماً من تاريخ أول جلسة في عام ٢٠٠٩.

معدل مدة الحكم في القضايا العقارية الجزئية

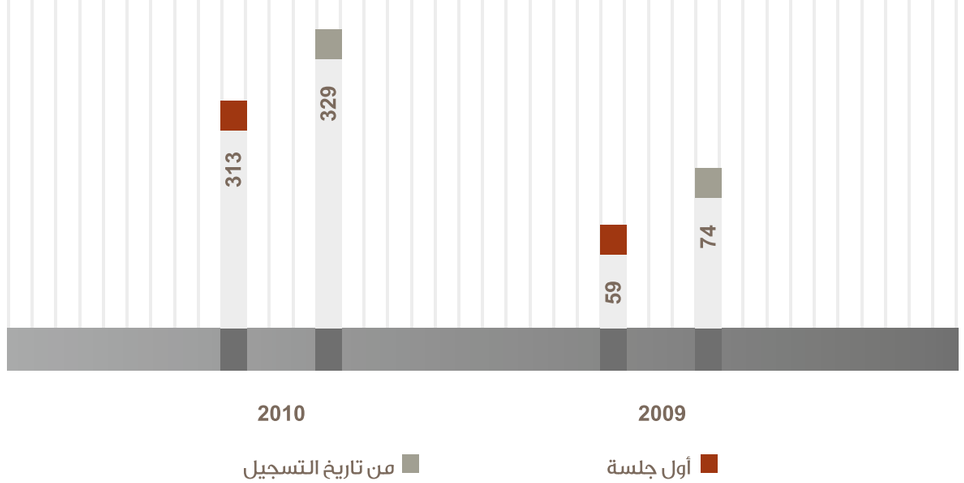

٦,١ معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى [٢٣]:

انخفض معدل زمن الانتظار في ٢٠١٠ الى ١٩ يوماً مقارنة ب ٢٢ يوماً في عام ٢٠٠٩ وذلك للانخفاض في عدد القضايا المسندة بنسبة ٩٩ ٪ في عام٢٠١٠ (١٢ قضية)مقارنة بعام ٢٠٠٩(١٤١٣ قضيه).

(٢٣) معدل زمن الانتظار (معدل الإسناد): هو معدل الفترة من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ أول جلسة (ويتم احتسابه = مجموع الفترات للقضايا المسندة المسجلة خلال السنة من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة بالأيام مقسوما على عدد القضايا المسندة.

السنوات / المحاكم	٢٠٠٨		٢٠٠٩			٢٠١٠		
	عدد القضايا المسندة	المحقق	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق
المحكمة العقارية الجزئية	١٨٣	١٥	١٤١٣	٠	٢٢	١٢	١٤	١٩

٧,١ دقة الأحكام في القضايا العقارية (الجزئية):

الأداء العام ممتاز في ٢٠١٠ فيما يتعلق بدقة الأحكام في القضايا العقارية الجزئية، حيث بلغت نسبة التأييد ١٠٠٪، تعتبر نسب دقة الأحكام في القضايا العقارية الجزئية إيجابية، حيث إنها استحدثت في عام ٢٠٠٨ وبالتالي لم تستقر لها أحكام استئناف سابقة او مبادئ قانونية ترسيها محكمة الاستئناف.

دقة الاحكام في القضايا العقارية الجزئية

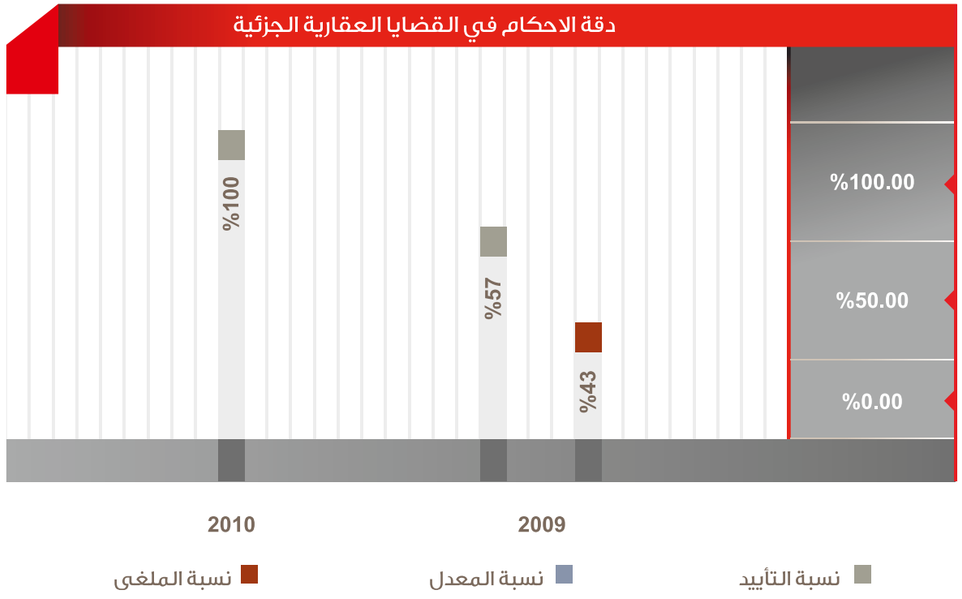

حجم العمل في القضايا العقارية الجزئية

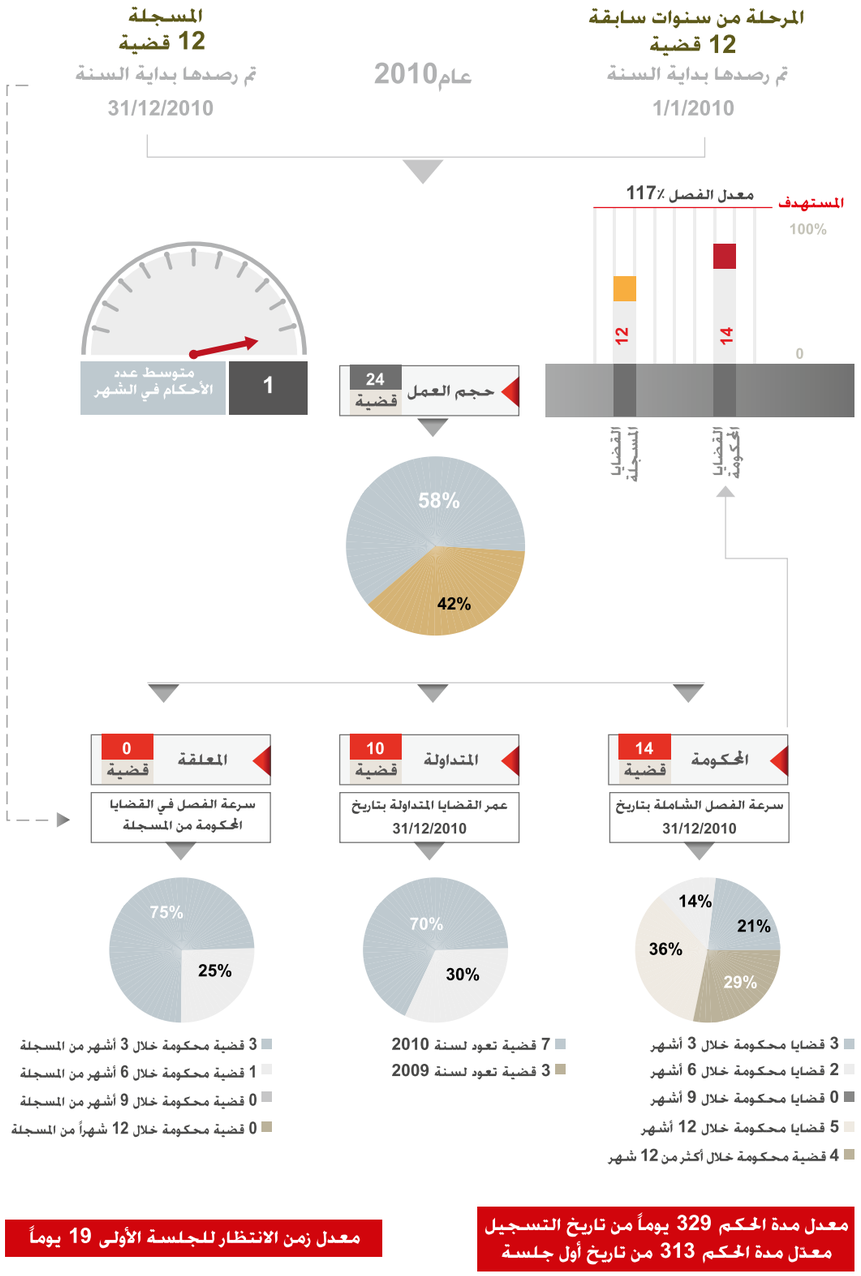

معدل مدة الحكم 329 يوماً من تاريخ التسجيل
معدل مدة الحكم 313 من تاريخ أول جلسة

معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى 19 يوماً

٢. القضايا العقارية الكلية [٢٤]:

١,١ حجم العمل:

يشير الرسم البياني في الصفحة (١١٠) إلى أن إجمالي حجم العمل بلغ ٢٣٠٤ قضايا في المحكمة العقارية الكلية عام ٢٠١٠.

وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ لوحظ انخفاض بعدد القضايا المسجلة في عام ٢٠١٠ بنسبة ٣١٪ حيث تم تسجيل عدد (١٠٦٣) في عام ٢٠١٠ بينما في عام ٢٠٠٩ فقد تم تسجيل (١٥٤١) قضية.

وبنهاية ٢٠١٠ تم فصل ٩٣٩ قضية، أي ما نسبته ٤١٪، وترحيل ١٣٤٩ قضية (متداولة) أي ما نسبته ٥٨٪ إلى عام ٢٠١١ وكان حجم القضايا المعلقة ١٦ قضية أي ما نسبته ١٪ من إجمالي حجم العمل.

٢,١ سرعة الفصل الشاملة:

١٠٪ من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، كما يمكن ملاحظة أن ١٨٪ من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٤ إلى ٦ أشهر، و نسبة ٢٥٪ فقط تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٧ إلى ٩ أشهر، و٢١٪ فقط تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ١٠ إلى ١٢ شهراً، و ٢٦٪ تم فصلها في مدة تزيد على ١٢ شهراً.

٣,١ معدل الفصل:

يلاحظ من خلال الرسم البياني أن معدل الفصل في القضايا المحكومة قد حقق نسبة ٨٨٪ (مقارنة ب ٢٤٪ في عام ٢٠٠٩) حيث تم فصل ٩٣٩ قضية مقارنة ١٠٦٣ قضايا مسجلة في ٢٠١٠. وهي نسبة جيدة نظراً لحداثة هذه المحكمة وطبيعة القضايا المسجلة بها.

٤,١ عمر القضايا المرحلة:

القضايا المرحلة في نهاية عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١١ يبلغ عمر ٦٧٪ منها أقل عن ٣٦٥ يوماً من تاريخ تسجيلها أي أنها مسجلة في عام ٢٠١٠ . كما أن ٣٢ ٪ (عدد ٤٤٠ قضية) فقط من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام ٢٠٠٩، كما يوجد ٧ قضايا ما قبل ٢٠٠٩ حيث بلغت نسبتها ١٪.

٥,١ سرعة الفصل في القضايا المحكومة من المسجلة:

في عام ٢٠١٠ تم فصل عدد ١٥٥ قضية من القضايا المسجلة في نفس العام والتي بلغت ١٠٦٣ قضية مسجلة، وقد فصل عدد ٥٨ قضية من أصل ١٥٥ قضية محكومة، أي ما نسبته ٣٧٪ في مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، وخلال مدة ٦ أشهر تم فصل ١١٥ قضية والتي أي ما نسبته ٧٤٪ (تراكمي)، وتم فصل ٢٩ قضية محكومة أي بنسبة ١٩٪ في مدة من ٧-٩ أشهر، وأما عن النسبة المتبقية ٧ ٪ تمثل ١١ قضية فقط لقد استغرقت مدة الحكم فيها أكثر عن ٩ أشهر.

(٢٤) القضايا العقارية الكلية: هي القضايا التي تجاوز قيمة المطالبة فيها عن مبلغ مائة ألف درهم أو الغير مقدرة القيمة.

٦,١ معدل مدة الحكم:

- **معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل:** حققت المحكمة العقارية الكلية معدل ٣٠٤ أيام في عام ٢٠١٠ مقارنة بـ ١٥٣ يوماً في عام ٢٠٠٩ ويرجع الارتفاع في ٢٠١٠ (٩٢٦ قضية) هذا المعدل إلى الزيادة الملحوظة في عدد القضايا المحكومة حيث بلغت نسبة الزيادة ١٤٧٪ في قياس هذا المعدل مقارنة بعام ٢٠٠٩ حيث بلغت (٣٦٥ قضية).
- **معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة:** حققت المحكمة العقارية الكلية في عام ٢٠١٠ معدلاً وصل الى ٢٨٤ يوماً من تاريخ أول جلسة مقارنة ب ١٣٩ يوماً من تاريخ أول جلسة في عام ٢٠٠٩.

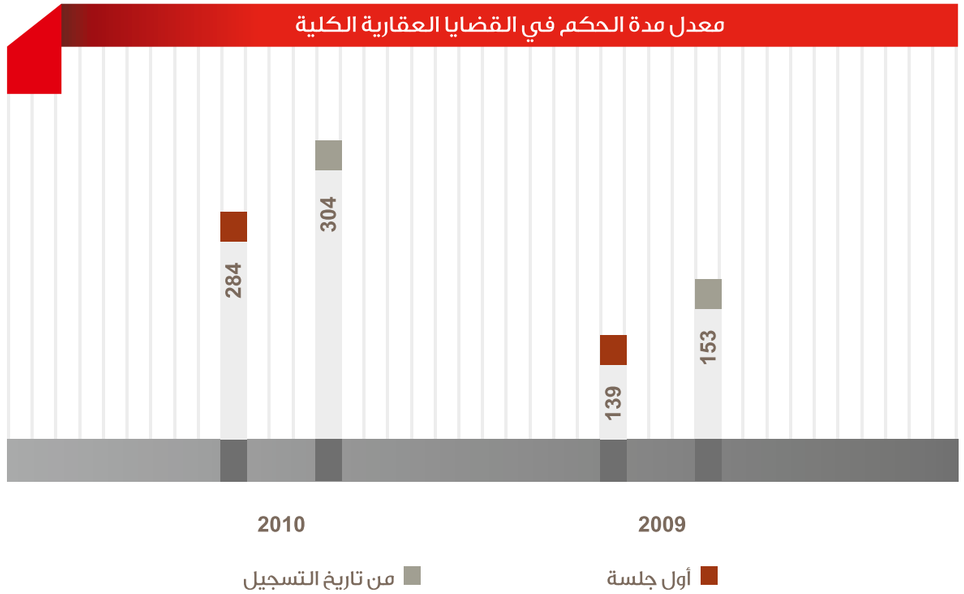

٧,١ معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى [٢٥]:

ارتفع معدل زمن الانتظار في ٢٠١٠ إلى (٣٣) يوماً مقارنة بـ (١٩) يوماً في عام ٢٠٠٩.

السنوات / المحاكم	٢٠٠٨		٢٠٠٩			٢٠١٠		
	عدد القضايا المسندة	المحقق	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق
المحكمة العقارية الكلية	١٣٧	١٤	١٥٤٠	–	١٩	١٠٥٨	١٦	٣٣

(٢٥) معدل زمن الانتظار (معدل الإسناد): هو معدل الفترة من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ أول جلسة (ويتم احتسابه = مجموع الفترات للقضايا المسندة المسجلة خلال السنة من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة بالأيام مقسوما على عدد القضايا المسندة.

٨,١ دقة الأحكام في القضايا العقارية:

بلغت نسبة التأييد ٧١,٦٪ حيث بلغت نسبة الزيادة مقارنة بعام ٢٠٠٩ ٧,٥٪، وبالنسبة إلى نسبة التعديل بلغت ٨,٤٪، وبلغت نسبة الملغي ٢٠ ٪.

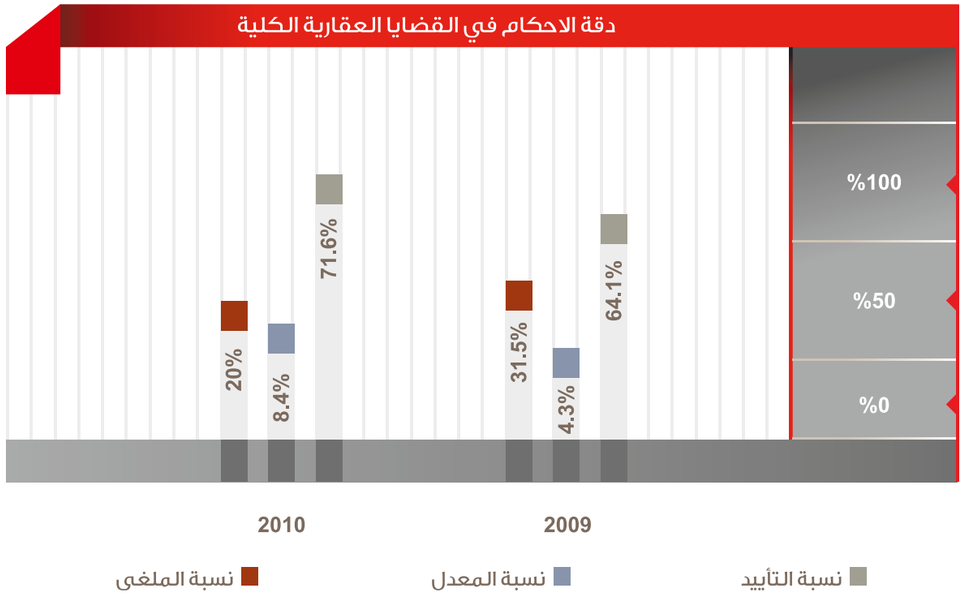

حجم العمل في القضايا العقارية الكلية

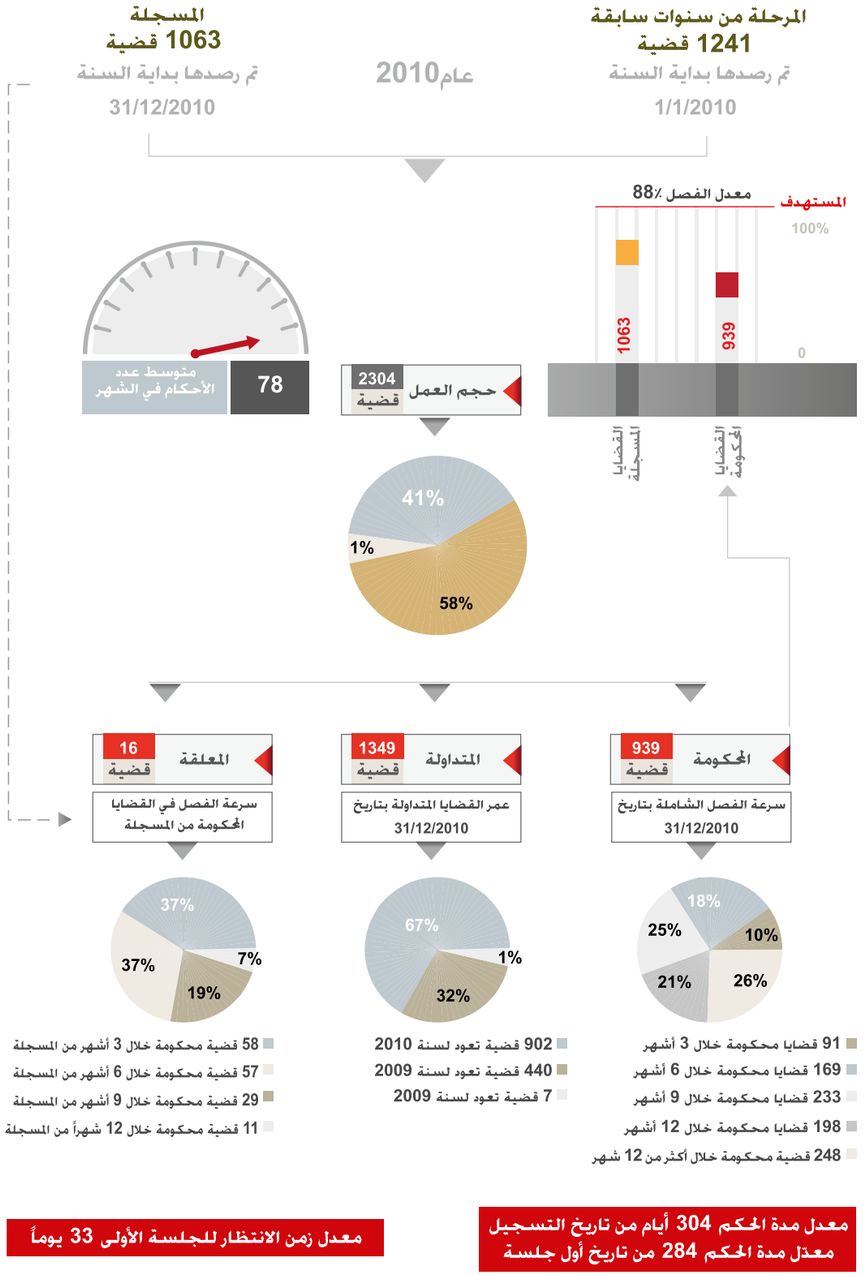

معدل مدة الحكم 304 أيام من تاريخ التسجيل
معدل مدة الحكم 284 من تاريخ أول جلسة

معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى 33 يوماً

- محكمة الأحوال الشخصية:

تطبيق نظام المحاكم المسائية في محكمة الأحوال الشخصية:

في خطوة تهدف إلى التخفيف والتسهيل على المراجعين الذين تحول ظروف عملهم وانشغالاتهم دون إمكانية الحضور ومراجعة محاكم دبي خلال الفترة الصباحية، تقرر إنشاء دائرة مسائية للنظر في الاعلامات الشرعية مراعاة ظروف العديد من المراجعين الذين لا يملكون الوقت الكافي لمراجعة المحكمة ومتابعة الاعلامات الشرعية الخاصة بهم تحديداً في الفترة الصباحية، وذلك عبر إنشاء هذه الدائرة المسائية للنظر في هذه الطلبات.

وقد تم تخصيص يومي الاثنين والأربعاء من كل أسبوع للنظر في الملفات خلال الفترة المسائية من الساعة الخامسة مساءً، وتنظر الدائرة القضائية المكونة من قاضٍ فرد وأمين سر بدءاً من شهر أكتوبر ٢٠٠٩ في كل جلسة معدل ٤ قضايا أعلامات حصر الميراث، كما بلغ إجمالي الجلسات منذ إطلاق المبادرة ٤٢ جلسة يساند هذه المبادرة الطاقم الوظيفي الذي يعمل بقسم خدمات الأحوال الشخصية في الفترة المسائية ويدير نظام متابعة الجلسات وتنفيذ قراراتها قسم قضايا الأسرة كفريق عمل يساند أعمال محكمة الأحوال الشخصية لتحقيق التوجهات والخطط التحسينية ضمن برامج الخطة الاستراتيجية مع جعل فترة نهاية الدوام مفتوحاً ومعتمداً على عدد المعاملات الواردة، وذلك تماشياً مع الخطة الاستراتيجية لمحاكم دبي.

وبناء على تطبيق هذه المبادرة تم تطوير هذه الخدمة حيث عمل فريق تطوير العمل المؤسسي بمحكمة الأحوال الشخصية على وضع تصور لتحويل اعلامات حصر الميراث إلى شهادات تصدر مباشرة دون الحاجة لفتح ملف دعوى وتحديد جلسة والبرنامج الزمني للتطبيق هو ١٥ - يناير - ٢٠١١.

ا. قضايا أحوال نفس مسلمين [٢٦]:

١,١ حجم العمل:

يشير الرسم البياني في الصفحة (١١٥) إلى أن إجمالي حجم العمل بلغ ٢٠٠٢ قضية في قضايا أحوال نفس مسلمين عام ٢٠١٠، منها ٥٩٧ قضية (ما نسبته ٣٠٪) مرحلة من سنوات سابقة تعود لسنة ٢٠٠٩ وما قبلها حيث تم رصدها بتاريخ ٢٠١٠/١/١، بالإضافة إلى عدد ١٤٠٥ (ما نسبته ٧٠٪) قضية جديدة سُجلت خلال عام ٢٠١٠.

وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ لوحظ ارتفاع بعدد القضايا المسجلة في عام ٢٠١٠ قُدر بنسبة ٥٪ حيث تم تسجيل عدد ١٤٠٥ قضية في عام ٢٠١٠ بينما في عام ٢٠٠٩ فقد تم تسجيل ١٣٤١ قضية. وبنهاية ٢٠١٠ تم فصل ٩١٩ قضية أي ما نسبته ٤٦٪، وترحيل ٧٦٦ قضية (متداولة) أي ما نسبته ٣٨٪ إلى ٢٠١١ وكان عدد القضايا المعلقة ٣١٧ قضية، أي ما نسبته ١٦٪ من إجمالي حجم العمل.

(٢٦) قضايا أحوال نفس مسلمين: هي من دعاوى الأحوال الشخصية التي يهدف بها إلى حماية المراكز القانونية المتصلة بنظام الأسرة كالخطبة والزواج وحقوق الزوجين والطلاق وما يترتب عليه وعلى التفريق من حقوق وآثار ، وكذلك إثبات ونفي النسب بين الأقارب. / هي نوع من أنواع القضايا الشرعية وتتعلق بالقضايا الأسرية للمسلمين.

٢,١ سرعة الفصل الشاملة:

٦٠ ٪ من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، كما يمكن ملاحظة أن ٢١٪ من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٤ إلى ٦ أشهر، ١٠٪ فقط تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٧ إلى ٩ أشهر، و٥٪ فقط تم فصلها في مدة تتراوح بين ١٠ إلى ١٢ شهراً، و٤٪ فقط تم فصلها في مدة تزيد على ١٢ شهراً.

٣,١ معدل الفصل:

بلغ معدل الفصل ٦٥٪ في عام ٢٠١٠ (مقارنة بمعدل ٧٣٪ في ٢٠٠٩) حيث تم فصل ٩١٩ قضية مقارنة بـ ١٤٠٥ قضية مسجلة في ٢٠١٠.

وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ سُجل انخفاض في عدد القضايا المحكومة في عام ٢٠١٠ حيث تم فصل ٩١٩ قضية مقارنة بـ ٩٧٩ قضية في عام ٢٠٠٩.

٤,١ عمر القضايا المرحلة:

القضايا المرحلة في نهاية عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١١ يبلغ عمر ٧٤ ٪ منها أقل عن ٣٦٥ يوماً من تاريخ تسجيلها أي أنها مسجلة في عام ٢٠١٠، كما أن ٧٪ من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام ٢٠٠٩، وهناك نسبة ١٩٪ يعود تاريخ تسجيلها إلى ما قبل ٢٠٠٩.

٥,١ سرعة الفصل في القضايا المحكومة من المسجلة:

في عام ٢٠١٠ تم فصل عدد ٥٦٥ قضية من القضايا المسجلة في نفس العام والتي بلغت ١٤٠٥ قضايا مسجلة، وقد فصل عدد ٤٢٥ قضية من أصل ٥٦٥ قضية محكومة أي ما نسبته ٨٠٪ في مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، وخلال مدة ٦ أشهر تم فصل عدد ٥٣٦ قضية من أصل ٥٦٥ أي ما نسبته ٩٥٪ (تراكمي)، وأما عن النسبة المتبقية (٥٪ فقط) فقد استغرقت مدة الحكم فيها بين ٧ أشهر إلى سنة .

٦,١ معدل مدة الحكم:

- **معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل:** حققت محكمة أحوال نفس مسلمين معدلاً في عام ٢٠١٠ حيث وصل إلى ١٣٣ يوماً مقارنة بـ ١٣٨ يوماً في عام ٢٠٠٩ إضافة إلى انخفاض بسيط في عدد القضايا المحكومة في قياس هذا المعدل مقارنة بعام ٢٠٠٩.
- **معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة :** حققت محكمة أحوال نفس مسلمين في عام ٢٠١٠ معدلاً وصل الى ١١٨ يوماً من تاريخ أول جلسة مقارنة بـ ١٢٤ يوماً من تاريخ أول جلسة في عام ٢٠٠٩.

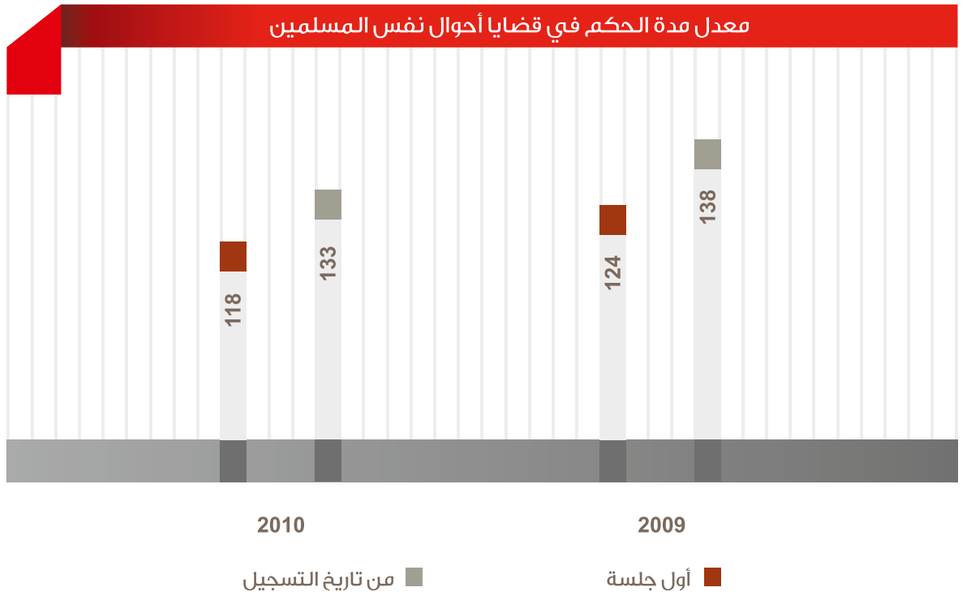

٧,١ معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى [٢٧]:

تم تحقيق معدل زمن الانتظار حيث حقق ١٨ يوماً في ٢٠١٠ بالإضافة إلى زيادة في إجمالي عدد قضايا مسندة حيث بلغ ١٤٠٠ قضية في عام ٢٠١٠ كما هو موضح في الجدول أدناه.

السنوات / المحاكم	٢٠٠٨		٢٠٠٩			٢٠١٠		
	عدد القضايا المسندة	المحقق	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق
محكمة أحوال نفس مسلمين	١٣٥٣	١٣	١٣٤١	١٤	١٤	١٤٠٠	٢٣	١٨

(٢٧) معدل زمن الانتظار (معدل الإسناد): هو معدل الفترة من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ أول جلسة (ويتم احتسابه = مجموع الفترات للقضايا المسندة المسجلة خلال السنة من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة بالأيام مقسوما على عدد القضايا المسندة

٨,٢ دقة الأحكام في القضايا أحوال نفس مسلمين:

بلغت نسبة التأييد ٤٩ ٪، ونسبة التعديل ٦ ,٢٣٪ كما بلغت نسبة الملغى ٤ ,٢٧ ٪.

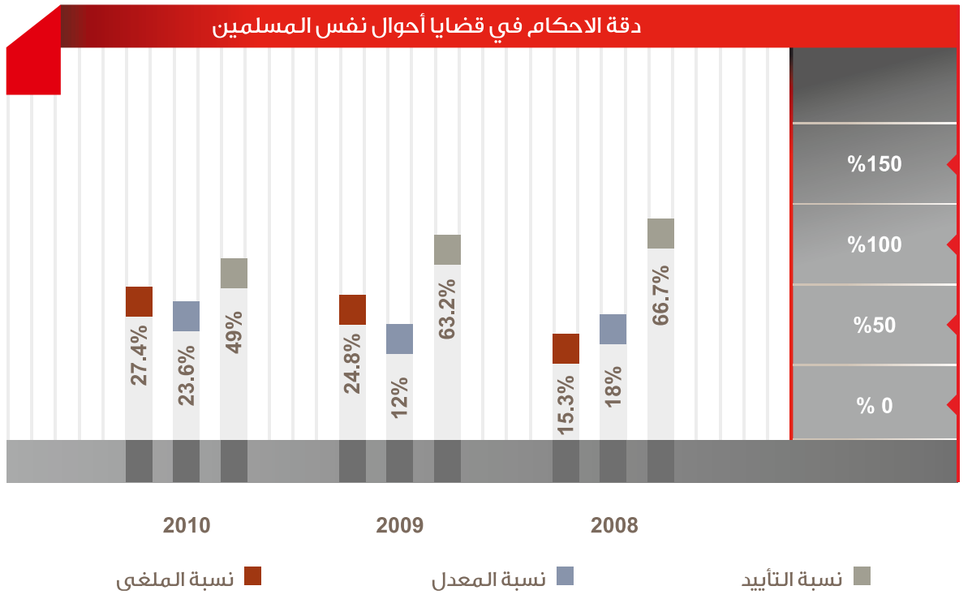

حجم العمل في قضايا أحوال نفس مسلمين

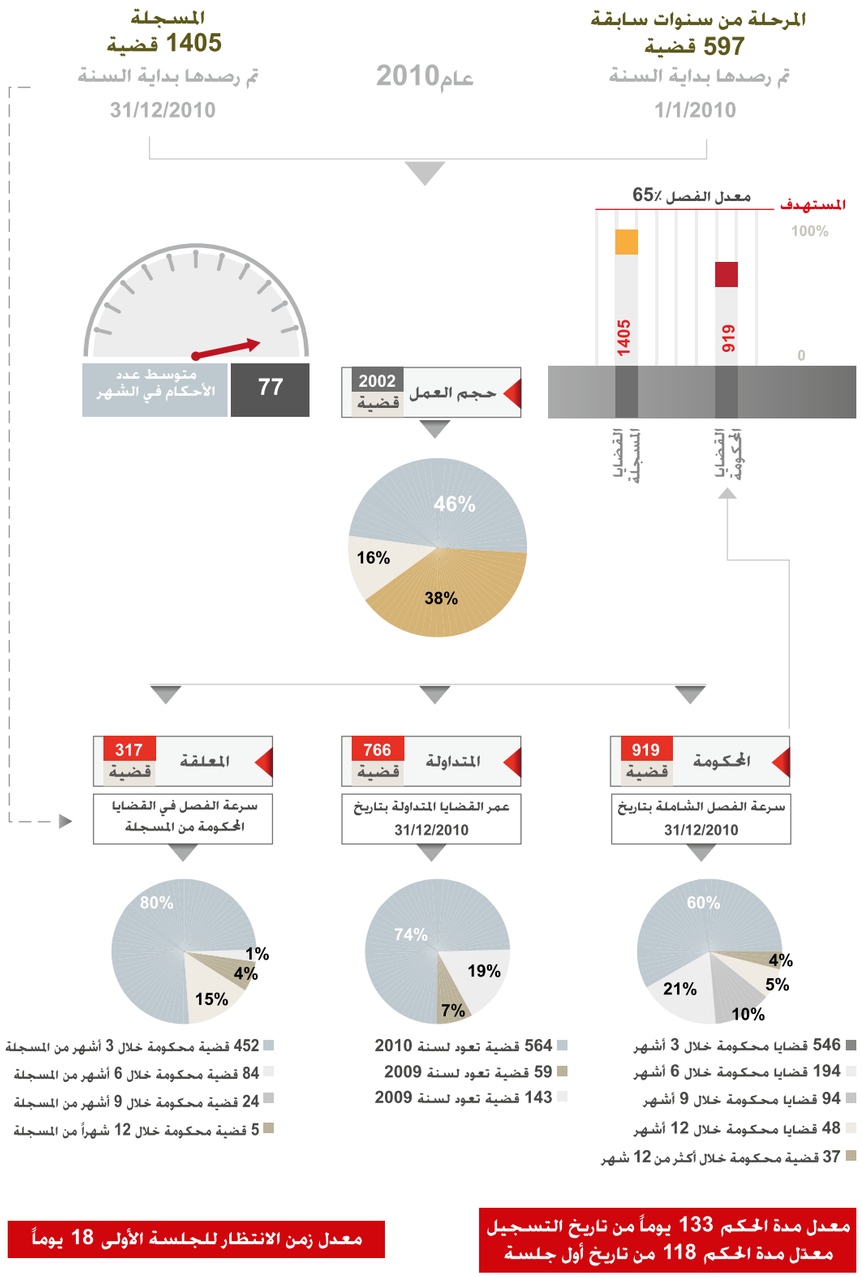

معدل مدة الحكم 133 يوماً من تاريخ التسجيل
معدل مدة الحكم 118 من تاريخ أول جلسة

معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى 18 يوماً

٢. قضايا أحوال نفس غير المسلمين [٢٨]:

١,١ حجم العمل:

يشير الرسم البياني في الصفحة (١١٨) إلى أن إجمالي حجم العمل بلغ ٢٢٦ قضية في قضايا أحوال نفس غير المسلمين عام ٢٠١٠، منها ٤٧ قضية (ما نسبته ٢١٪) مرحلة من سنوات سابقة تعود لسنة ٢٠٠٩ وما قبلها، حيث تم رصدها بتاريخ ٢٠١٠/١/١، بالإضافة إلى عدد ١٧٩ قضية (ما نسبته ٧٩٪) جديدة سُجلت خلال عام ٢٠٠٩.
وبالمقارنة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ لوحظ ارتفاع في عدد القضايا المسجلة في عام ٢٠١٠ وبلغت زيادة في عدد القضايا المسجلة بلغت ٨٪ في عام ٢٠١٠ حيث تم تسجيل عدد ١٧٩ في عام ٢٠١٠مقارنة بـ ١٦٦ قضية في عام ٢٠٠٩.
وبنهاية ٢٠١٠ تم فصل ١٤١ قضية، أي ما نسبته ٦٢ ٪، وترحيل ٨٧ قضية (متداولة) أي ما نسبته ٣٨ ٪.

٢,١ سرعة الفصل الشاملة:

٧٦ ٪ من القضايا المحكومة تم فصلها خلال مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، كما يمكن ملاحظة أن ١٥٪ من القضايا تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٤ إلى ٦ أشهر، و٥٪ تم فصلها في مدة تتراوح ما بين ٧ إلى ٩ أشهر، و٣٪ فقط تم فصلها في مدة تتراوح بين ١٠ إلى ١٢ شهراً، و١٪ فقط تم فصلها في مدة تزيد على ١٢ شهراً.

٣,١ معدل الفصل:

بلغ معدل الفصل ٧٩٪ في عام ٢٠١٠ حيث تم فصل ١٤١ قضية مقارنة بـ ١٧٩ قضية مسجلة.وبالمقارنة بعدد القضايا المحكومة بأنه تم فصل ١٤١ قضية في ٢٠١٠ بينما تم فصل ١٦٥قضية في ٢٠٠٩ بانخفاض بلغ ١٥٪.
ويرجع سبب الانخفاض إلى زيادة نسبة عدد القضايا المسجلة في ٢٠١٠ بنسبة ٨٪عن عام ٢٠٠٩.

٤,١ عمر القضايا المرحلة:

القضايا المرحلة في نهاية عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١١ يبلغ عمر ٧٥٪ منها أقل عن ٣٦٥ يوماً من تاريخ تسجيلها أي أنها مسجلة في عام ٢٠٠٩، وهذه النسبة جيدة تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة ولا يوجد تكدس بها، كما أن ١١٪ (فقط ١٠ قضايا) من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام ٢٠٠٩، ويلاحظ وجود ١٢ قضية أي ما نسبته ١٤٪ فقط عمرها يزيد على سنتين.

٥,١ سرعة الفصل في القضايا المحكومة من المسجلة :

يشير الرسم البياني الخاص بسرعة الفصل في القضايا المحكومة (من قضايا أحوال نفس غير مسلمين المسجلة) إلى انه في عام ٢٠١٠، تم فصل عدد (١١٢) قضية من القضايا المسجلة في نفس العام والتي بلغت (١٧٩) قضية مسجلة، وقد فصل عدد (٩٤) قضية من أصل (١١٢) قضية محكومة أي ما نسبته ٨٤٪ في مدة لا تتجاوز ٣ أشهر، وخلال مدة ٦ أشهر تم فصل عدد (١٠٦) قضايا من أصل (١١٢) قضية، أي ما نسبته (٩٥٪) (تراكمي)، وأما عن النسبة المتبقية (٥٪ فقط) فقد استغرقت مدة الحكم فيها أكثر من ٧ أشهر.

(٢٨) قضايا أحوال نفس غير المسلمين: هي نوع من أنواع القضايا الشرعية وتتعلق بالقضايا الأسرية لغير المسلمين.

٦,١ معدل مدة الحكم:

- **معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل:** حققت محكمة الأحوال الشخصية (أحوال نفس غير مسلمين) في عام ٢٠١٠ معدلاً ايجابياً وصل إلى ٨٠ يوماً مقارنة بـ ٩٢ يوماً في عام ٢٠٠٩،حيث بلغ عدد القضايا المحكومة ١٣٨ قضية في عام ٢٠١٠ مقارنة ١٦٥في عام ٢٠٠٩.ويرجع انخفاض نسبة عدد القضايا المحكومة إلى ارتفاع عدد القضايا المسجلة في عام ٢٠١٠ بنسبة وقدرها ٨٪.
- **معدل مدة الحكم من تاريخ أول جلسة:** حققت محكمة الأحوال الشخصية (أحوال نفس غير مسلمين) في عام ٢٠١٠ معدلاً ايجابياً وصل إلى ٦٢ يوماً من تاريخ أول جلسة مقارنة ب ٧٧ يوماً من تاريخ أول جلسة في عام ٢٠٠٩.

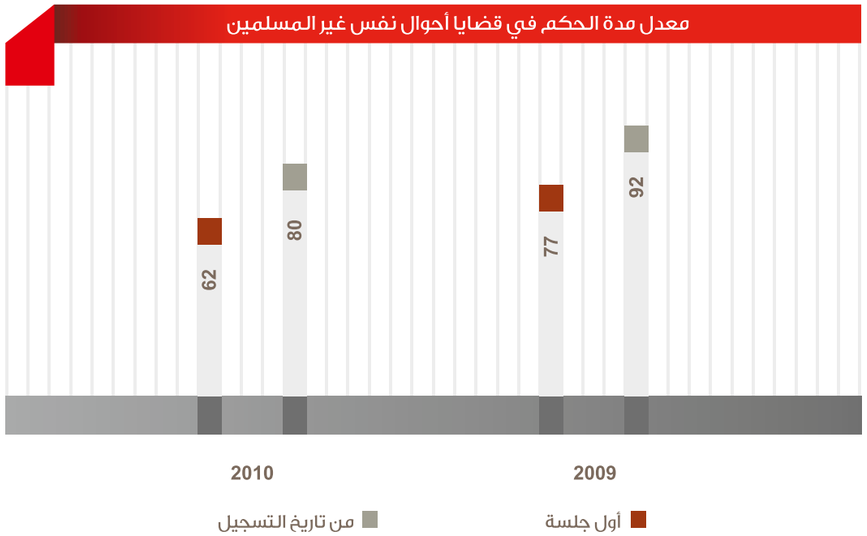

٧,١ معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى [٢٩]:

تم تحقيق معدل زمن الانتظار في ٢٠١٠ وقدرة ٢٣ يوماً مقارنة لعام ٢٠٠٩حيث بلغ ١٢ يوماً كما هو موضح في الجدول أدناه.

السنوات / المحاكم	٢٠٠٨		٢٠٠٩			٢٠١٠		
	عدد القضايا المسندة	المحقق	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق
محكمة أحوال نفس غير مسلمين	١٦٥	١٤	١٦٦	--	١٢	١٧٨	--	٢٣

(٢٩) معدل زمن الانتظار (معدل الإسناد): هو معدل الفترة من تاريخ تسجيل القضية إلى تاريخ أول جلسة (ويتم احتسابه = مجموع الفترات للقضايا المسندة المسجلة خلال السنة من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة بالأيام مقسوما على عدد القضايا المسندة

حجم العمل في القضايا أحوال نفس غير مسلمين

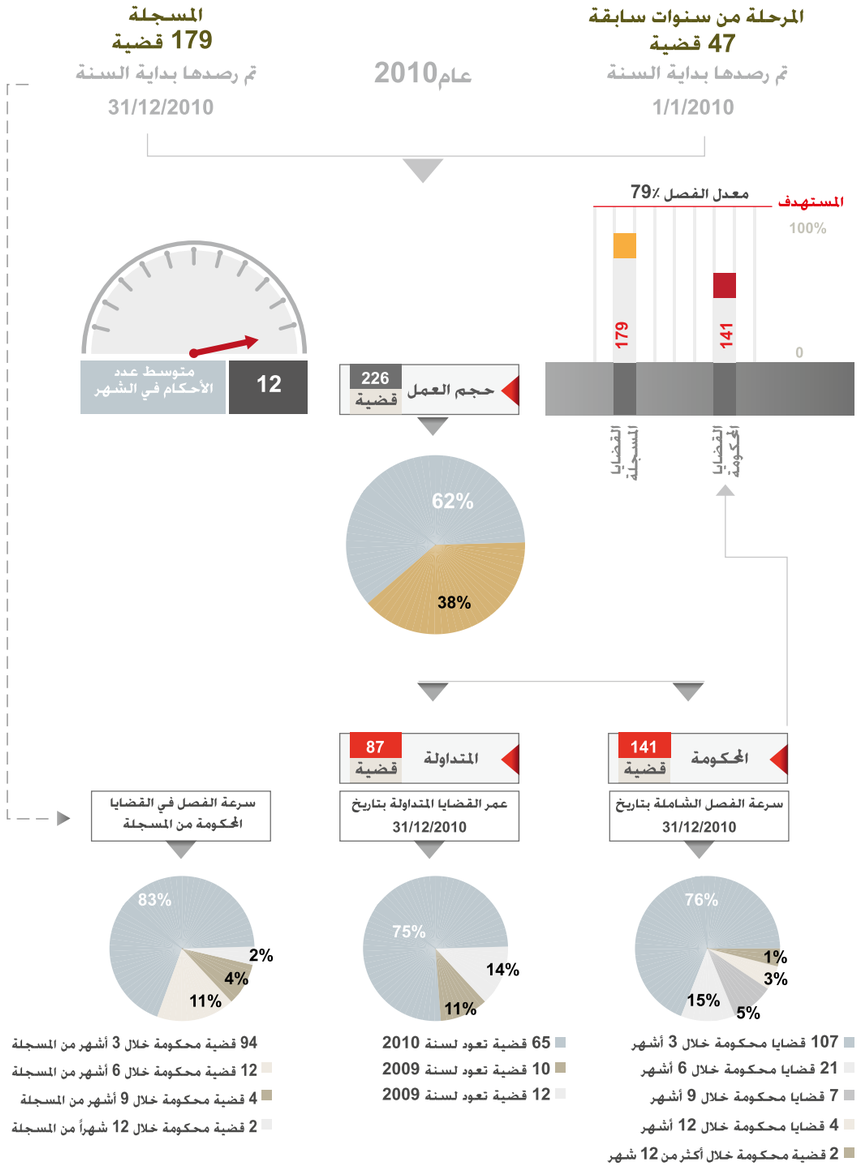

معدل مدة الحكم 80 يوماً من تاريخ التسجيل
معدل مدة الحكم 62 من تاريخ أول جلسة

معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى 23 يوماً

٣- نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بمحكمة الاستئناف:

أ) القضايا / المواد / الطلبات المسجلة بمحكمة الاستئناف:

يلاحظ من الرسم البياني أدناه ارتفاع في عدد القضايا المسجلة في عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩ حيث إن نسبة الزيادة بلغت ٢٠٪.

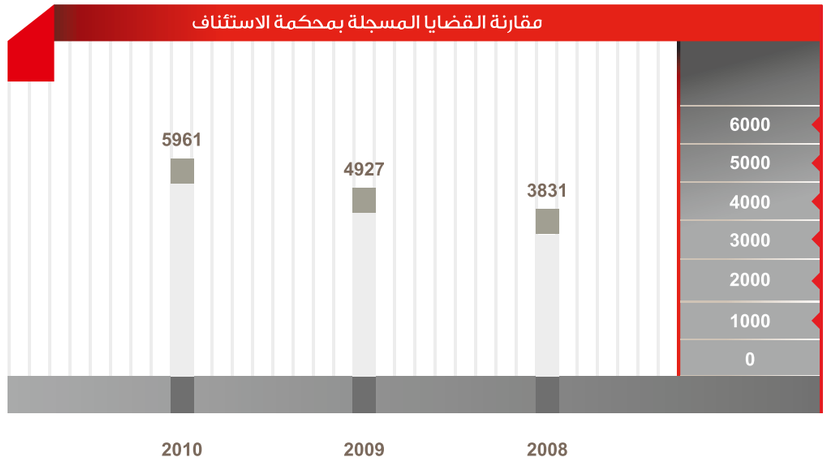

ب) معدل الفصل للقضايا ذات الطبيعة النزاعية بمحكمة الاستئناف:

هناك ارتفاع في عدد القضايا المحكومة في عام ٢٠١٠م مقارنة بعام ٢٠٠٩م بنسبة وقدرها (٢٢٪) حيث تم فصل عدد (٤٨٣٥) قضية بمحكمة الاستئناف في عام ٢٠١٠م مقارنة بـ (٣٩٥٦) قضية في عام ٢٠٠٩م. ويمكن ملاحظة أن محكمة الاستئناف و على الرغم من زيادة عدد القضايا في عام ٢٠١٠ إلا أنها حافظت على معدل فصل عام ممتاز بلغ (٩١٪).

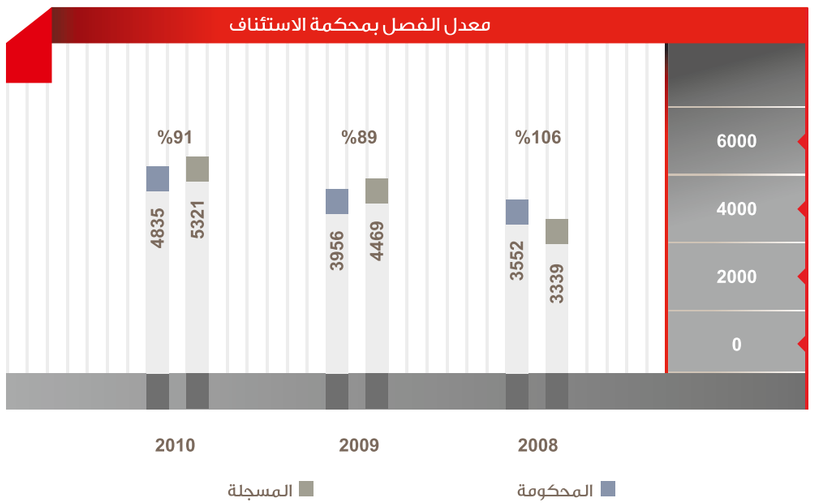

ج) دقة الأحكام بمحكمة الاستئناف:

يلاحظ من انخفاض بسيط في نسبة تأييد أحكام محكمة الاستئناف بمقدار (١,٢٪) حيث بلغت (٦٩,٢٪) في عام ٢٠١٠م مقارنة بنسبة (٧٠,٤٪) في عام ٢٠٠٩م. وأما عن نسبة النقض فيلاحظ زيادة بسيطة في هذه النسبة حيث بلغت (٣٠,٨٪) في عام ٢٠١٠م مقارنة بنسبة (٢٩,٦٪) في عام ٢٠٠٩م.

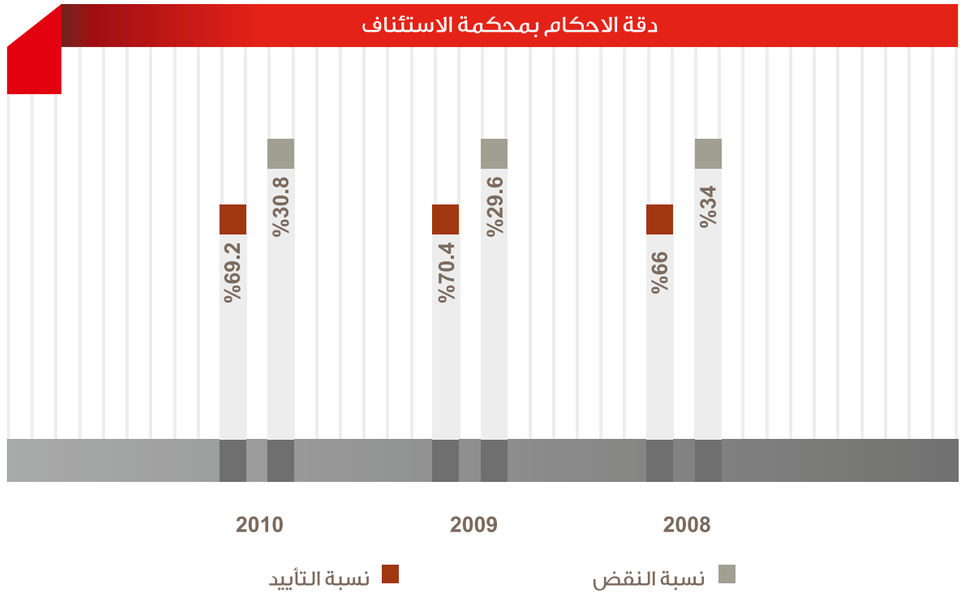

د) معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى في محكمة الاستئناف:

يلاحظ من الجدول أدناه أن معدل زمن الانتظار إلى الجلسة الأولى في محكمة الاستئناف حقق معدلاً وقدره ٣٠ يوماً وبعدد قضايا بلغت ٥٣٢٠ قضية، وبذلك يزيد المحقق لهذا العام عن المستهدف السنوي بمعدل ٩أيام. كما يلاحظ عند مقارنة المعدل بالعام الماضي (عام ٢٠٠٩) وجود انحراف سلبي بلغ (٧ أيام)، ويرجع ذلك للزيادة في عدد القضايا والتي بلغت ١٩٪ في عدد القضايا المسجلة بالمحكمة.

السنوات / المحاكم	٢٠٠٩		٢٠١٠		
	المستهدف	المحقق	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق
محكمة الاستئناف	٢٢	٢١	٥٣٢٠	٢١	٣٠

هـ) معدل مدة الحكم:

يبين الرسم البياني التالي ارتفاعاً في (معدل مدة الحكم من أول جلسة) في عام ٢٠١٠ عن عام ٢٠٠٩ بمعدل ٢٥ يوماً، وارتفاعاً في (معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل) في ٢٠١٠ بمعدل ٢٤ يوماً عن عام ٢٠٠٩.

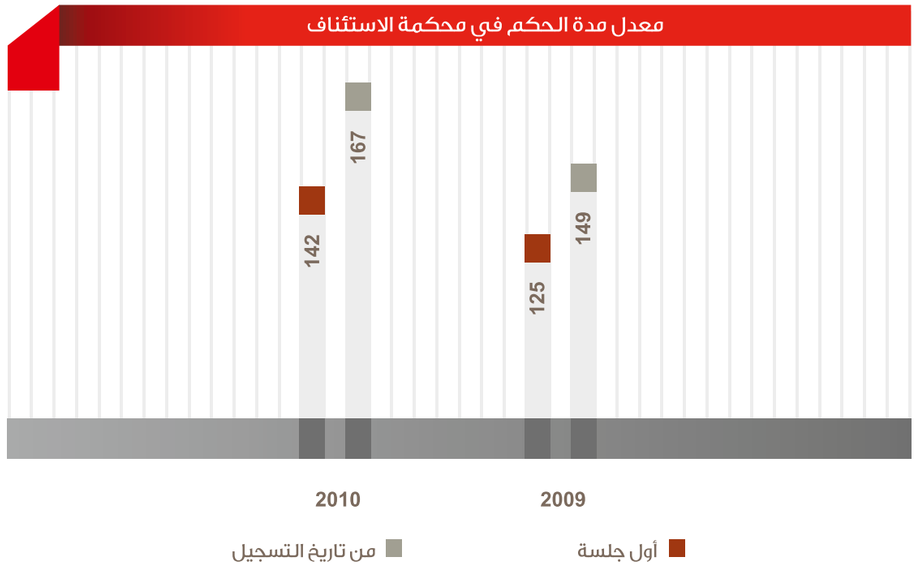

و) معدل وعمر القضايا المتداولة في محكمة الاستئناف:

بالنسبة للقضايا المرحلة في نهاية عام ٢٠١٠ إلى ٢٠١١ والتي بلغ إجماليها ٢٥٤٨ قضية والتي تم رصدها بتاريخ ٢٠١١/١/٢، يبلغ عمر ٨٥٪ منها أقل من ٣٦٥ يوماً أي أنها مسجلة في عام ٢٠١٠ وهي نسبة ممتازة تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة ولا يوجد تكدس ملحوظ بها، كما أن ١١٪ من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام ٢٠٠٩ و٤٪ فقط من القضايا عمرها يزيد على السنتين.

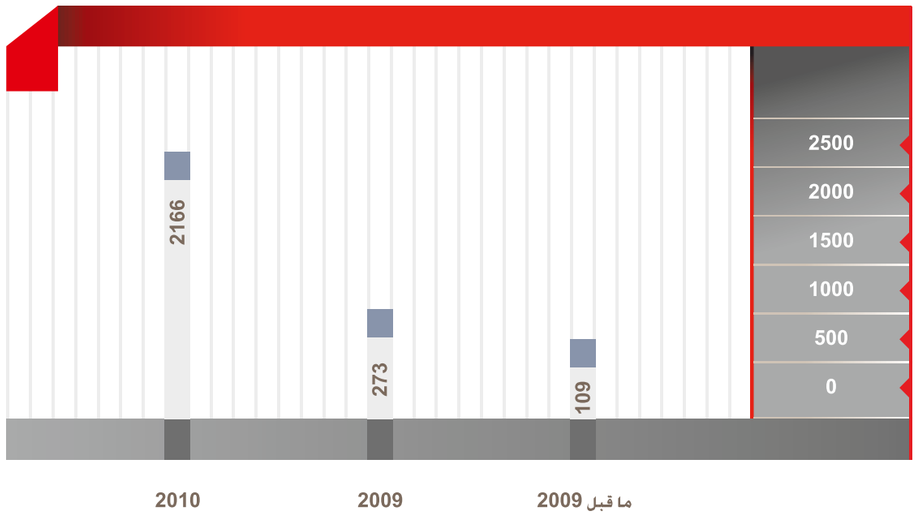

٤- نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بمحكمة التمييز:

أ) القضايا المسجلة بمحكمة التمييز:

هناك ارتفاع بعدد القضايا المسجلة في عام ٢٠١٠م مقارنة بعام ٢٠٠٩م بنسبة وقدرها (٣٨٪) حيث تم تسجيل عدد (١٤٠٥) طعناً في عام ٢٠١٠م مقارنة بـ (١٠١٦) طعناً في عام ٢٠٠٩م وذلك نتيجة طبيعية للعلاقة الطردية بين أحكام محكمة الاستئناف والطعون المسجلة في محكمة التمييز، حيث تم رصد ارتفاع عدد الأحكام الصادرة بمحكمة الاستئناف بنسبة وقدرها ٢٢٪ في عام ٢٠١٠.

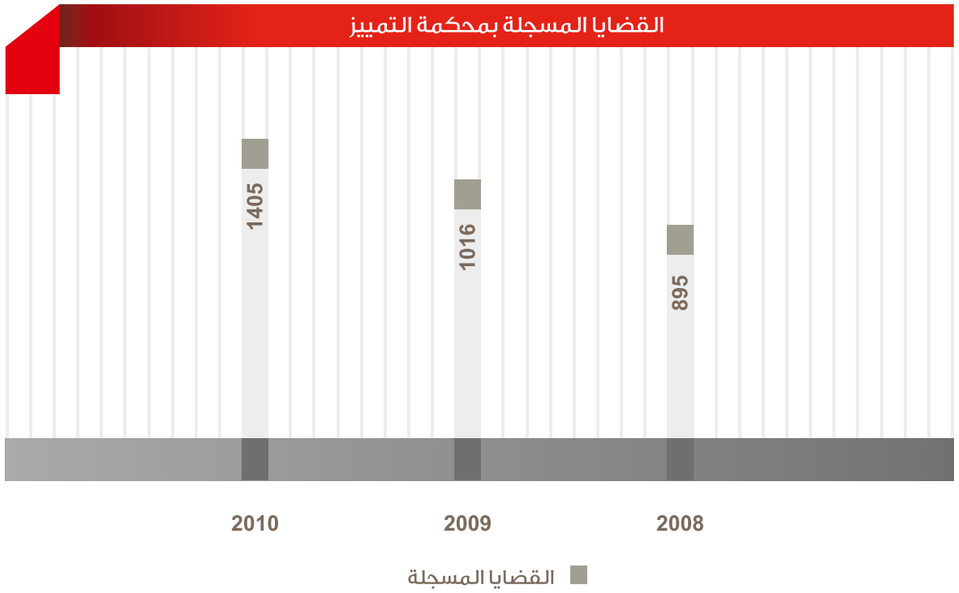

ب) معدل الفصل بمحكمة التمييز:

حققت محكمة التمييز في ٢٠١٠م معدل فصل وقدره (٧٦٪) بانخفاض نسبته ١٦٪عن العام ٢٠٠٩ وذلك يرجع إلى الزيادة في عدد القضايا المسجلة في عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩ والتي بلغت ٣٨٪.

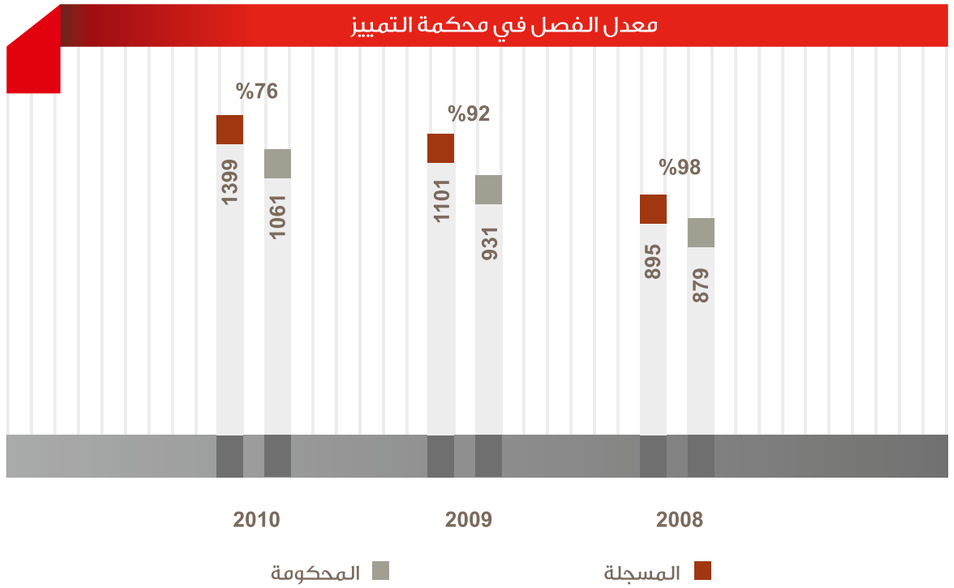

ج) معدل زمن الانتظار للجلسة الأولى في محكمة التمييز:

يلاحظ من الجدول أدناه أن معدل زمن الانتظار إلى الجلسة الأولى في محكمة التمييز حقق معدلاً وقدره ٧٩ يوماً وبعدد قضايا بلغت ٨٩٠ قضية، وبذلك يزيد المحقق لهذا العام عن المستهدف السنوي بمعدل ١٥ يوماً. كما يلاحظ عند مقارنة المعدل بالعام الماضي (عام ٢٠٠٩) يلاحظ وجود انحراف ايجابي بلغ (٦ أيام).

السنوات / المحاكم	٢٠٠٩		٢٠١٠		
	المستهدف	المحقق	عدد القضايا المسندة	المستهدف	المحقق
محكمة التمييز	٦٨	٨٥	٨٩٠	٦٤	٧٩

د) معدل مدة الحكم:

يبين الرسم البياني التالي ارتفاعاً في (معدل مدة الحكم من أول جلسة) في عام ٢٠١٠ عن عام ٢٠٠٩ بمعدل ٨ أيام، وارتفاعاً في (معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل) في ٢٠١٠ بمعدل ١١ يوماً عن عام ٢٠٠٩.

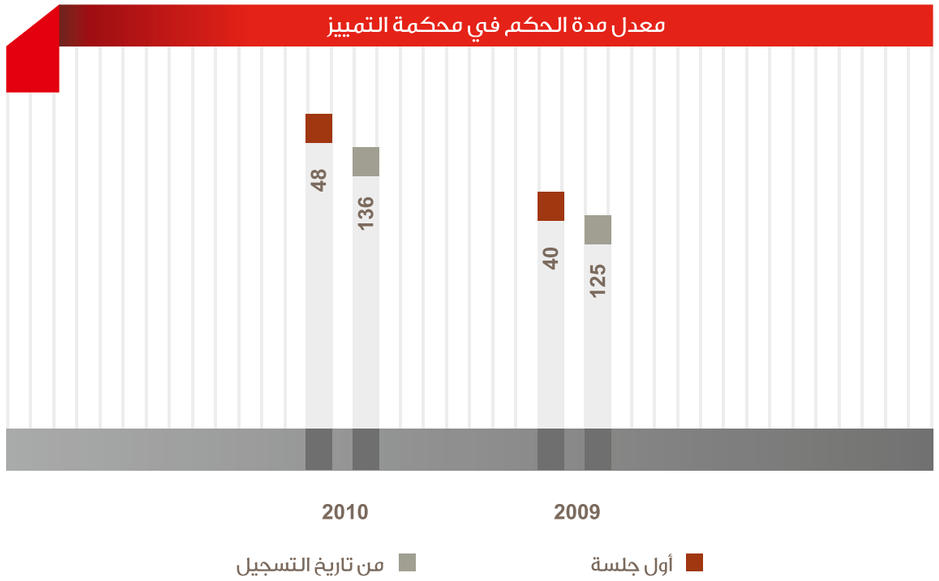

هـ) معدل وعمر القضايا المتداولة في محكمة التمييز:

بالنسبة للقضايا المرحلة في نهاية عام ٢٠١٠ إلى ٢٠١١ يبلغ عمر ٩٨٪ منها أقل من ٣٦٥ يوماً أي أنها مسجلة في عام ٢٠١٠ وهي نسبة ممتازة جداً تشير إلى أن النسبة العظمى من القضايا المرحلة هي قضايا حديثة ولا يوجد تكدس ملحوظ بها، كما أن ١٪ من القضايا المرحلة يعود تاريخ تسجيلها إلى عام ٢٠٠٩ (٧ قضايا فقط) و ١٪ فقط من القضايا عمرها يزيد على السنتين (٨ قضايا فقط).

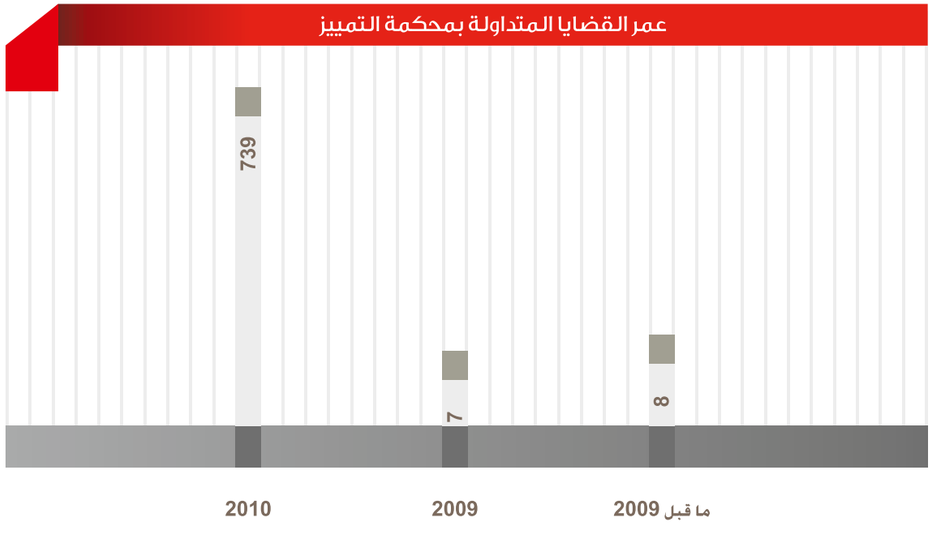

٥- نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بالتنفيذ المدني:

تقوم إدارة التنفيذ بتنفيذ الأحكام المدنية الصادرة من المحاكم بمختلف درجاتها، وكذلك تنفيذ الطلبات القضائية والأحكام الصادرة من مختلف المحاكم النظامية والشرعية الداخلية والخارجية عن طريق الانابات القضائية الواردة من تلك المحاكم.

ويوضح هذا التقرير نتائج الأداء لعدد (٣) مؤشرات الأداء، وسيتم استعراض هذه النتائج على النحو التالي:-

١- مؤشر معدل التنفيذ.

٢- مؤشر سرعة التنفيذ الشاملة.

٣- مؤشر معدل مدة التنفيذ.

أولاً: مؤشر معدل التنفيذ:

يتم احتساب هذا المؤشر باحتساب نسبة القضايا المنتهية خلال سنة على عدد القضايا المسجلة، وهذا المؤشر يستخدم لقياس نسبة الانجاز في حجم العمل في المحكمة. حقق هذا المؤشر معدل تنفيذ بلغ (٥١٪) وهو معدل يقل بنسبة (١٪) فقط عن المعدل المحقق في عام ٢٠٠٩، وهو ما يعتبر أداء إيجابياً نظراً لتحقيق أداء ثابت على الرغم من زيادة عدد قضايا التنفيذ المسجلة عام ٢٠١٠ مقارنة بالمسجلة علم ٢٠٠٩ والتي بلغت نسبة الزيادة فيها (٣٦٪)، حيث بلغ عدد القضايا المسجلة (١٠٩٧٤) قضية عام ٢٠٠٩، ولمواكبة الزيادة في حجم العمل تقوم المحكمة بدراسة إنشاء محكمة مستقلة لقضايا التنفيذ، وبمقارنة عدد القضايا المنتهية خلال عام ٢٠١٠ يلاحظ وجود زيادة وقدرها (٣٤٪)، حيث بلغ عدد القضايا المنتهية (٧٥٩٤) عام ٢٠١٠ مقارنة بـ (٥٦٤٨) عام ٢٠٠٩، ويعود ذلك إلى جملة من الإجراءات والمبادرات التي تم تنفيذها لتحقيق هذا الأداء، والتي مكنت من تحقيق أداء ثابت على الرغم من الزيادة المحققة في عدد قضايا التنفيذ المسجلة.

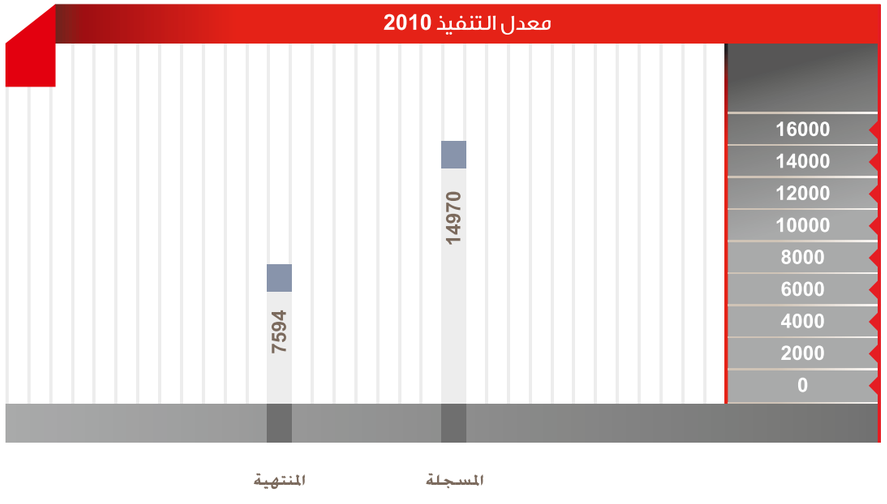

وبالنظر إلى القضايا المنتهية (المنفذة) والمبينة في الرسم البياني التالي يتضح الآتي:

الانتهاء من (٣٢٨٣) ملف تنفيذ بالرسوم ما يمثل (٤٣٪) من إجمالي ملفات التنفيذ المنتهية.

الانتهاء من (٥٧٢) ملف تنفيذ مدني ما يمثل (٨٪) من إجمالي ملفات التنفيذ المنتهية.

الانتهاء من (٣٠٨) ملف تنفيذ تجاري ما يمثل (٤٪) من إجمالي ملفات التنفيذ المنتهية.

الانتهاء من (١٧٨٩) ملف تنفيذ عمالي ما يمثل (٢٤٪) من إجمالي ملفات التنفيذ المنتهية.

الانتهاء من (٣١) ملف تنفيذ عقاري ما يمثل (٠,٤٪) من إجمالي ملفات التنفيذ المنتهية.

الانتهاء من (٣٥٤) ملف تنفيذ إيجارات ما يمثل (٥٪) من إجمالي ملفات التنفيذ المنتهية.

الانتهاء من (٤٠٢) ملف تنفيذ إنابات ما يمثل (٥٪) من إجمالي ملفات التنفيذ المنتهية.

الانتهاء من (٦٣٥) ملف تنفيذ غرامات ما يمثل (٨٪) من إجمالي ملفات التنفيذ المنتهية.

الانتهاء من (٢٢٠) ملف تنفيذ – باقي أنواع ملفات التنفيذ (تنفيذ شرعي قديم، تنفيذ الأحكام،تنفيذ أمور مستعجلة،تنفيذ شرعي، أوامر إدارية، أوامر إدارية عقارية، تنفيذ أمور مستعجلة مدني) ما يمثل (٣٪) من إجمالي ملفات التنفيذ المنتهية.

ملفات التنفيذ المنتهية

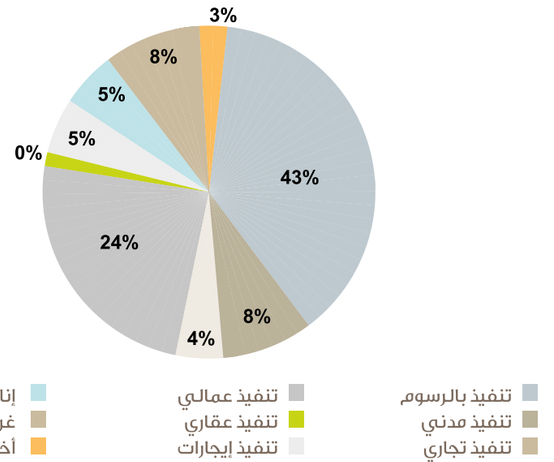

ثانياً: سرعة التنفيذ الشاملة:

هذا المؤشر يقيس الزمن المستغرق لتنفيذ القضايا بغض النظر عن تاريخ تسجيلها.

يلاحظ من الرسم البياني أن (١٦٪) من القضايا المنفذة في عام ٢٠١٠ تم الانتهاء منها في مدة زمنية لا تتجاوز شهراً، (٢٥٪) استغرق زمن التنفيذ فيها ما بين شهر إلى ثلاثة أشهر، و(٢٢٪) استغرق زمن التنفيذ فيها ما بين ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر، و(١٥٪) استغرق زمن التنفيذ فيها ما بين ستة أشهر إلى تسعة أشهر، و(٥٪) استغرق زمن التنفيذ فيها ما بين تسعة أشهر إلى ١٢ شهراً، و(١٧٪) استغرق زمن تنفيذ الحكم فيها أكثر من سنة. مجموع عدد القضايا المنفذة في عام ٢٠١٠ يساوي (٧٥٩٤) قضية.

سرعة التنفيذ الشاملة

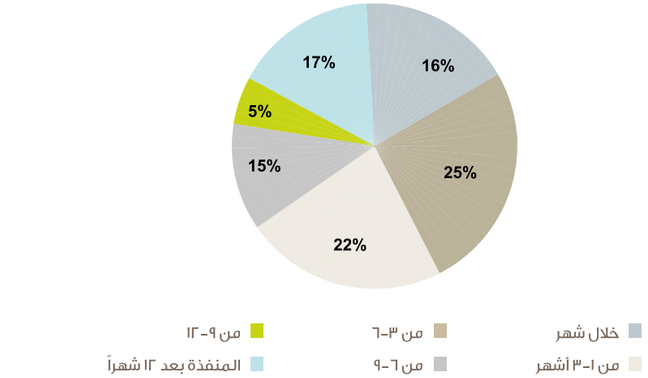

ثالثاً: معدل مدة التنفيذ:

مؤشر معدل مدة التنفيذ هو مؤشر مستحدث ويقيس الفترة الزمنية بالأيام المستغرقة لإنجاز قضايا التنفيذ الرئيسية المسجلة في ٢٠١٠ والتي تم الانتهاء من تنفيذها في ٢٠١٠. ويلاحظ من الرسم البياني أدناه أن معدل مدة التنفيذ في المحاكم الابتدائية بلغ معدلاً وقدره (٩٩ يوماً) وهو ما يزيد على المعدل الذي تم تحقيقه خلال عام ٢٠٠٩ بمعدل وقدره (١٦يوماً). وبالرجوع إلى عدد القضايا التي تم تسجيلها والانتهاء من تنفيذها خلال عام ٢٠١٠ نجد أنها بلغت (١٥٢١) تنفيذ وبذلك تكون نسبة الزيادة في عدد قضايا التنفيذ نسبة وقدرها (٢٨٪) عن العام الماضي حيث بلغت قضايا التنفيذ المسجلة والمنتهية في عام ٢٠٠٩ (١١٩٢) تنفيذ.

معدل مدة التنفيذ (القضايا المنفذة من المسجلة في نفس العام) في المحاكم الابتدائية 2009/2010

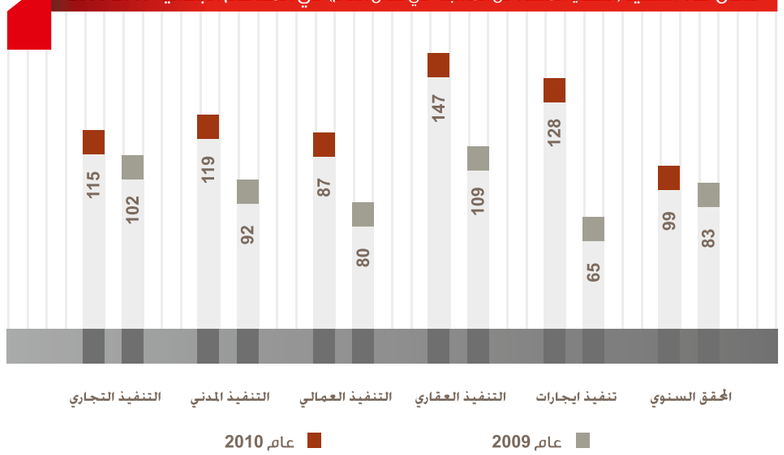

معدل مدة التنفيذ (القضايا المنفذة من المسجلة في نفس العام) في المحاكم الابتدائية ٢٠٠٩ / ٢٠١٠

يلاحظ من الرسم البياني أعلاه أن أقل معدل مدة تنفيذ تم تحقيقه في التنفيذ العمالي بمعدل وقدره (٨٧ يوماً) بزيادة بسيطة وقدرها (٧أيام) عن عام ٢٠٠٩ وتعود أسباب انخفاض المعدل إلى الإجراءات الأخيرة التي تم تطبيقها بشأن التنفيذ على الضمانات المحجوزة لدى وزارة العمل. في المرتبة الثانية نجد أن التنفيذ التجاري حقق معدلاً وقدره (١١٥ يوماً) محققاً بذلك انحرافاً سلبياً بلغ (١٣ يوماً) عن عام ٢٠٠٩ والذي يعود إلى الزيادة المطردة في عدد التنفيذ التجاري والذي ارتفع بنسبة وقدرها (١٦٪) حيث بلغت قضايا التنفيذ التجاري خلال عام ٢٠١٠ (١٢١) تنفيذ، بينما بلغ خلال عام ٢٠٠٩ (١٠٤) تنفيذ. في المرتبة الثالثة نجد أن التنفيذ المدني حقق معدلاً وقدره (١١٩ يوم) وبذلك يزيد عن محقق العام الماضي بمعدل (٢٧ يوم). في المرتبة الرابعة نجد أن تنفيذ الإيجارات حقق معدلاً وقدره (١٢٨يوماً) وبذلك يزيد على محقق العام الماضي بمعدل (٦٣يوماً). في المرتبة الخامسة نجد أن التنفيذ العقاري حقق معدلاً وقدره (١٤٧يوماً) وبذلك يزيد على محقق العام الماضي بمعدل (٣٨يوماً).

رابعاً مبادرات تطويرية:

قامت إدارة التنفيذ بتنفيذ عدد من المبادرات والإجراءات التي أسهمت بشكل مباشر ورئيسي في تحقيق النتائج أعلاه لمواجهة الزيادة المطردة في حجم العمل ٢٠١٠، منها على سبيل المثال: تفويض الصلاحيات من السادة القضاة للإداريين، حيث تم تخويل الإداريين باتخاذ القرارات بشكل مباشر لعدد (١١) نوعاً من الإجراءات من أصل (٧٢) إجراء، التواصل المباشر مع المنفذ ضدهم عبر الهاتف لسداد الرسوم والغرامات، مد ساعات عمل مأموري التنفيذ من (٧) ساعات إلى (١١) ساعة ، بالإضافة إلى تفعيل دور مأمور التنفيذ ميدانياً، توقيع اتفاقية مع شركة متخصصة بالمزادات لبيع المركبات المحجوزة، كما أسهم تعزيز الشراكات الاستراتيجية إلى التأثير إيجاباً في تحقيق النتائج أعلاه، مثال الشراكة مع هيئة الطرق والمواصلات فيما يخص حجز المركبات.

ونظراً للزيادة المطردة في حجم العمل خلال العام ٢٠١٠، قامت المحكمة بوضع عدد من المبادرات للعام ٢٠١١ الرامية إلى تحسين وتطوير إجراءات التنفيذ لضمان تنفيذ سريع للأحكام والقرارات منها: دراسة إنشاء محكمة مستقلة متخصصة (محكمة التنفيذ)، العمل على الحصول على مزيد من الصلاحيات، وتنفيذ مشروع للتواصل المباشر مع المتعاملين ممن يمثلون الجهات التنظيمية فيما يخص التثقيف بإجراءات التنفيذ لضمان سلاسة تنفيذ هذه الإجراءات وتحقيق معدل أكبر للتنفيذ، تقليص زمن التراسل من خلال استحداث نظام تراسل الالكتروني للصادر والوارد، فتح أكثر من قناة لسداد المبالغ المطالب بها بالاتفاق مع عدد من المؤسسات والدوائر، تحويل جميع أعمال مأموري التنفيذ الميدانية إلى النظام الالكتروني، بالإضافة إلى تحديث وتطوير النظام الإلكتروني لتنفيذ القضايا.

٦- نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بالقضايا الجزائية:

الجريمة هي اعتداء على المصلحة العامة أو اعتداء على الدولة أو على النظام العام، فالمشرع حدد أنواع الجرائم (جناية – جنحة – مخالفة) وحدد العقوبات المناسبة لها. و تختص المحكمة الجزائية بالفصل في القضايا الجزائية المعروضة عليها من النيابة العامة. وفي هذا القسم سنعرض مؤشرات أداء القضايا الجزائية بالمحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف ومحكمة التمييز.

المحكمة الجزائية تستحدث ثلاث دوائر متخصصة:

بمعدل جلستين أسبوعياً محاكم دبي والنيابة العامة تطلقان المحكمة الجزائية المسائية:

في خطوة تهدف إلى زيادة الفصل في الدعاوى وتسريع التقاضي، وفي إطار الشراكة الاستراتيجية المتميزة بين محاكم دبي و النيابة العامة، دشنت محاكم دبي والنيابة العامة نظام المحكمة المسائية في نهاية عام ٢٠٠٩، وبواقع جلستين أسبوعيا تعقدان يومي الاثنين والثلاثاء، وتنظر ١٠٠ قضية (شيك) في كل جلسة، و تأتي هذه المبادرة تماشياً مع هدف المحكمة في زيادة معدل الفصل في القضايا الجزائية، والتسهيل على القضاة من خلال فصل هذه القضايا البسيطة عن القضايا المعقدة واختصاصها بدائرة واحدة، وبالتالي تمكين القضاة من التركيز بشكل أفضل على القضايا ذات الطبيعة المعقدة.

دائرة الأسرة:

تختص الدائرة بنظر الجرائم التي يكون أطرافها من أفراد الأسرة الواحدة أو بينهم علاقة مصاهرة، وتعقد جلساتها مرة في الأسبوع وغالباً ما تكون جلسة سرية، يكمن الهدف من وراء إنشاء هذه الدائرة في إعطاء فرصة لأطراف القضية لتسوية الخلاف بينهم للعمل على الحفاظ على الأسرة والإسهام في تقليل مظاهر التفكك الأسري بغض النظر عن سرعة الفصل في مثل هذه النوعية من القضايا، والجدير بالذكر أن ٥٥٪ من القضايا المعروضة استطاع القاضي فيها أن يصل إلى تسوية بين الطرفين ويصدر فيها حكماً بإنقضاء الخصومة بالتنازل، علماً بأن المحكمة تنظر قضايا الجنح فقط.

دائرة جرائم الاتجار بالبشر:

لمواكبة جهود الدولة في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، وللتخفيف من الأعباء المالية التي تتكبدها الدولة في إيواء ضحايا تلك الجرائم، استحدثت المحكمة الجزائية دائرة متخصصة في النظر بقضايا الاتجار في البشر، وذلك لتحقيق سرعة الفصل في القضايا ومساعدة ضحاياها، حيث إن السبب الرئيس لإنشاء المحكمة هو مراعاة مصلحة ضحايا جرائم الاتجار في البشر وحمايتهم، وتخفيف الضرر الواقع عليهم جرّاء الجريمة، حيث تقوم المحكمة المتخصصة بسماع أقوال الضحية في أول جلسة محاكمة، لمساعدتها على العودة إلى بلدها بأسرع وقت ممكن. وتعتبر قضايا الاتجار في البشر قضايا لها خصوصية معينة، كون الدولة تؤوي ضحاياها لحين الفصل في القضية الأمر الذي يشكل عبئاً مالياً، بعكس ضحايا الجرائم الأخرى.

وتمتاز هذه النوعية من القضايا بإجراءات قانونية خاصة تختلف عن سواها، بوجود قانون أصدرته الدولة بشأن مكافحة جرائم الاتجار في البشر رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٦ علاوة على الاتفاقات الدولية التي وقعتها مع دول أخرى.

أولاً: مؤشرات القضايا الجزائية بالمحكمة الابتدائية:

١. القضايا الجزائية المسجلة:

سجل المؤشر ارتفاعاً قدره ١٦٪ في عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩ ويمكن إرجاع سبب هذه الارتفاعات المتتالية بعدد القضايا المسجلة إلى ارتفاع الكثافة السكانية خلال نفس الفترة، حيث شهدت الإمارة ارتفاعاً بعدد السكان نظراً للتطور العمراني وكونها بيئة جاذبة للاستثمارات.

٢. الأحكام الصادرة:

عدد الأحكام شهد انخفاضاً بسيطاً في عام ٢٠١٠، حيث انخفض المؤشر بنسبة ٣,٧٪ مقارنة بعام ٢٠٠٩، فقد أصدرت المحكمة الجزائية ٢٩٤٠٧ إحكام في ٢٠١٠ مقارنة بـ ٣٠٥٦٧ حكماً في عام ٢٠٠٩.

بتحليل معدل الفصل يتبين أنه فصل في ٩٧,٦٪ في عام ٢٠٠٧ حيث تم اصدار١٩٢٣٩حكماً مقارنة بعدد ١٩٧٦٩ قضية مسجلة، وقد ارتفع مؤشر معدل الفصل في عام ٢٠٠٨ بزيادة ٢,٣٪ عن عام ٢٠٠٧ حيث سجل المؤشر ٩٩,٩٪ وذلك بإصدار ٢٥٢٥٧ حكماً مقابل ٢٥٢٧٧ قضية محالة، وفي عام ٢٠٠٩ فقد انخفض مؤشر معدل الفصل إلى ٩٣,٢٪ وذلك بإصدار ٣٠٥٦٧ حكماً مقابل ٣٢٧٦٠ قضية مسجلة بانخفاض وقدره ٦,٦٪ أما في عام ٢٠١٠ انخفض مؤشر معدل الفصل إلى ٧٧٪ فقد فُصل في ٢٩٤٠٧ قضايا مقابل ٣٨١١٥ قضية مسجلة ويرجع هذا الانخفاض في هذا المعدل بشكل رئيسي الى الزيادة في عدد القضايا المسجلة والتي زادت بنسبة وقدرها ١٦٪ مقارنة بعام ٢٠٠٩.

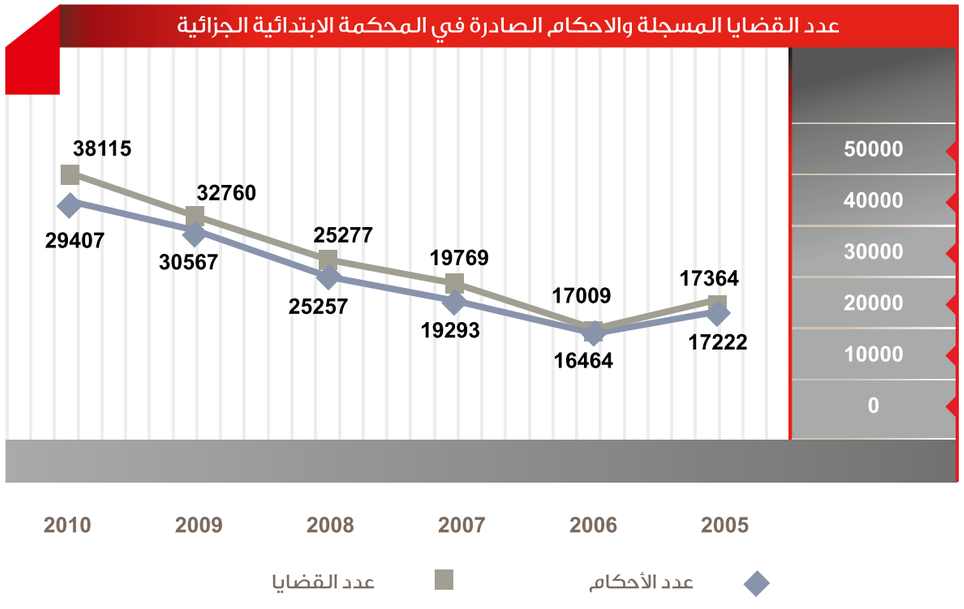

ثانياً: مؤشرات القضايا الجزائية المسجلة بمحكمة الاستئناف:

١. القضايا المسجلة:

سجل المؤشر في عام ٢٠١٠ انخفاضاً بنسبة ٢٪ في عدد قضايا الاستئناف المسجلة مقارنة بعام ٢٠٠٩ وذلك من خلال تسجيل عدد ٧٤٦٨ قضية استئناف جزائي في عام ٢٠١٠ مقابل ٧٦٢٣ في عام ٢٠٠٩.

٢. الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف:

هناك ارتفاع بعدد الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف بلغ ٩,٤٪ في عام ٢٠١٠ حيث سجل المؤشر ارتفاعاً ايجابياً في عدد الأحكام الصادرة و معدل الفصل في عام ٢٠١٠ حيث تم إصدار عدد ٧٠١٥ حكم استئناف جزائي مقابل ٧٤٦٨ قضية مسجلة، أي بمعدل فصل بلغ ٩٤٪ مقارنة بـ ٦٤١٣ حكماً مقابل ٧٦٢٣ قضية مسجلة في عام ٢٠٠٩ أي بمعدل فصل بلغ ٨٤٪ بارتفاع بلغت نسبته ١٠٪ وقدرة ٦٠٢ حكم.

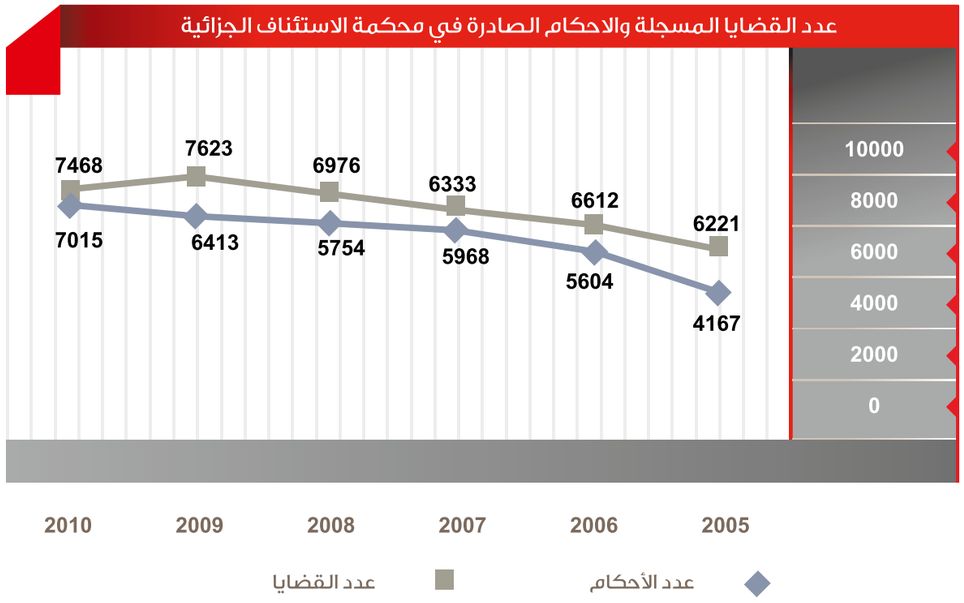

ثالثاً: مؤشرات القضايا الجزائية بمحكمة التمييز:

القضايا المسجلة بمحكمة التمييز:

هناك ارتفاع بعدد القضايا الجزائية المسجلة بمحكمة التمييز في عام ٢٠١٠ بنسبة وقدرها ٧٥٪ مقارنة بعام ٢٠٠٩ حيث تم تسجيل عدد ٨٧٧ قضية في عام ٢٠١٠ مقارنة بـ ٤٩٩ قضية في عام ٢٠٠٩ بارتفاع يقدر بعدد ٣٧٨ قضية.

الأحكام الصادرة من محكمة التمييز:

هناك ارتفاع بعدد الأحكام الصادرة من محكمة التمييز بلغ ١٢٪ في عام ٢٠١٠ حيث سجل المؤشر ارتفاعاً إيجابياً في عدد الأحكام الصادرة في عام ٢٠١٠ حيث تم إصدار عدد ٥٦٤ حكم تمييز مقابل ٨٧٧ قضية مسجلة، أي بمعدل فصل بلغ ٦٤٪ مقارنة بـ ٤٩٦ حكماً مقابل ٤٩٩ قضية مسجلة في عام ٢٠٠٩ أي بمعدل فصل بلغ ٩٩٪ بزيادة في عدد الأحكام بلغت ٦٨ حكماً وبانخفاض بلغت نسبته ٣٥٪ في معدل الفصل.

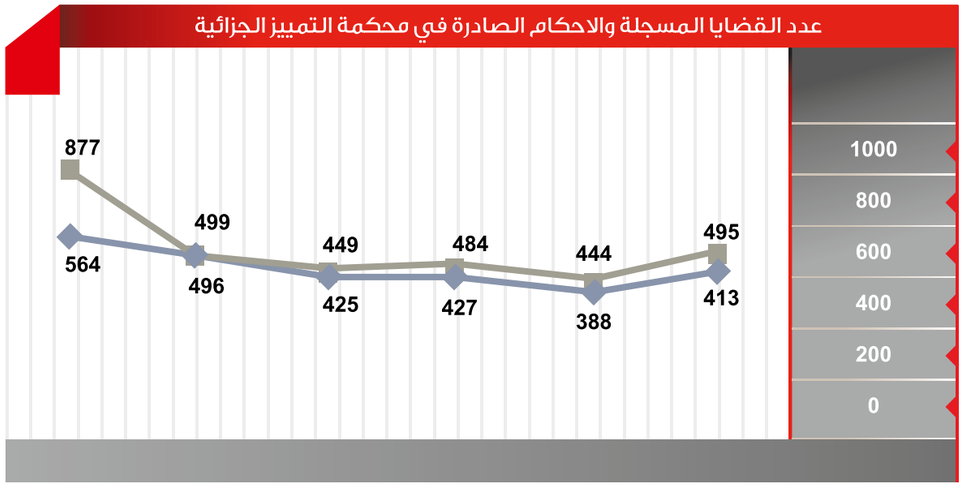

٧- نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بمعاملات الكاتب العدل:

إدارة الكاتب العدل في محاكم دبي لها فروع متعددة تغطي مختلف مناطق الإمارة، وهي فرع الطوار وفرع البرشاء وفرع الدائرة الاقتصادية، بالإضافة إلى الفرع الرئيسي بمبنى المحاكم. وتؤدي هذه الفروع دوراً فعالاً وبارزاً في التسهيل على جمهور المتعاملين من حيث تقريب موقع الخدمات إلى أماكن تواجدهم.

١- ارتفاع بنسبة ١٨,٤٪ في عدد معاملات الكاتب العدل:

تشير الإحصائيات المتعلقة بالمعاملات المنجزة لدى الكاتب العدل خلال عام ٢٠١٠ إلى ارتفاع يقدر بنسبة ١٨,٣٪حيث تم تسجيل عدد ١٦٤٢٠٧ معاملة مقارنة بـ ١٣٨٧١٤ معاملة في عام ٢٠٠٩

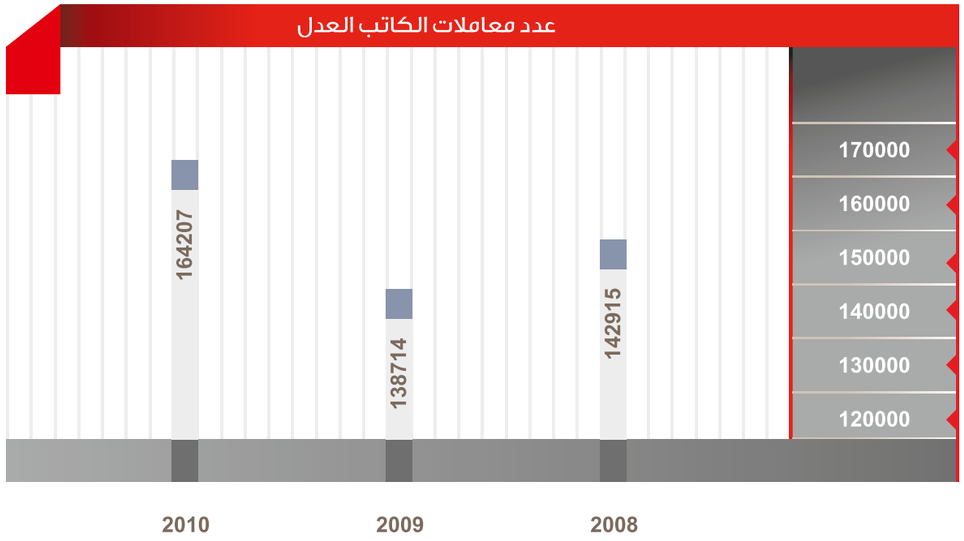

كما يمكن ملاحظة أن فرع الطوار في عام ٢٠٠٨ استحوذ على نسبة ٥٠٪ من إجمالي معاملات الكاتب العدل وفي عام ٢٠٠٩ استحوذ على نسبة ٤٩٪ وفي ٢٠١٠ على نسبة ٥٢٪ وذلك بسبب قرب الموقع من الكثافة السكانية والمحلات والمراكز التجارية ، وتوزعت النسبة المتبقية في عام ٢٠١٠ على فرع البرشاء بنسبة ٣٢٪، فرع دائرة التنمية الاقتصادية بنسبة ١٠٪، الفرع الرئيسي بنسبة ٦٪، كما يتضح أن التوثيقات بلغت ٩٧٪ من إجمالي عدد معاملات الكاتب العدل في ٢٠١٠.

الإدارة وفروعها	سنة ٢٠٠٨				
	توثيق	إثبات تاريخ	محررات النشر	عقود الكنائس	المجموع
الفرع الرئيسي	٥٥٨٤	٨	٤١٥	٤٤	٦٠٥١
فرع دائرة التنمية الاقتصادية	--	--	--	--	١٦٠٢٤
فرع البرشاء	٤٨٨٧٤	٢٧	٠	٤٦١	٤٩٣٦٢
فرع الطوار	٧١١٠٠	١٨١	٠	١٩٧	٧١٤٧٨
المجموع	١٢٥٥٥٨	٢١٦	٤١٥	٧٠٢	١٤٢٩١٥

الإدارة وفروعها	سنة ٢٠٠٩				
	توثيق	إثبات تاريخ	محررات النشر	عقود الكنائس	المجموع
الفرع الرئيسي	٧٠٠٨	١	٧٦١	١٩	٧٧٨٩
فرع دائرة التنمية الاقتصادية	١٥٠٤٣	--	--	--	١٥٠٤٣
فرع البرشاء	٤٦٩٧٦	--	--	٣٣٥	٤٧٣١١
فرع الطوار	٦٨٢٧٣	--	٢	٢٩٦	٦٨٥٧١
المجموع	١٣٧٣٠٠	١	٧٦٣	٦٥٠	١٣٨٧١٤

الإدارة وفروعها	سنة ٢٠١٠				
	توثيق	إثبات تاريخ	محررات النشر	عقود الكنائس	المجموع
الفرع الرئيسي	٧٦٥٩	١	١٨٣٣	٤	٩٤٩٧
فرع دائرة التنمية الاقتصادية	١٧١٣٣	--	--	--	١٧١٣٣
فرع البرشاء	٥١٤٧٣	١	--	٣٠٨	٥١٧٨٢
فرع الطوار	٨٥٣٦٥	--	٢٨	٤٠٢	٨٥٧٩٥
المجموع	١٥٩٥٤٠	٢	١٨٦١	٧١٤	١٦٤٢٠٧

٨- نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بمعاملات الأحوال الشخصية:

أ) ارتفاع نسب المعاملات الأحوال الشخصية ٧٪:

سجل قسم خدمات الأحوال الشخصية بإدارة الأحوال الشخصية خلال الفترة من ٢٠١٠/١/١ حتى ٢٠١٠/١٢/٣١ ارتفاعاً نسبياً في المعاملات الشرعية على مختلف أنواعها، حيث شملت معاملات الزواج والطلاق الإشهادات والتصديقات والتي بلغت مجموعها (١٤٣٨٨) معاملة في ٢٠١٠ مقارنة بـ (١٣٣٩٩)

معاملة خلال نفس الفترة من ٢٠٠٩ أي زيادة بنسبة ٧٪ وبنسبة ١٠٪ مقارنة بعام ٢٠٠٨. ويرجع ذلك إلى الدور الفعال لموظفي الشعبة في التجاوب مع المراجعين بالشكل المطلوب مما سهل عملية استيعاب تسجيل هذه المعاملات طوال هذه السنة، وهذا دليل على المجهود الكبير الذي بذله الموظفون، ويأتي كل ذلك من خلال التوجيهات السليمة من قبل المسؤولين بالمحاكم، والتي تسعى دائماً للوصول إلى تقديم أفضل الخدمات. والجدير بالذكر أن معدل المدة اللازمة لإنجاز الطلبات بعد استقبالها من موظفي الاستقبال بلغ أقل عن عشر دقائق نتيجة لتطبيق الخدمة الشاملة.

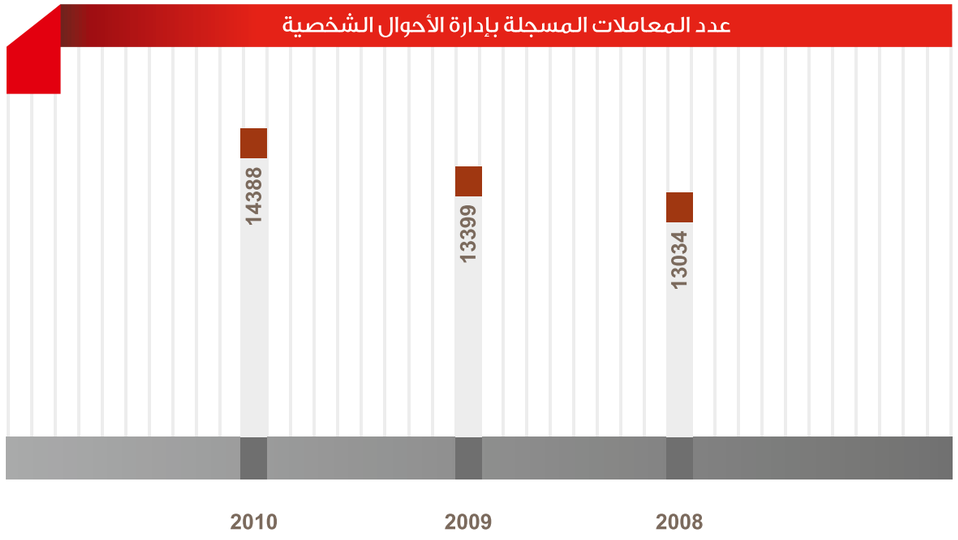

ب) زيادة نسب تسجيل معاملات الزواج:

بلغ عدد المعاملات المتعلقة بالزواج والطلاق المنجزة في عام ٢٠١٠ بصالة الأحوال الشخصية ٤٦٦٩ معاملة بزيادة تقدر بـ ٦ ٪ عن العام الماضي والذي بلغ مجموع عدد المعاملات المسجلة فيه ٤٤٠٢ معاملة. وبالنزول إلى التفاصيل يتضح بأن الزيادة في تسجيل معاملات الزواج بلغت ٥٪ حيث تم تسجيل ٣٨٧١ معاملة في ٢٠١٠ مقارنة بـ ٣٦٧٥ معاملة في عام ٢٠٠٩ وجاءت بمختلف الفئات والتي تشمل زواج المواطن من مواطنة، والمواطن من غير المواطنة، وغير المواطن من المواطنة، وغير المواطن من غير المواطنة. وقد قارنتها زيادة بسيطة في حالة إشهادات الطلاق تقدر بـ٩٪ حيث تم تسجيل عدد (٧٢٧) معاملة في ٢٠٠٩، فيما بلغت في عام ٢٠١٠ (٧٩٨) معاملة، وجدير بالذكر أن نسبة الطلاق من إجمالي عدد معاملات الزواج والطلاق في ٢٠١٠ بلغت ١٧٪ من إجمالي المعاملات.

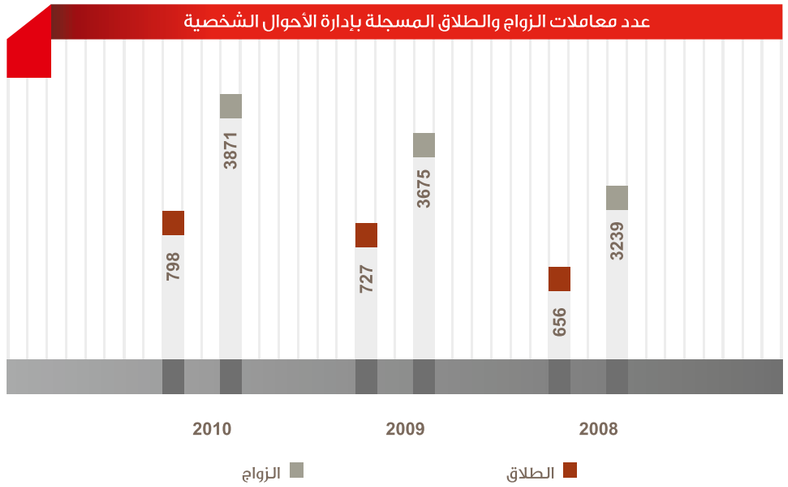

ج) التسويات في الحالات الأسرية:

حقق قسم الإصلاح الأسري نجاحاً ملموساً في عام ٢٠١٠ مقارنة بعدد حالات المشاكل الأسرية المسجلة ، ويرجع هذا النجاح إلى جهد الموجهين الأسريين، الذين يبذلون جهداً كبيراً في التوفيق بين المتخاصمين ومحاولة معالجة الخلافات الأسرية وتوجيه النصيحة وإقناع أطراف النزاع بالموعظة الحسنة وباستخدام الأساليب النفسية والاجتماعية المناسبة لشخصية كل طرف. والجدير بالذكر أن قسم التوجيه والإصلاح الأسري استقبل في هذا العام ٢٠١٢ حالة خلاف أسري بزيادة ١٠٪ عن عام ٢٠٠٩ ونجح في الوصول إلى الصلح أو الاتفاق في ٥٩٪ من الحالات، وتمت إحالة ٤١٪ منها إلى القضاء، ويعتبر هذا الإنجاز نقطة مضيئة في استمرار الأداء بنفس المستوى رغم الزيادة العددية للحالات وهو استمرار في زيادة محاكم دبي نحو إيجاد وتفعيل القنوات البديلة للتقاضي والذي ساهم بشكل كبير وملحوظ في استقرار الأسر المواطنة والمقيمة في إمارة دبي بشكل خاص ودولة الإمارات بشكل عام.

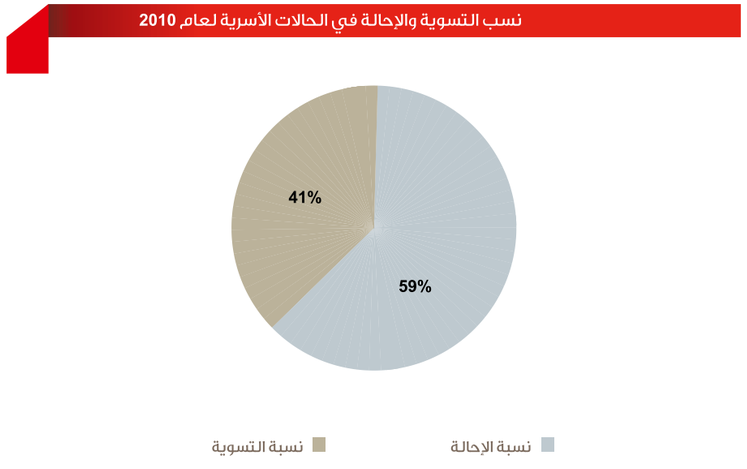

د) انخفاض نسبة التسويات في نزاعات التركات إلى ٩٤,٥٪:

استقبل قسم التركات بإدارة الأحوال الشخصية بمحاكم دبي ١٠٢٣ ملف إعلام شرعي في عام ٢٠١٠. كما تم تسجيل ٨٥٢ ملف توزيع تركة، وقد تم إنهاء ٩٤٪ من هذه الملفات التي فيها خلاف بين الورثة بشكل ودي وحيث أنجزت التسويات بواسطة موجهي التركات بشعبة تسوية التركات مقارنة بانخفاض بلغ ٣٪ عن عام ٢٠٠٩.

ومن جانب آخر ساهم نجاح شعبة التسويات في التركات في انخفاض ملحوظ في عدد ملفات التركات المحالة للقضاء تمت إحالة نسبة ٦٪ فقط من إجمالي ملفات التركات المسجلة في ٢٠١٠ مما يعني إنهاء كثير من خلافات العائلات على التركة بشكل يحفظ ترابط الأسرة وينهي الخلاف ودياً وبشكل مذكرات تعرض على قاضي التركات بصيغة شاملة.

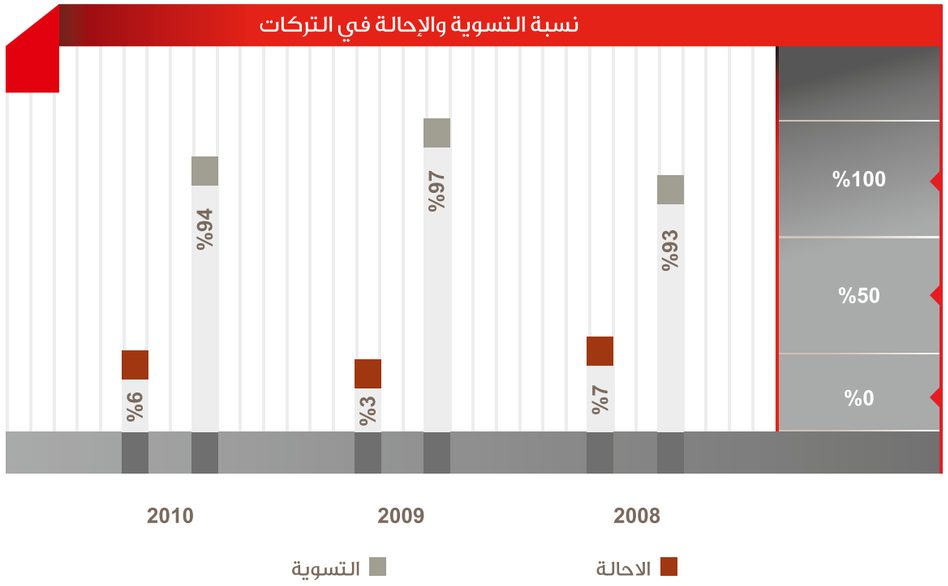

الباب الثاني

الفصل الثاني

مؤشرات الأداء الخاصة بالأعمال الإدارية:

١) نتائج مؤشرات الأداء الخاصة برأي المتعاملين.

٢) نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بالموارد البشرية.

٣) نتائج مؤشرات الأداء المالية.

نتائج مؤشرات الأداء الخاصة برأي المتعاملين ٢٠١٠:

تتولى إدارة الاستراتيجية والأداء المؤسسي مهمة التخطيط لإدارة عمليات الاستطلاع بالدائرة، عن طريق إعداد وتنفيذ استبيانات رضا المتعاملين والموارد البشرية والمجتمع وفق معايير برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز واختيار دورية قياسها وتقديم التوصيات بشأنها.

١. نتائج استطلاعات آراء المتعاملين ٢٠١٠:

ما يلي أسلوبان لاستعراض نتائج قياس رأي المتعاملين:

الأسلوب الأول: نتائج استبيان حكومة دبي:

	٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩	
	محاكم دبي	حكومة دبي	محاكم دبي	حكومة دبي	محاكم دبي	حكومة دبي	محاكم دبي	حكومة دبي
CSI	٨١	٧٧	٥٨	٦٩	٦٩	٧٧	٧٧	٨١
MSI	٦١	٦٢	٧٨	٨٠	٨٥	٨٤	٨٦	٨٥
DGSI(من ١٠٠)	٧١	٦٩	٦٨	٧٤,١	٧٧,٢	٨٠,٣	٨١,٣	٨٢,٩
DGSI(من ١٠٠٠)	٧١١	٦٩٢	٦٧٩	٧٤١	٧٧٢	٨٠٣	٨١٣	٨٢٩

ويلاحظ من خلال النتائج أعلاه وجود اتجاه إيجابي في نتائج أداء الدائرة في نتائج كافة المؤشرات أعلاه، حيث بلغت نسبة الزيادة عام ٢٠٠٩ في مؤشر رضا المتعاملين (١١,٦٪) مقارنة بنتيجة العام ٢٠٠٨.

الأسلوب الثاني:

نظراً لما لآراء المتعاملين من دور في الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة تم تنفيذ استبيان لقياس رضا المتعاملين عن العام ٢٠١٠م باللغتين العربية والإنجليزية، غطى الاستبيان كافة شرائح المستفيدين من خدمات الدائرة وعلى مستوى كافة الوحدات التنظيمية وأفرع الدائرة، وقد شملت عينة الاستبيان حوالي (١٣٨٣) متعاملاً من كافة الجنسيات المستفيدة من خدمات الدائرة، وبناء على المبادرات التي تم تنفيذها خلال العام ٢٠١٠ لتعزيز جودة الخدمات المقدمة تمكنت الدائرة من تحقيق نسبة رضا عامة بلغت (٨٢٪)، مقارنة بنسب رضا بلغت (٩٢٪)، (٩٣٪)، (٨٤٪) للأعوام ٢٠٠٧م، ٢٠٠٨م، ٢٠٠٩م على التوالي، وجاءت نتائج استطلاع رضا المتعاملين مقارنة بالسنوات السابقة كالتالي:

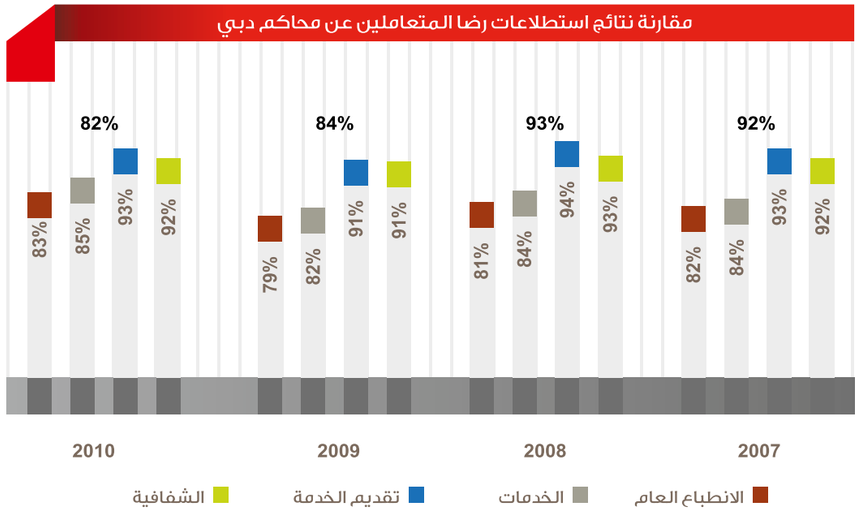

٢. نتائج أداء نظام شكاوى المتعاملين ٢٠١٠:

حققت دائرة محاكم دبي أداءً متميزاً في تطبيق نظام شكاوى المتعاملين الموحد لحكومة دبي بتحقيق نسبة (٨٥٪) عام ٢٠١٠ مقارنة بالمستهدف المحدد من حكومة دبي في ما يتعلق بعدد الشكاوى التي تم حلها ضمن (٧) أيام عمل وهو (٧٥٪)، كما بلغت نسبة التظلمات على الشكاوى الواردة على الدائرة (٥٪)، (١٪)، (٠٪) عن الأعوام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠ على التوالي مقارنة بالمستهدف المحدد من حكومة دبي وهو(١٠٪)، يوضح الجدول أدناه نتائج أداء الدائرة في نظام الشكاوى الموحد ومقارنتها مع مستهدفات حكومة دبي ٢٠٠٨-٢٠١٠ على التوالي:

المؤشرات	مستهدف الحكومة	محاكم دبي					
		٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠	
		المستهدف	المحقق	المستهدف	المحقق	المستهدف	المحقق
نسبة الشكاوى التي تم حلها ضمن ٧ أيام عمل من مجمل الشكاوى الفعلية	٧٥٪	٧٥٪	٨٠,٣٪	٨٥٪	٨٨٪	٨٥٪	٨٥٪
نسبة التظلمات	١٠٪	١٠٪	٥٪	١٠٪	١٪	١٠٪	٠٪

ويوضح الجدول أدناه مقارنة إحصائية للشكاوى الواردة على الدائرة ٢٠٠٨- ٢٠١٠ وتصنيفاتها:

البنود	محاكم دبي		
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد الشكاوى الكلي على خدمات الدائرة	١٦٣	٣٧٥	٢٤٧
عدد الشكاوى الفعلي على خدمات الدائرة	٦١	٨٦	٥٥
عدد الشكاوى التي صنفت بأنها ليست شكوى	١٠٢	٢٨٩	١٩١
عدد الشكاوى المتأخرة من مجمل الشكاوى الفعلية	١٢	١٠	٨

نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بالموارد البشرية ٢٠١٠:

أولاً: نسبة التوطين حسب الفئات:

تهدف دائرة المحاكم إلى توطين الوظائف على جميع المستويات الإدارية والقضائية لتحقيق أحد أهم أهدافها الاستراتيجية والتي تتماشى مع التوجه الحكومي الذي يهدف إلى زيادة نسبة التوطين في الدوائر، وحقق العام الحالي ارتفاعاً في عدد الموظفين المواطنين لسنة حيث بلغ عددهم (٦٥٥) موظفاً مواطناً مقارنة بـ (٦٢٩) موظفاً مواطناً في عام (٢٠٠٩) أي بزيادة وقدرها (٤٪)، كما ارتفعت نسبة التوطين في الفئة التنفيذية والإشرافية لعام (٢٠١٠) إلى (٦٠٪) مقارنة بعام (٢٠٠٩) حيث كانت النسبة (٥٩٪)، أما في فئة الوظائف الأخرى فقد بلغت نسبة التوطين (٨٨٪) عام (٢٠١٠) مقارنة بعام (٢٠٠٩) حيث كانت النسبة (٨٧٪)، مما يدل على اهتمام الدائرة وتركيزها على رفع نسبة التوطين في كافة الفئات الوظيفية.

ثانياً: معدل الدوران الوظيفي حسب الجنسية:

إن الاستقرار الوظيفي من أهم عوامل استقرار الدوائر والمؤسسات والذي يساعد بدوره على تطور أفرادها ويزيد من إنتاجهم، لذا حرصت المحاكم على قياس معدل الدوران الوظيفي وفقاً لنسبة العاملين الذين يتركون العمل خلال فترة عملهم بالدائرة، ومن خلال نتائج ٢٠١٠ يُلاحظ وجود انخفاض ملحوظ في معدل الدوران الوظيفي في فئة (المواطنين-الوافدين) في محاكم دبي مقارنة بالأعوام السابقة مما يدل على الارتياح والاستقرار الوظيفي في الحصول على كافة الحقوق الوظيفية ومنح الامتيازات والعدالة في نظام الترقيات وتوزيع المكافآت، حيث انخفض معدل الدوران الوظيفي للمواطنين في عام ٢٠١٠ إلى (٥,٦٪) مقارنة بـ (٧,٩٪) عام ٢٠٠٩، وبلغ معدل الدوران بالنسبة للوافدين (٠٪) عام ٢٠١٠ مقارنة بـ (٢,١٪) عام ٢٠٠٩.

ثالثاً: نسبة المتدربين حسب الفئات الوظيفية:

للتدريب أثناء الخدمة أهمية كبيرة نظراً لما يهيئه للموظف من معارف ومهارات جديدة تتطلبها مهنته وطبيعة تأديتها، ليصل بذلك إلى المستوى المنشود الذي تطمح إليه كل جهة تسعى للرقي والتقدم، لذا وضعت محاكم دبي ضمن استراتيجيتها الاهتمام بتطوير وتدريب الموارد البشرية، وسعت بخطى مدروسة إلى قياس وتحليل الفجوة القائمة بين المهارات الفعلية الحالية التي يتمتع بها المورد البشري والمهارات المطلوبة فعلياً لأداء المهام الوظيفية من أجل تطوير قدرات ومهارات كافة العاملين بها على مختلف المستويات الوظيفية، ومن خلال نتائج العام ٢٠١٠ تم تحقيق ارتفاع في عدد المتدربين ومعدل ساعات التدريب، فقد بلغت نسبة الموظفين المتدربين عن عام ٢٠١٠ في الفئة القيادية (١٠٠٪) مقارنة بنسبة تدريب مستهدفة لهذا العام تبلغ (٩٠٪) وبعدد ساعات إجمالي (٩١٠) ساعات تدريبية مقارنة بعام ٢٠٠٩ حيث كانت نسبة المتدربين (٩٥٪) بمعدل (٩٠٢) ساعة تدريبية، أما عن الموظفين المتدربين في الفئة الإشرافية لعام ٢٠١٠ فقد بلغت (٦٠٪) مقارنة بنسبة تدريب مستهدفة (٣٥٪) وبعدد ساعات إجمالي (٤٧٦٣) ساعة تدريبية مقارنة بعام ٢٠٠٩ حيث كانت نسبة التدريب (٨٠٪) بعدد ساعات إجمالي (٧٨٨٨) ساعة تدريبية، أما عن فئة الوظائف الأخرى لعام ٢٠١٠ فقد بلغت نسبة المتدربين (٩١٪) مقارنة بنسبة تدريب مستهدفة (٦٠٪) وبعدد ساعات إجمالي (٩١٦٨) ساعة تدريبية مقارنة بعام ٢٠٠٩ حيث كانت نسبة تدريب (٨٩٪) بإجمالي (١٣٢٧٣) ساعة تدريبية.

رابعاً: معدل ساعات التدريب لكل موظف:

بلغ عدد ساعات التدريب التي نفذتها محاكم دبي (١٤٨٤١) ساعة تدريبية خلال عام ٢٠١٠ بميزانية وقدرها (٩٤٢٠٠٠) درهم مقارنة بعدد الساعات التدريبية التي أبرمت خلال عام ٢٠٠٩ والبالغة (٢٢٠٦٣) ساعة تدريبية بميزانية وقدرها (٣١٦٢٧٤٣) درهماً، وتحرص إدارة التدريب في محاكم دبي على قياس أثر التدريب على الكوادر من خلال استبيان رضا المتدربين عن برامج التدريب والمدرب في نهاية الورش والدورات التدريبية حيث حققت برامج التدريب تلك نسبة رضا بلغت (٨٨,٣٪)، (٩٠,٣٪)، (٩٢,١٪)، (٩٠,٣٪) خلال الأعوام ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ على التوالي، كما ارتفع إجمالي عدد الدورات التدريبية عام ٢٠١٠ بنسبة (١٥٪) مقارنة بعام ٢٠٠٩، حيث تم تنفيذ (١٤٧)، (١٧٠)، (٢٢٠)، (٢٥٣) دورة تدريبية خلال السنوات الأربع.

خامساً: نتائج استطلاع رأي الموارد البشرية ٢٠١٠:

نظراً لما لآراء الموارد البشرية من دور في الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة، تقوم محاكم دبي باستطلاع رضا مواردها البشرية، لتكريس مبدأ الشفافية وصولاً إلى بيئة عمل سليمة ومحفزة قادرة على خلق نقطة انطلاق لرسم خطط وبرامج التطوير المستدامة للأداء، ونفذت محاكم دبي استطلاعاً لقياس رضا مواردها البشرية عن عام ٢٠١٠ غطى كافة شرائح الموظفين بالدائرة على اختلاف درجاتهم الوظيفية والجنسيات العاملة بالدائرة وعلى مستوى الوحدات التنظيمية جميعها وأفرع الدائرة، وحرص الاستبيان على استطلاع الشريحة الأكبر من الموارد البشرية والذين يمثلون فئة الموظفين حيث كانت نسبة المشاركين في الاستبيان (٥٨٪) من إجمالي عدد المشاركين، ثم تلتهم الشريحة الأخرى وهم رؤساء الشعب، حيث كانت نسبة مشاركتهم (٢٠٪) ثم رؤساء الأقسام بنسبة (٩٪) من إجمالي عدد المشاركين الذين كان أغلبهم من المواطنين العاملين، إذ كانت نسبتهم (٨٤٪) ثم كان الموظفون من الجنسية العربية ونسبتهم (١٢٪)، وشمل الاستبيان أربعة وثلاثين سؤالا تركزت جميعها على التحفيز والرضا الوظيفي والشفافية والتوطين، وبلغت نسبة رضا الموارد البشرية العامة في استطلاع ٢٠١٠م نسبة رضا بلغت (٧٤٪) مقارنة بنتائج الأعوام ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩: (٦٤٪)، (٦٩٪)، (٧٣٪) على التوالي، ويعود تحقيق تلك النتيجة إلى : إجراء تعديل وضع وترقية لعدد (٢٤٥) موظفاً، وفي سبيل المحافظة على الموارد البشرية في الدائرة قامت الإدارة بطرح مبادرة الإعلان الداخلي للشواغر المتوفرة، وذلك من أجل فتح المجال للكوادر البشرية الداخلية لشغل الوظائف الشاغرة وفقاً للمؤهلات والمهارات، وحيث بلغ عدد الإعلانات الداخلية لعام ٢٠١٠ (١٦) إعلاناً، وبناء عليه تم تعديل وضع عدد (١٩) موظفاً لشغل وظائف أخرى بدرجات وظيفية أعلى. ولم تتوقف مبادرات إدارة الموارد البشرية عند هذا الحد بل سعت لاستحداث لجنة لدراسة أسباب الاستقالات، وذلك رغبة منها في معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى الاستقالة ومحاولة بذل الجهود الممكنة لعدول الموظف عن طلب الاستقالة، وقد تم مقابلة ما يقارب الـ (١٠) موظفين، وتم إقناع عدد (٣) موظفين بالعدول عن الاستقالة، وتطبق دائرة محاكم دبي قانون إدارة الموارد البشرية لحكومة دبي في جميع الإجراءات المطبقة لديها وذلك بهدف ضمان تحقيق العدالة والمساواة لجميع الموظفين، وقد بلغ عدد

التعيينات لعام ٢٠١٠ (٩١) تعييناً منها (٦٤) مواطناً، ولضمان استمرارية المحافظة على رضا الموارد البشرية فقد بادرت إدارة الموارد البشرية بإعادة توزيع القوى العاملة وفقاً للمؤهلات والخبرات التي يمتلكونها من خلال فريق عمل تم تشكيله لهذا الغرض، وقد قام الفريق بالوقوف على أهم الاحتياجات الأساسية للموظفين من خلال دراسة بيئة العمل والتعرف إلى المهام الوظيفية التي يقومون بها ومن ثم رفع التقارير اللازمة للمعنيين.

ولا تألو الدائرة جهداً في تأهيل الكوادر البشرية لديها وقد تغلبت على مشكلة قلة الموارد المالية المخصصة لها بالاعتماد على مدربين داخليين لتقديم الورش والمحاضرات للموظفين، وقد بلغ عدد الدورات التي تم تنظيمها من قبل الكوادر الداخلية من الهيئة القضائية والإدارية (٦٩) دورة تدريبية، بينما بلغ عدد الدورات التدريبية للهيئتين الإدارية والقضائية (٢٥٢) دورة خلال عام ٢٠١٠ حيث تم تأهيل وتدريب ما يقارب الـ (٣١٤) من الموارد البشرية في الدائرة، كما تحرص الدائرة على زيادة نسبة رضا الموارد البشرية من خلال الاهتمام بالمعرفة، ويتضح ذلك من خلال نشر جميع القرارات التي تهم الموارد البشرية وحيث تم تخصيص مساحة من خلال بوابة المعرفة لتوضيح جميع الإجراءات والقرارات المتعلقة بهم من خلال مبادرة الزاجل، وذلك تفعيلاً لمبدأ الشفافية ونقل المعرفة، كما يعود التحسن في معيار التوطين إلى ارتفاع عدد الموظفين المواطنين من (٥٤٢) إلى (٥٦٠) إلى (٦٢٩)، (٦٥٥) خلال الأعوام ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ على التوالي، وقد جاءت النتائج العامة لاستطلاع رأي الموارد البشرية للأعوام ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ على مستوى المعايير الرئيسية كالتالي:

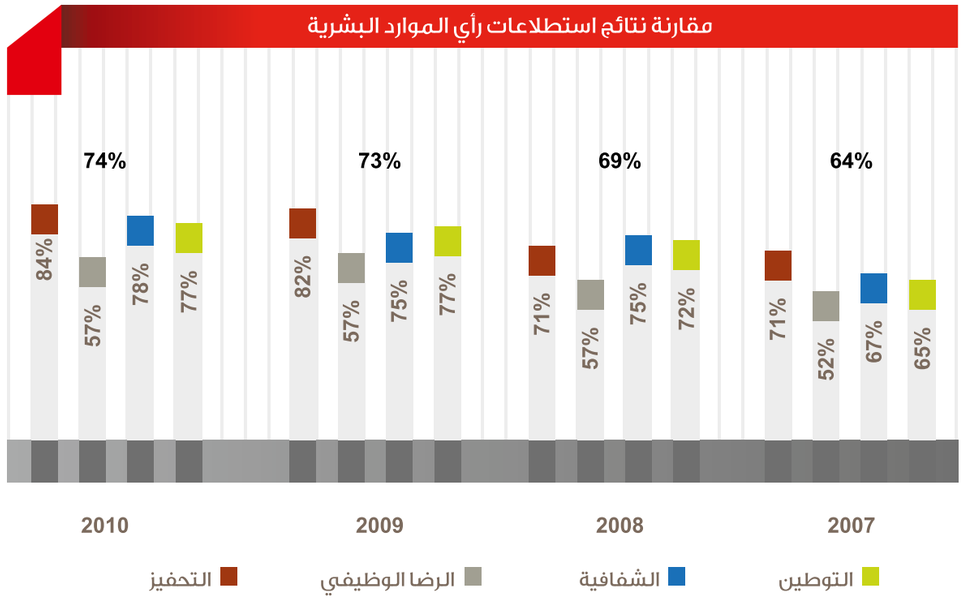

حيث أظهرت المقارنة تحقيق تحسن في رضا الموارد البشرية عن الرضا الوظيفي بتحقيق نسبة تحسن بلغت (٤٪) مقارنة بأداء ٢٠٠٨م، كما تحققت نسبة تحسن بلغت (٢,٤٪) في رضا الموارد البشرية عن معيار التوطين مقارنة بأداء ٢٠٠٩ م، فيما حققت الدائرة استقراراً فيما يخص التحفيز والشفافية في الإجراءات وقرارات الموارد البشرية.

سادساً: نتائج أداء نظام الاقتراحات ٢٠١٠:

يأتي هذا البرنامج نتيجة إدراك محاكم دبي ضرورة وأهمية إشراك المتعاملين الداخليين والخارجيين في عمليات التطوير المستمر ، بهدف تعزيز الولاء وتشجيعهم على التقدم بأفكار ومقترحات لتطوير العمل، ومن خلال النتائج المتحققة نجد أن البرنامج استقبل (١١٥٧)، (٩٢٥)، (١٠٢٧) اقتراحاً خلال الأعوام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠ على التوالي، وبلغ عدد الاقتراحات المقدمة من موظفي الدائرة (١٠٥١)، (٨١٩)، (٨٨٥) اقتراحاً خلال السنوات على التوالي، وهو عدد جيد إذا ما قيس بعدد الموارد البشرية العاملة بالدائرة والبالغ عددهم (٨٧١)، (٩٣٤)، (٩٦٤) موظفاً خلال السنوات، كما بلغت نسبة الاقتراحات المقدمة من متعاملي الدائرة (١٤٪) من إجمالي الاقتراحات المقدمة عام ٢٠١٠ مقارنة بـ (٩٪) عام ٢٠٠٩، وبلغت نسبة الاقتراحات المقبولة من مجمل عدد الاقتراحات المقدمة (٨٪)، (٨٪)، (٧٪) خلال الأعوام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠ على التوالي، فيما لا تزال نسبة أخرى منها قيد الدراسة، كما بلغت نسبة الاقتراحات المطبقة من إجمالي الاقتراحات المقبولة (٤٧٪)، وضمانا لجهود تحقيق معايير الجودة في تطبيق نظام الاقتراحات في محاكم دبي بلغت نسبة الاقتراحات التي تم الرد عليها خلال (٥) أيام عمل من تاريخ تقديمها (٧٢٪) خلال العام ٢٠١٠، ودعماً لجهود التحفيز والتشجيع على المشاركة في تطوير وتحسين العمليات ودعم المبدعين بلغت أعداد المكرمين في نظام الاقتراحات (٣٠)، (٦٦)، (٦٧) خلال الأعوام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠.

مؤشرات الأداء الخاصة بالأعمال الإدارية:

٣- نتائج مؤشرات الأداء المالية:

أولاً: المصروفات:

بلغ إجمالي مصروفات عام ٢٠١٠ مبلغ ٢٩٨٣٦٩٤٠١,٣٦ درهم بنسبة وقدرها ٨٤٪ من المعتمد السنوي البالغ قدره ٣٥٣٧٨٩٤٠٥,٢٦ درهم، وبمقارنة نتائج عام ٢٠١٠ بنتائج عام ٢٠٠٩، نلاحظ ارتفاعاً بسيطاً في مصروفات عام ٢٠١٠ بنسبة ٣,١٩٪ عن مصروفات عام ٢٠٠٩.

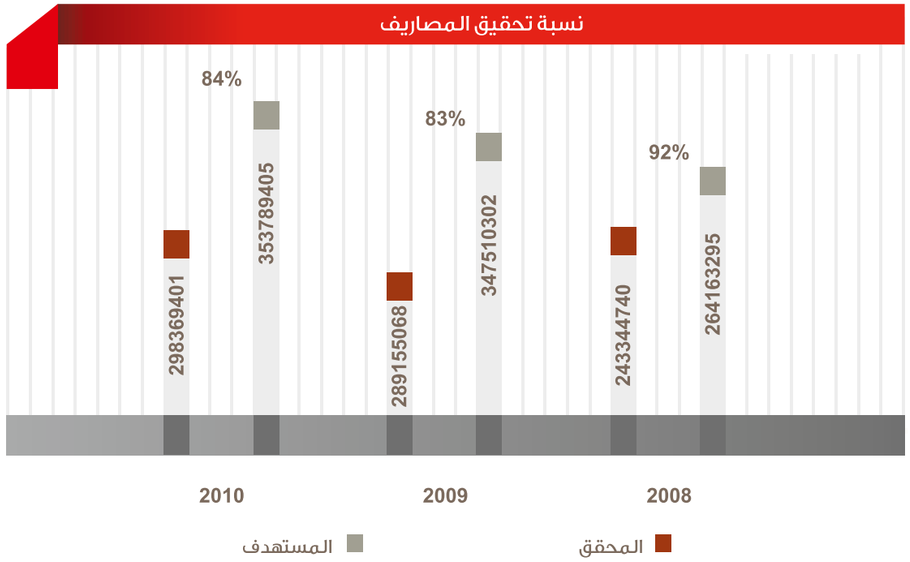

ثانياً: - الإيرادات:

بلغ إجمالي إيرادات عام ٢٠١٠ مبلغ ٢٥٤٦٠١١٧٨ درهما من المقدر السنوي البالغ قدره ١٦٧٥٩٠٥٨٠درهما، وبذلك تكون نسبة تحقيق الإيرادات لعام ٢٠١٠ من المعتمد السنوي تساوي ١٥٢٪.كما أنه ارتفعت إيرادات عام ٢٠١٠ بنسبة ٦,٢٨٪ عن إيرادات عام ٢٠٠٩.

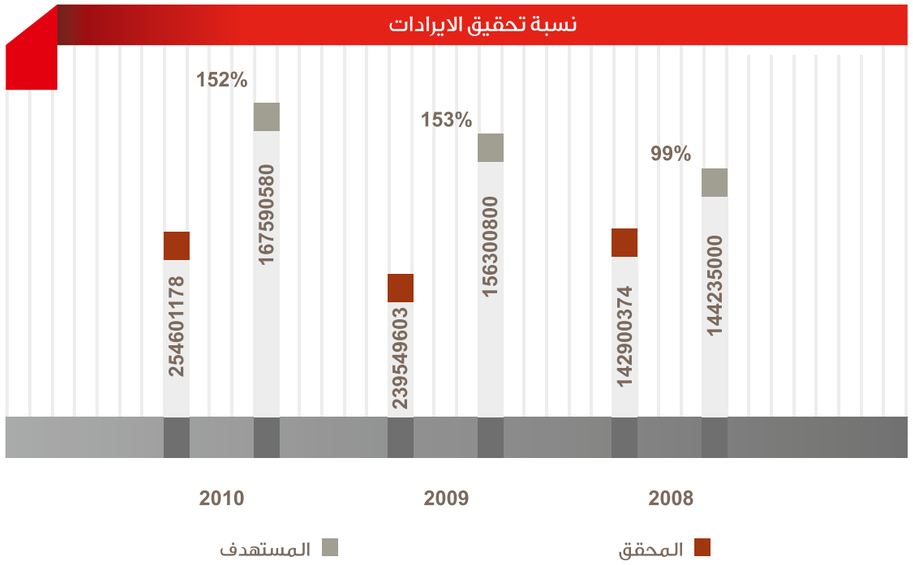

الاتجاهات المستقبلية:

«أنا أؤمن وأتطلع إلى المستقبل، وأريد منكم جميعاً أن يكون لديكم الإيمان نفسه بالمستقبل، وأن نعمل جميعاً على صناعته بإرادتنا وإيماننا» (صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم .. نائب رئيس الدولة .. رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي) ونحن في محاكم دبي ومن خلال إيماننا وتطلعنا للمستقبل ودورنا في صناعته نعمل جاهدين إلى تحقيق رؤيتنا:

«الريادة في عمل المحاكم»:

كما « أننا ندرك أن ما أنجزناه يعتبر رياديا بكل المقاييس.. وندرك أيضاً أننا مازلنا في بداية الطريق.. وأن الطريق طويل.. لكننا واثقون من سلامة الاتجاه».. (صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم.. نائب رئيس الدولة.. رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي) وتوجهاتنا في محاكم دبي تضمنتها الخطة الاستراتيجية ٢٠٠٩/٢٠١١ لمحاكم دبي بغاياتها الثلاث وأهدافها الاستراتيجية الـ١٨ و مؤشراتها الـ٢٢ تحديداً للاتجاهات المستقبلية لمحاكم دبي حتى العام ٢٠١١ (للإطلاع على خطة محاكم دبي ٢٠٠٩/٢٠١١ على موقع محاكم دبي ضمن الإصدارات (www.dc.gov.ae).. وترتبط هذه الخطة الاستراتيجية ارتباطاً وثيقاً بخطة قطاع العدل والأمن من خلال اشتراكهما في ٦٧٪ من الأهداف و ٥٩٪ من المؤشرات الاستراتيجية..

وتهدف محاكم دبي بنهاية عام ٢٠١١ إلى تطبيق (١٢٩) مبادرة وبرنامجا تم إدراجها في خطتها التشغيلية.. حيث تم إدراج (٤٨) مبادرة ضمن غاية تعزيز ثقة المتعاملين والمعنيين بالنظام القضائي و(٤٤) ضمن غاية تعزيز فعالية وكفاءة الأداء الداخلي بالإضافة إلى (٣٧) ضمن غاية استقطاب واستثمار وتنمية موارد بشرية محفزة ذات كفاءة عالية..

ومن المتوقع أن يشهد العام القادم ٢٠١١ توسعاً جغرافياً على مستوى إمارة دبي في مجال الحلول الودية للمنازعات من خلال فتح فروع لمركز التسوية الودية للمنازعات التابع لمحاكم دبي، سيتم كذلك تعزيز عدد معاملات الكاتب العدل التي تنجز الكترونياً والمتوقع لها أن تشهد نمواً ملحوظاً.

ستستمر محاكم دبي خلال الفترة المقبلة في لعب دور محوري في قيادة برامج التغيير على المستوى المحلي ومستوى دولة الإمارات في مجالات الجودة ومتطلبات العمل المؤسسي، أما على المستوى الإقليمي والدولي فإن محاكم دبي ستسعى إلى تعزيز مكانة دولة الإمارات في تقرير التنافسية الذي يصدره البنك الدولي من خلال مؤشري تصفية النشاط التجاري وإنفاذ العقود.

2010

رؤيتنا: الريادة في عمل المحاكم.

رسالتنا: «تحقيق العدالة من خلال الدقة والسرعة في التسوية والفصل في الدعاوى وتنفيذ الأحكام وتوثيق المحررات، بالاعتماد على كوادر وطنية مؤهلة ونظم وإجراءات وتقنيات متطورة».

قيمنا: في مسيرتنا نحو رؤيتنا الاستراتيجية ولتحقيق رسالتنا على المستويات كافة، فإننا نحتكم إلى منظومة قيمنا المشتركة التي ستبقى دوماً مرجعيتنا الأولى والأساسية:
العدل، الاستقلالية، المساواة، الإبداع والتميز، العمل بروح الفريق.

Our Vision: Pioneering in Courts Work.

Our Mission: Achieve justice through accuracy and promptness in settlement, Disposition and execution of judgments and attestation of written instruments by relying for all this on qualified national cadres, and developed systems, procedures, and technology.

Our Values: In our journey toward our strategic vision and to realize our mission at all levels
We resort in our judgment to our joint values, which will remain our first and primary reference:
Justice, Independence, Equality, Creativity and Distinguishness, Work with Team Spirit.